كتاب الضوء على المصباح

سلسله ١٣

ا

ايا صوفيه
٤٠٤٩

يازمه
١١٥

٤٠٤٩

٤٠٤٩

من جوامع كلمه اوابد الاذهان وانفس فلايد الاذهان فوايد وعلم الزله
انلقف من لقطاهو الدر النور والالى المنثور والسحر الحلال الى
اشار الي ان اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب والتخلل بما فيه
واخص ذيله معانيه والتقط روايع نكته وعيون ما اختلفه الاذكى
من عيون فيه اعلى ونيرة الايجاز والاختصار صاينا بوجهين عن الا
طالة والانتشار صرحًا عن الحص اللباب معرضًا عن التعرض
للبيس من مسايل الكتاب فتلقفت اشارته بالامتثال والانقياد
واستر فيه في سطاوعته علالة الجهد والاجتهاد لكنتهي
من ميامن قبوله والتصديت لتسويد هذه الاجزاء فصبرع
عن لهو بلد تنبيه لصفوته واقدتها في حضرته بمنزلة الاال
قبال وتتزندي من ملايح نفعه بردية الجمال والله
تعالى ولي بتحقيق الامنية من حقيق
وهو حسبنا ونعم المعين والله اعلم

٣/١٣١٤

قد وقف هذه النسخة سلطاننا الاعظم والخاقان المعظم مالك البرين
والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان السلطان
الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا لمن طالع حرره الفقير
احمد شيخ زاده المفتش باوقاف الحرمين
الشريفين غفر لهما

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام ناصر الدين ابو المكارم المطرزي رحمه الله تعالى عليه

اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء
لازمة لها قال سيبويه في قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما
يكن من شيء فزيد منطلق ولما زحلقت الفاء الى الخبر كراهة
ان يوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء
لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على
وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على
طريق الاستئناف كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته
واما خالد فاهنته واما بشر فاعرضت عنه والثاني ان يستعملها
اخذا في كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما ياتي
في اوائل الكتب وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف
منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف

المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه
اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل
في الظروف خاصة ولا يجوز ان تعمل فيه اردت على معنى
بعد الفراغ من حمد الله تعالى ان اتلفظ ولا اتلفظ على معنى
اردت ان اتلفظ بعد الفراغ من حمد الله بان ان تقطع ما بعدها
عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في اما اليوم
فاني خارج ان يعمل في الظرف خارج وحده لمضي ان اما
وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول ان
عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع فاما اذا
قلت اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت
اعملت اما وان شئت اعملت خارج لعدم المانع ولو قلت
اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيد الا ضارب لان
اما لا تعمل في المفعول به واذا قلت اما زيدا فاني ضارب

فالمسئلة ممنوعة عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد
فانه اجاز نصب زيدا بضارب وجعل اما خاصة تفيد
التقديم لا يمتنع تقديمه وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه
ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه اما بادية
مما يعضد هذا المذهب فان بادي منصوب
على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل هو فعل
مع وقوعه في خبر ان فيما تقدم بها ولا يمكن ان يجعل العامل
في الحال انها لانها لا تعمل الا في الظرف وفاقا ولا عاملها المبتدأ
مانع اخر وهو وقوعه في صلة ان وشيئا في حيزها الا
بتقديمها قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما
والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل في الطعام صلح
والا فسد كذا النحو ان استعمل في الكلام نحو فانه
يرفع

برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به
في تفهيم المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب
المفعول فسد وخرج عن الانتفاع به وجاعل مجرور على
انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا لله لكون الاضافة
غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى مفعول على معنى
انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف
والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل والمبدل
منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله شديد العقاب
بعد قوله تعالى من الله العزيز العليم بانه بدل من الله
دون الصفة لكونه نكرة وتقدير الانفصال معنى لا
يقال اضافة اسم الفاعل انما تكون غير محضة اذا اريد
به الحال والاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا
قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس فان

مستمر يجوز به مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية
والمعنى ههنا على المضي لان جعل النحو في الكلام كالملح في
الطعام شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن
بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في معنى الحال
او الاستقبال لما عمل عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى
الحال والاستقبال فتكون اضافته في حكم الانفصال وانما قلنا
انه قد عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو
من افعال القلوب المستدعية للمفعولين المفتقرة الانفصال
على احدهما وقد عمل في الثاني وهو مثل الكاف ومحله في قوله
كالملح ان جعلناه اسما والجار والمجرور مع المتعلق به المحذوف
ان جعلناه حرف جر بشهادة نحوي الكلام واذا عمل في الثاني
عمل في الاول والا لزم الاقتصار على احدهما وهو ممتنع

فوجب

فوجب ان يكون عاملا في الاول وان تكون الاضافة غير
محضة وهذا مثل قوله تع وجاعل الليل سكنا فان قلت
الجعل بالجعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثل قوله تع
وجعل الظلمات والنور وجعل الكاف منصوب المحل
على الحال من النحو دون المفعول الثاني فيتأتى كون
اضافته محضة معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا
لكن التزامه يكاد يعد تعسفا لبعده عن المعنى ولا انتصاب
جاعل على الحال وعلى المدح ولارتفاعه على انه خبر مبتدأ
محذوف وقوله مؤيدي الاسلام مجرور على الوصفية
لاصحابه واسم الفاعل ههنا قد يتعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي
قوله لا زال مسعوداً هذه الجملة مع سابقتها جملة
معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب
ان نجعل كاسمه خبر لا زال ومسعوداً حالاً منه اي لا زال

كاينا كاسيه او مثل اسيه لان الـ محفوظ **قوله**

لما استظهر اي حفظ وقرا عن ظهر القلب ولما هذه

ظرف بمعنى حين وهي مضافة الى الجملة بعدها والعامل

فيها اردت اي اردت تلميظه وقت استظهاره والجملة

مع اردت مع ما عمل فيه من فوعة المحل على الخبرية لان

اي فان الولد الاعز مرادي تلميظا او مريد ان تلمظ

او اضيف الى الاقناع تشبيه ان تكون من قبيل اضافة المسمى

الى اسمه اي المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم سنتنا

ذات شرح اي نسخة مختصة بهذا الاسم والضمير المجرور في يحفظ التصل

اما ان يعود الى العائد فتكون من باب اضافة المصدر الى

الفاعل وذكر المفعول متروك اي يحفظ اياه ويحتمل ان

يعود الى المختصر فتكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول

وذكر الفاعل متروك **قوله** واحاط بغد دانه حفظا

انتصاب

انتصاب حفظا على التمييز اي احاط حفظه بغدانه وكذا

انتصاب معنى ولفظا اي اتقن معنى انيه ولفظه وهذا كقوله

نع وفجرنا الارض عيونا وما اسم موصول وجملة الظرفية

اعني فيه صلته لسده مسد صلة او كان ومن النحو بيان له

وانه اعني من النحو مستقر منصوب المحل على انه حال

من الاسم الموصول او من الضمير المستكن في فيه والعامل

اتقن او الظرف المستقر اعني فيه لان المعنى تغني الذي يتعلق

وهو من النحو وانه اعني من النحو وان كان حالا لا انه

يغني غناء التمييز في رفع الابهام لان من فيه للبيان فان قلت

اي فرق بينه في رفع الابهام لان من فيه للبيان ههنا وبين

التمييز نحو اعني معنى ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من

هو الابهام الكاين في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه مفعول

التمييز هو الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع

الاتقان علي مفعوله لان اتقان الشي قد يكون باتقان لفظه
وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما جميعا الى غير
ذلك من الكامل فاذا قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام وتبين
المراد قوله اللماظة اي بقيته واذيقه والتلمظ تتبع اللسان
بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الكلمة لانه من روادفه
وتواليه قوله والخبز المدقق الخبز في الاصل واحد الا
خبار وبناله للرجل العالم بخبير الكلام حبر والفتح والكسر
لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح قوله حتى تعلق
بطبيعة من لفظه للعلوم من لفظ حق منصوب
الحال على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول
اعني ما يتلجح ولا يجوز ههنا ان يكون من الضمير المتصل
بين بان شيئا مما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول قوله
فوجدت اكثر ما تعاورته التعاور التداول يقال

اعتور

اعتور والشي وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم وانتصاب
على التمييز قوله كراهة ما فيها من الاشيا المعادة انتصاب كراهة
على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر
الفاعل متروك اي كراهتي ما فيها قوله وثنيت عن كل
منها ما تكرر اي عن كل واحد منها والتنوين عوض عن
المضاف اليه كما في قوله تع وكلا اتيناه حكما وعلما وما في ما تكرر
مصدرية فالمستكن في ضمير كل اي ثنيت عن كل تكريرها ولا
يحسن ان يكون موصولة لان المنفي هو التكرير دون
المتكرر قوله مستثقلا للمعاد انتصاب مستثقلا
واستقلالا على انهما مفعول لهما ولا انتصابهما على
الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا بعناه واراد بالمعاد
التكرير وهو بمعنى المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم
والمعاد اسم مفعول والاد به الصبي المتعلم ذكره والام

اوشيخ ما يفهم والشروع الرد ذكر نوع اجنبيا

قوله فيه للعهد او كل من يستفيد منه واللام للجنس
غير ملتفت انتصاب غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل
باستصغلت وبان مدغم بالدال والذال والدال المدغم
فيه منقلب من تاء الافتعال ومثله اذكر واذكر وتكرر البيان
ايضا نحو اذكر قوله الا ما انه محل الموصول هنا
اما منصوب على الاستثناء او على البدل من كل شيء
اي لم الو الا ذكر ما انه بحذف المضاف واما مجرور على
البدلية من شيء او من مسائلها ولا يجوز ان يكون
من الضمير المتصل بالمسائل لفساد المعنى وكذا
محل ما في قوله الا ما كان بالزيادة حريا منصوب اما
على الاستثناء او على البدلية من شيئا قوله ويستفيء
اي يغتنم والمغانم بمعنى الغنائم واضافته الى الآثار من
باب خاتم فضة مغانم من اثاره لان الغنائم هي لا الآثار

اي الثمرات الحاصلة منه قوله وكذا اي طويته وجعلته
مشتملا عليها مستعارا من كف الطاير جناحه اذا اضمها اليه
للوقوع وانقض

الباب الاول

في الاصطلاحات النحوية قوله اللفظ ان دلت على معنى
مفرد بالوضع فهي كلمة لنكته هنا غير واقعة موقعها
لما بينهما من التعرض لالفاظ الافراد والوقوع موقع التعريف
والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل
على قيود احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز بها عن الدوال
الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى التي
هي الاشارة والنصبة والعقد والخط وقد اعترض بان
المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به واجيب
بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا
به حكما والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة

علم ان اللفظ اذا اضيف الى المعرفة يفيد عموم الاجزاء واذا اضيف الى النكرة
يفيد عموم الافراد كقولك كل الرمان ماكول وكل رمان اي كل فرد من افراد الرمان ماكول
...كقوله تعالى كل نفس بما كسبت...

فهو ملفوظ به حكماً بدليل الاسناد الفعل اليه وصحة
تاكيده والعطف عليه وغيرهما من الاحكام القيد الثاني
كونها دالة على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة
للكلمة في كونها لفظاً وذلك نحو مهف وبحب وجسق
مثلاً وغير ذلك من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد
من القيدين اعني اللفظية والدلالة ينبغي ان يكون كل
واحد منهما جنساً للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها فيه
وفصلاً لها ايضاً بالنسبة الى الذي لا يشاركها فيه
القيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه
بمفردها وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين
التعريف والذكورية مع الآدمية فهو كلمتان لا كلمة
واحدة هكذا ذكره الزمخشري في حواشيه قلنا ان مثل
الرجل فان قلت أليس قد خرج امثال هذا بالافراد لكون

بدالتاء في اللفظة قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج
الحرف بالاسم واتصاله به ومجاورة العامل اياه اليه
قد تنزل منزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق اللفظة
الواحدة عليهما فلا تخرج امثال ذلك بقوله لفظة فلا بد
من التعرض بذكر المفرد احترازاً عنها وعلى هذا حكم
سيضرب وضربت وضربنا ونحوها مما جرى فيه الكلمتان
مجرى كلمة واحدة فان قلت أليس الغرض لذكر المفرد
التحرز عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولاً
الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علماً يدل على
معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين
بدليل انهم اعربوا الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك
يا ابي عبد الله والكلمة الواحدة لا تكون معربة باعرابين ولا شك
انه اذا كان علماً كان معناه متحداً فاذاً افراد المعنى مع تعدد اللفظ

يكون ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض
لافراد اللفظ فلا يتعين اسناد الموقن بالافراد في لفظة احترازا عن
مثل عبد الله وقول من قال ان الحد منقوض لانه ما من
اسم الا وهو ينطوي على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق
المطابقة والثاني التعريف او التنكير الطاريان عليه وكذا الفعل
لدلالته على الحدث والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو
المستفاد منه بطريق المطابقة ولا توجد قبل التعدد لو كان
لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللواحق الداخلة او
الخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه
فان قلت اليست الحنفية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير
القائم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه
اذا قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا قلنا
نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاؤه

اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على
جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى
مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه وعن مثله لا سيما وقد
ذكرنا انه لم يعرج تفوه لفظة القيد الرابع كون الدلالة بالوضع
قال والدلالة احترازا عما يغلط فيه العامة في مثل قولهم مشؤوم
للمشؤوم وغير ذلك مما تحرير فوته ويغلطون فيه وقيل
انه احترازا عن مثل اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع
وكذا اح اح فانه يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع
فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل ان يعود على الاول ان
الحرف لا يخلو اما ان يكون له دلالة على معنى ما او كانت فان كان
الاول لا تقدح بعوته دلالة على معنى وان كان الثاني فدلالته اما
بالوضع او بالطبع على المعنى فتعين الاول فيكون كلمة فالتقييد
بذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان الحرف له دلالة على

معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بحسب
الوضع لكونه مجردا عنه ولا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال
الخطاء ولما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كان اللفظ
خطاء فظهر ان الحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى وان ذكر
الوضع لا بد منه فيه وا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف
والفاء دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبرا لمبتدإ متضمن
بمعنى الشرط فالمبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في
خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا صلته فعل او ظرف
كقوله الذين ينفقون اموالهم سرا وعلانية فلهم اجرهم
وقوله وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة بفعل او
ظرف نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله لكل لفظ
دلت على معنى وانث الضمير المستكن في دلت وان كان اللفظ
كلا مذكرا اعتبارا لمعناه لانه ايذانا باخذ حكم المضاف اليه

فدخل

فدخل الفاء في الخبر ايذانا بان استحقاق اللفظ لتسميته
كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق
الرجل للدرهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق
استحقاقه قطعا ولو ترك الفاء لما افاد الكلام هذا المعنى
لما في الفاء من معنى التسبب قوله وجمعها كلمات وكلم
الكلم جمع كلمة يتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة يتناول
العشرة فما دونها الى الثلاثة قوله وهي ثلاثة انواع اسم
وفعل وحرف وجه الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان تكون
دالة على معنى اقتران الحدث باحد الازمنة الثلاثة او لم يكن
فالاول هو الفعل والثاني اما ان يكون بحيث يكون له
اعراب بوضعها او لم يكن والاول هو الاسم والثاني
هو الحرف وقد قالوا كل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها
او لم تكن والثاني هو الحرف والاول اما ان تقترن باحد

الازمنة الثلاثة او لم يقترن والاول هو الفعل والثاني هو
الاسم ثم فسّر المتنقل بانه الذي يتم الجواب به فعلى هذا
يلزمهم ان يعدوا الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان
الجواب لا يتم بها قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه
عن الاسم جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء ما لا
يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية اردفه بقوله او
كان في معنى ما يحدث عنه ليكون شاملا للاسماء اللازمة
للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث
عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيك
متى طلع الشمس كان المعنى اتيك وقت طلوع الشمس
وكذلك اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان
جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث عنهما نحو طاب
الوقت واتسع المكان وفي ايراده اذا من هذا القبيل

نظر

نظر لانها لا تلزم الظرفية نص على ذلك سيبويه
في الكتاب فاجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اذا ههنا مبتدأ وخبرا وانشد
غيره وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي
ولست برائح قالوا اذا ههنا مجرور المحل على البدلية من غد وكذا
انهم فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل لوقوع الفعل عليه في القرآن
في اوائل القصص وهو واذكر نحو واذ قال ربك وقد
قال الله وغير ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا باسماء الافعال
خصوصا صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه
الذي هو عليه فان صه يدل على اسكت ولن يتأتى الاخبار عن اسكت
كما لا يتأتى عن صه وعلى هذا سائر الاسماء الافعال والجواب انهم
وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة مواضع الافعال الا ان
ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة مواضع مصادرها

سادة مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب
على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه فلما كان صه سادّا
مسد الفعل عبّر النحويون بانه اسم الفعل فقط للمناسبة والا فهو
اسم للمصدر في الحقيقة وهذا الذي تحقق انه تحقيق و قد ما كان
يختلج هذا التاويل في صدري حتى ظفرت بنص من قبل ابي اسحاق
الزجاج فانه ذكر في اثنين انه حرف موضوع موضع الاستجابة كما
ان صه موضوع موضع السكوت والسكوت مما يحدث عنه
في قولك السكوت حسن فاذا لا فرق بينه وبين منه في ان
كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم ان تعريف الاسم بجواز
الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يخل عن فساد فان صحة الحديث
ليست من الفصول المخصوصة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم
من انتفائهما انتفاء الاسمية فان قلت احدهما اعني صحة الحديث
عنه او كونه في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدون احدهما

قلنا

قلنا التعريف باحد الشيئين ايضا غير مناسب لما فيه من الكلام
المنافية للتعريف على ان القائل ان يقول الحكم على الاسماء الاربعة
الظرفية بانها في معنى الوقت والمكان مطلقا مما يتشبث الضعيف
من وراء الاعتراض فان الاسماء الاربعة الظرفية ليست
في معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع
الفعل فيهما او الوقت والمكان اذا اتيتنا بهذا التعريف لا يصح الحديث
عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه ظرفا محضا
فما فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت
في معنى الوقت والمكان مقيدين بالقيد المذكور فقد اشتملت على معنى
معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما
قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها مشتملة
على معنى المصدر مما يحدث عنه قوله كالضرب والعلم والجهل
ابطل هذه الاسئلة ايضا ان صحته بان الاسم ينقسم الى معرب وهو

ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه محسوسا كالعلم او سلبيا
كالجهل قوله ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام
انما اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف على معنى
والتعريف ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدل
على معان لا يتصور فيها قوله [illegible] ويستخرج اليربوع
من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع مما لا يعتد به لقلته
وندوره والذي يحتج على ادخالها على يتقصع وهو فعل مضارع
دلالته بها في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد
فاستعملها على معنى المعنى قوله وحرف الجر نحو انما اختص دخول
حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما يدخل على الكلام ليجر
الافعال التي لا يتعدى بانفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد
واضرابه وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بعين
فعل لفظا او تقديرا ولما علمت الجر لاثر ما لم يتصور دخولها

التعريف

الا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهي
الجر لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافا اليه لاسماء
الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وان اردت
صورة الجر فهو ايضا مما يدخل نحو قوله لم يكن الذين كفروا
لانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلث ان يظهر صورة وتقديرا
نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة لامتناع
صرف الاعراب عنه نحو مررت بقاض وان يظهر محلا لا صورة ولا
تقديرا اي كان في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت
تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته واذا تقرر هذا فنقول الجر
المستفاد من العامل ممتنع في الفعل على الوجهين الاولين دون
دون الثالث والعبرة في الاعراب بالاولين دون الثالث الا يرى
انهم يحكموا على مثل من وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه
البتة مرفوع المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة

الحكاية فكذلك في الفعل لم يعتدوا بالحركة الحكاية قوله

التنوين انما اختص لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل

الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف في نحو زيد وثعلب

وذلك لا يتصور الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة

في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت

واذا نونت كان المعنى سكوتا ما وذلك لا يتصور الا في الاسم واما

عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ كان الاصل اذ كان كذا

وكذا حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان

التنوين اللاحق قافية التجريد لا عن حرف الاطلاق في نحو قول

جرير اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابن

فان الاصل العتابا واصابا بحذف حرف الاطلاق وادخال التنوين

منابه والتنوين الغالي الذي يلحق قافية المقيدة في نحو قوله

رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فان الاصل المخترق ساكنا

ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لها بالاسم وفي قولهم التنوين

مختص بالاسم اراد به الثلاثة الاول دون الاخيرين قوله وبالفعل

ما دخلت قد ولما اختص السين وسوف اعلم ان للفعل بدا وعلامات

يختص على ما ذكره الزمخشري وغيره وهو ما دل على اقتران حدث

بزمان واما العلامات فمنها دخول قد وانما اختص دخولها بالفعل

لانه موضوع لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة ولتقليل

الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع دخولها الا

على الماضي او المضارع ومنها دخول السين وسوف وانما

اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال

ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج او سوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس

وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يضرب وانما اختص

دخولها بالفعل لاختصاص الجزم به اختصاص الجر بالاسم لعلمها

ستجيء من بعد ومنها اتصال الضماير البارزة المرفوعة نحو كتب

و اكرها و اكرهوا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال
بل تستكن في الصفة نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد
ضرب واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المصنف لذكر
البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله وتتصل به الضمير المرفوع اللغوي
اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول هذا الا الضمير البارز الا
يرى انك اذا قلت ضربت وضربا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء
بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء
الا باصطلاح النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة
فقد احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل
اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة
فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ
عبد القاهر نحو الضاربك والضاربه فالضمير هاهنا ضمير
المنصوب عنده على ما ستجيء بعد لا يقال ان اسماء الافعال قد تتصل

بها الضمير

15

بها الضمير المرفوع البارز نحو صهانوا مثلا وهو علامة الفعل والحال
ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل
بها من الحروف ضماير مستترة فيها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب
كالكاف في اياك وهاك ورايتك والتاء في انت واما اسنادها الى
الضماير المستكنة فيها فلانه لو كانت ضماير لتنافيها الوصفان
يكون اسناد جميع هذه الاسماء اليها كما في الافعال فاذا الانفي يقولون
يا هؤلاء هلمّ ويا قوم صه ونحوهما ولا شك ان اسنادهما الى
ما استكن فيهما كذلك يعني اسندت الى ضمير مستكن وانما لحق الواو
بهذا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو لو اوخ كقوله
البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على احد
التاويلات الثلاث ومنها الحروف تاء التانيث الساكنة
احترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو ضاربة
وقائمة واما الساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت وبئست

واما اختص المتحرك بالاسم والساكن بالفعل لثقل الفعل وخفة
الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة المفتوح الاول ويسمى
الماضي وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني
على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل في الافعال البناء
لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
مفقودة فيها فبالحري ان تبنى ولا تعرب واما سبب بنائه على الحركة
والاصل في البناء السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم فانه
وقع موقعه في نحو مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب فتفضل
بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه
والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير
وجه اعرب والماضي لما كانت مضارعته غير تامة لم يعرب لكن
عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والكرامة المضارعة
بوجه ما تنبيها على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات

لخفتها

لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الا ان يعرض ما يوجب سكونه
او ضمه اما السكون فعند الاعلال نحو دعا ورمى والاصل دعو
ورمي وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل
الحركة وكذا عند لحوق بعض الضماير نحو ضربت وضربنا وضربن والتا
اسكن عند لحوق هذه الضماير فرارا عن توالي اربع حركات فيما
هو في حكم الكلمة الواحدة اعني الفعل وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل
على ما سيجيء واما الضم ففي واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت
مدة فما قبلها مضموم ابدا قوله والثاني ما يعتقب على اوله
الزوائد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوائد على اول المضارع لانه لما
وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم
وحده او مع غيره او عن الغائب او عن المخاطب جلبوا حروفا تدل
على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على عادتهم في طلب الايجاز فجعلوا

اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ
الكلام لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات فجذبوا الى الالف
لتحركها الثاني الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها اول
انا ولانها في الاصل اخف فيستحق المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو
فوجدوا زيادتها اولا تفضي الى الاستثقال لان الياء ربما تقع واوا
فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى اجتماع
الامثال وكان ثقيلا نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما
تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها للمخاطب
والتانيث لكونها علامة للمخاطبة والتانيث في الماضي ولم يمكن الحاقها
باسكانها في احد الموضعين لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم
يمكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول
ولا كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر في المضارع نحو يعلم
فتقول تعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع

١٧

من زيادتها اولا فزادوها وجعلت للغائب عن غيبة المتكلم والمخاطب
ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا ثانيا في اول الفعل فوجدوا اليق
الحروف بذلك الموضع النون لانها علم المتكلمين في الماضي ولانها
اقرب الحروف شبها من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم
كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاقها
الزيادة دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة
المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة
السابقة للزمان السابق واللاحقة للاحق قوله ويسمى
المضارع انما سمي المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم اي
يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلموافقته
اسم الفاعل في حركاته وسكناته نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج واما المعنى
فلانه في وضعه كما انه شايع ثم يختص اعني انه صالح للزمان الحاضر
والمستقبل ثم يختص باحدهما لانه بدخول اللام او السين او سوف كما ان الاسم شايع ثم يختص بواحد بعينه

بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية
والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول
العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين
والخصوص ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم الفاعل
والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد
يصلي واما الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد
قائم وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد منهما
ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل
الاسم من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب ببعض اعراب الاسم
وعوض الجزم مكان الجر على ما سيذكر في موضعه قوله واذا
ادخلت عليه لام الابتداء خلص للحال يعني اللام في قولك ان
زيدا ليفعل خالصة للحال فان قلت فاذا كان اللام للحال فكيف جاءت
حرف الاستقبال في قوله تعالى لسوف اخرج حيا وفي قوله ولسوف

يعطيك ربك قلنا ان اللام يفيد التوكيد والحال وفي الآيتين تجردت
لمعنى التوكيد ونظيره حرف التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض
عن همزة اله ثم تجرد في النداء للتعويض متمحضا عن معنى التعريف
فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين حرفي التعريف وحرف النداء ممتنع
ولهذا انقطع همزته نحو يا الله قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى
الامر اعلم ان صيغة الامر للمخاطب مأخوذة من المستقبل للمخاطب فيتبع
صيغتها الآن بحذف الزائد ثم بعد ذلك ان كان ثانيه ساكنا تجتلب
همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا
تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تدحرج دحرج ومن تغلب
تغلب وهذا معنى قوله مثبتا على طريقة افعل اي مشتق من مضارعه
كاشتقاق افعل من تفعل ولما فرغ من تكلم الاسم بقطع الجزم فلا كان
الاصل وتكلم في تركيبه بالجزم لكونه مبنيا على السكون في الاكثر الماس على
الاصل تفاؤلا بذلك عن الالتباس بين الامر من الجمع الثلاثي وبين

فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو أأكرم وقد حذفوا من اكرم اجراء للباب على وتيرة
الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لا
لان الاصل في الافعال البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء
السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني منها على الحركة ما بني لحصول
المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم
بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون باقيا على اصله البناء والكوفيون
فيقولون انه معرب مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل لقولهم
في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي صلى الله عليه وسلم
فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سننهم في طلب التخفيف
فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا من الوقوع في
اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنة فاجتلبت همزة
الوصل وابتدأ بها واصحابنا ذكروا ان علة في وجه الاعراب

في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا
كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارض فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله
تع فبذلك فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة
محذوف في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب
منتفيا وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم
ولا فعل والحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف وصل وروابط
تتلاحق بها المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة لمفهوماتها على
الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط
بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف لا يقال ان في قد يدل على الاشتمال
وعلى الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا تحتاج
في تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعاني
المذكورة بنحو ما ذكرت ولكن عند انضمامها الى الاسماء والافعال
ولا تدل عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال
الاشتمال

وانع وعلى هذا سائر الحروف فهذا معنى قوله والحرف آحاد بينهما لا
يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كلا من هذه
الاقسام الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسمان او فعل واسم انما
يسمى كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه
وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد وهو في عرفهم عبارة عن نسبة احدى
الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه
والاسناد ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين
حرفين ولا بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة
الاستقلال وامتناع عن اخبارها الى الاسم او الفعل في الاسناد
الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات والشخص
والفعل هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا
بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور
بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او في

معنى فعل

معنى فعل مثل قولنا علمنا ان زيدا متحرك في دارنا وزيد عالم وغلامك
متناول لمملوكك فمن هنا عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلث شرائط احدها
التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم واقوم والثانية كون
ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك
التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة او التقييد اعنى
التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد او غلام زيد او الرجل الذاهب فقوله
اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز به عن افراد الكلم وقوله
اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز به عن
الاقسام الاربعة المشار اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة
وقد احترز بها عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم
ان الجملة يطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين قوله
والجمل اربع فعلية فقد عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون المسند
فنقول ان المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يخرجهما عن صلاحية

السكوت عليها فيحوجهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني
هو الجملة الشرطية نحو ان تأتني زيد اكرمه والاول اما ان يكون
المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون مؤخرا
عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم
او قائم زيد والاول اما ان يكون المسند ظرفا او جارا ومجرورا
اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهيهات
الامير وغير ذلك والاول هو الظرفية نحو في الدار زيد وعندك عمرو
بكر فان قلت فيعلم من هذا ان الجملة الظرفية اسمية لان ارتفاع ما بعده على
الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية
قلنا الجواب عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني ما سد
مسد الفعل لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي
هي المبتدأ والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام
وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل

في فاعله وفاقا لان الظرف هنا نائب عن الفعل بعامل عمله لا سيما وقد
اعتضد بالاعتماد وذلك نحو في الدار زيد وعندك عمرو وجاءني الذي في الدار
اخوه ومررت برجل معه كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة وشي وما في الدار
اخوك وما فيها ابوك والقسم الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله
فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني
لا يعمل في المظهر بحث عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف
المقدم يحتمل الضمير وهو معه بما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية
نحو عندك مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير
وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده
بالفاعلية مطلقا اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد
كما لا يشترطون لاعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم
الاخفش مناف للمذهبين اعني في اعمال الظرف واعمال الصفات
من غير اعتماد عنده اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث

وان لم يعتمد الظرف
فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه
وذلك قولك يوم الجمعة الخروج واما ما الوقوع في نحو قوله تعالى
ومن اياته انك ترى الارض لان التقدير ومن اياته رؤيتك وقوله تعالى
ومن اياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء وعند الخليل
لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه
الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس واذا تخلص تبيين
هذا فنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش
وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف معها تضمنه
من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه متعلقا بالفعل نحو استقر
او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول نحو
الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة على كلا المذهبين فالا
ستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع اعني الجار و[illegible]
جملة ظرفية بالاشتباه قوله وكل منها يقوم مقام المفرد لكنه

اعرابه محلا اعلم ان الجملة لكونها تقوم مقام المفرد فيقدر في محلها اعراب
المفرد التابعة هي مقامه وهو المعنى من قوله فتكتسي اعرابه وذلك
بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدا وذلك نحو زيد ذاهب
ابوه وزيد ابوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار فقولنا
في الدار جملة عند اصحابنا البصريين كما استقر على ما ذكرناه انفا
وعند الكوفيين مفرد لان المقدر فيه مستقر عندهم وانه مع ضميره
ليس بجملة على ما تبين ذلك في موضعه وثانيها الخبر في باب ان نحو
ان زيدا ذهب ابوه وبلغني ان عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه
اسد وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت زيدا ان تاته يكرمك ولعل
زيدا في الدار وثالثها الخبر في باب كان واخواتها نحو كان زيد قد قام
ابوه او ابوه قائم وان تعطه يشكرك واما ما في مثله فمحل الجملة منصوب لمحل
على الخبرية ورابعها المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا
[illegible] على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتدا واعرابها

صفة النكرة نحو مررت برجل اعجبني كرمه او ابوه كريم او ان تره
اعجبك منه او في ضيعة [illegible] بالجملة لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق
بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا شابهت
كالفعل فوصف بها لا يكون الا نكرة وكذا شبهها الحال واعلم اولا
ان للحال لاستغنائها عن صاحبها ونبوتها [illegible] دون حال ويجيء بها
فصلة بالمو[illegible] لصاحبها ذكر الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان
[illegible] الاشتراك بينها [illegible] ربط [illegible] كونها [illegible]
بينها فالملابسة الاعراب لفظا او تقديرا والتعلق هناك معنوي لم تفتقر الى
تكلف تعلقها ثم ان للحال اصلا وسلوكا في نهجها في الاستعمال [illegible]
اما الاصل فهي ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدوث والتجدد [illegible]
الابتداء و الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فانه تخرج بها عن حكمه
الابتداء [illegible] واما النهج في الاستعمال فهي ان تكون مشتقا لفظا دون
حرف نفي فلا يكاد ينال جاءني زيد لا راكبا الا في الالفاظ العاشبة وكلم

٤٢

المؤكدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال هي بمنزلة ساق
هذا الاصل و النهج كما يجري للمفرد في استغنائها عن رابطة تجمع
بينها وبين صاحبها باخلاق ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها تبغي
ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيق فاذا انعقد هذا فنقول اما
الجملة الاسمية فخبرها ان تصلها بما يدل على الربط وهو الواو للوضع
لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال عن التجدد والانتقال
كون الجملة الاسمية في الاصل العادة مفيدة بمعنى الثبات والدوام نحو جاء زيد
وغلامه راجل وقد تحذف في النادر نحو كلمته فوه الى في وقطع سوطه
بيده نحو [illegible] ولولا جنابك للبلبل يك عاش الى الصفر [illegible]
وعلى هذا اذا كانت منتفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو ههنا لا
تخرفها عن اصل الحال ونهجها في الاستعمال جميعا فصح للهم الا ان
تكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه على اصح الوجوه فههنا لا يسوغ العاطف لكون الحال تامة

لتعلقه بصاحبها بل جزء منه في المعنى فتحمل الفاصل غالبا كالحال
بين العصا ولحائها. وأما الفعلية فلا تخلو فعلها من أن يكون مضارعا
أو ماضيا إذ الأمر لا يتأتى وقوعه في هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه
فمحال أن يكون ثابتا لغيره فإن كان مضارعا فلا يخلو من أن يكون
مثبتا أو منفيا فإن كان مثبتا فهو وارد على أصل الحال ونحوه
فلا يجوز الواو نحو جاءني الأمير تقاد الجنائب بين يديه وإن كان منفيا
فقد جاز فيه الأمران لعدم وروده على أصل الحال دون نحوه في الاستعمال. فلا بد
نحو جاءني زيد لا يركب ولا يركب وإن كان ماضيا فكذلك يجوز الأمران
لانحرافها عن نحوها إذ لا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة مثبتا ومع
النفي ضعف نحو جاءني زيد قد ركب أو وقد ركب وقوله تعالى أو جاؤكم حصرت
صدورهم أي قد حصرت وعلى هذا قوله كنا نسعى وأمثالنا ما كان يغنينا
النعي أو وما كان يغنيني وأما الظرفية فالطريق فيها لا تخلو من أن
يكون ساد لا ضمير صاحب الحال الساكن فيه أو في اسم مظهر بعامل

أما الأول فبغير الواو البتة لانخراطها في سلك المفرد بل مجيء
مفردة عند بعضهم على ما سبقت إليه الإشارة وذلك نحو جاءني زيد
على فرس وأما الثاني فسائغ فيه الواو وتركه نحو جاءني زيد على
كتفه سيف أو وعلى كتفه سيف وذلك لاتحاد ما بين شبهي الجملتين
الاسمية والفعلية لفظا ومعنى وأما الشرطية فلا تكاد تقع تمامها موقع
الحال فلا يقال جاءني زيد إن يسأل يعط على الحال بل لو أريد ذلك لجعل
الجملة الشرطية خبرا عن ضميرها أريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو إن
يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هي الجملة الاسمية دون
الشرطية ولعل السر فيه أن الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي
لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها إلا أن يكون هناك فضل
قوة وضرب اقتضاء كما في الخبر والصفة فإن المخبر عنه لعلمه
لاستغنائه عن الخبر ينصرف إلى نفسه وفي الصفة ما فيه أدنى صلوح
لذلك وكأن الموصوف لما بينه وبين الصفة من الاشتراك والاتحاد

المعنوي حتى انهما قد يجعلان شيئا واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها
تنقطع عن صاحبها مثل ذلك الانقطاع فلم تسوغ فيها وقوعها
حالا الا بعد ان يبرز وعاء صرف الاسمية التي ليست بتلك المثابة
نعم قد وقعت الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما
اخرجوا عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها
او لم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتني وان لم
تاتني اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع
لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين
المتناقضين في قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم واستغفر لهم ام لم
تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك وان لم تاتني
واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة وقد حكم
ابن جني في مسائله العشرين بان الواو فيها للعطف دون الحال
والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تاتني وان لم

تهني

تهنني وان اهنتني محتجا بان ان للاستقبال والمستقبل لا يقع حالا
والجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد ما
انسلخ عنها معنى الشرط ولما كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال
فاما اذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا لانخلاعهما عن معنى الشرط فلِمَ
في الى لقد علمت على ان قولهم ان المستقبل لا يقع حالا ممنوع لصحة وقوع
المستقبل موقع الحال على الضرب من التاويل كما في قوله تعالى قيلة الكتاب
وعليه مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا
كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين ر
وسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير فوقوع المستقبل
لا يمتنع وقوعه حالا في جملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها
المصنف ان الجملة فيها تقع موقع المفرد فانها اشياء لفظية
كالمتفقة عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو
اعلمته بالمرض شكى ابوه او ابوه مريض او ان ابيه بكيه

او بجملة حال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه ومنها
خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او لا رجل ابوه قائم على قياس
ما تقدم فجميع هذه المواضع التسعة التي قد ثبت ان الجملة انما
تقع موقع المفرد اذا كانت خبرا للمبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية
او بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف
اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد
الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذا الموضع هي
الجملة الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجملة
المضاف اليها اسماء الزمان والمكان جملة في اللفظ دون المعنى
لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف
اليه في مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة
وفيها ضمير عائد الى الاسم الاول والسبب في اشتراط الضمير في
هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهرا انه لولا ذلك لكانت الجملة

منقطعة

منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا او حالا له
فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش
قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة نحو قوله تعالى
قل هو الله احد قلنا انما اشترط في الجملة الواقعة موقع المفرد وما
ذكرتم من الجملتين غير واقع موقع المفرد فلا يرد علينا اما الاولى
فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة
لا تخلو عن ضمير ذي الحال بحال لا تقول جاء زيد راكبا عمرو مثلا
فالجملة الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثاني
فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون
واقعة موقع المفرد والحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع
المفرد اذا هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع ولا يلزم من هذا
ان كل ما هي الواقع في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد لم يثبت
في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير حين تجري الظرف لانعقاد

للشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت اتيتك والحجيج خارج فلم
المعنى اتيتك عند الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عايد منه الى ما تقدمه
فلذلك اما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانها بالظروف
جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها عبارة عما كنى عنه بالضمير وبيانا
له فهي هو في المعنى تجري مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدأ
فلا يفتقر الى ما يصل بينهما قوله وستقف على ذلك وعلى بيان هذه الا
شياء التي الا بتفصيل وقوع الجملة حالا فليس في الجملة حينئذ
ولا اثر وهذا الذي يبسط عذري في بسط الكلام في هذا الموضع
وقد نبهتك ههنا على رتبة خلا عنها الاصل المنتخب منه قوله
الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب
اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا
بينها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف التعجب
انت من حسنه ام ناف للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه

في الاوصاف

في الاوصاف او الاعضاء فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب
واذا رفعت ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه واذا جررت مع رفع احسن
علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت معدته اذا
فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس والفساد
او اعم من ان جعل الاختلاف في آخر الكلمة دون اولها واوسطها لان
الاعراب علم احوال الكلم ولا يخفى المصير الى الحكم الا بعد الفراغ من
الاصل فلهذا جعل الاعراب لاختلاف آخر الكلمة وانما قيد اختلاف
آخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف
في آخر حيث وجير في قولك اخذته من حيث وحيث انك وجير الرجل فان
مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لا حظ لها في الاعراب
وانما الحركة في نون من لالتقاء الساكنين قوله وما لا ضم الفتح
لا ينطبق فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على
على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح الآخر ومعتله فالاول يختلف

لفظاً محركة في الاحوال الثلث نحو جاءني زيدٌ ورايت زيداً ومررت بزيدٍ
واما الثاني فلا يخلو من ان يكون اخره الفاً او واواً او ياءً فان كان الفاً
فالاختلاف تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصاً ورايت
عصاً ومررت بعصاً والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من
حيث ان الحركة منوية في اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء
في عصاً ورحىً الفاً واعراب المبني محلي لا تقدير للحركة فيه وقد سبق
الفرق فيما تقدم بين المحل والتقدير وان كان ياءً نظر فان تحرك
ما قبلها كالقاضي والعمي فارتفاعه تقديري كذا الجر لاستثقالهم
الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات
واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرتها
وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنع من الفتحة وذلك نحو جاءني
القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضيَ وان كان ما قبلها ساكناً
فهو جارٍ مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبيٌ ورايت ظبياً

ومررت بظبيٍ وان كان اخر الاسم واواً فلا يكون ما قبلها الا ساكناً
فهو جارٍ مجرى الصحيح نحو دلوٍ لرفضهم في الاسماء المتمكنة ان
يتطرف واوٌ ما قبلها حركة وقلبهم واو دلوٍ وحقوٍ في الجمع على
افعُلٍ نحو ادلٍ واحقٍ مما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات لعلم
ان الحركات التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون بها الى
الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافةً
ولعل ذلك لانها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد فاصل اب ابوٌ كعصوٍ
بدليل ابوان فكان القياس ان تقلب الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
كما في عصاً الا انهم حذفوها حذفاً غير قياسي وقال الزجاج حذفوها فرقاً
بين المشتق وغير المشتق والحذف بالمشتق اولى لما فيه من الثقل المعنوي
ومعنى نظيره الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التزاماً فاذا اضيفت
الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن
هو المضاف اليه وقد صرح به فقويت ما يبقى منها لاجل الثقل واعيد المحذوف

فلم يتأت لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها
عليها ولم يجعلوا الواو ثابتة في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما
قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما يأتي من اعراب التثنية والجمع
على حدها بالحروف على ما يجيء فاعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف ايقاعا
للانس بها واستقامة للطباع الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية
والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا نظير لهما في الآحاد وخصوا هذه الستة
لانها مقتضية للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاهت التثنية في كونها
فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وللجمهور في هذا
التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال
الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرئ ثم سكنت الواو في
حالة الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في الجر
كما في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حال

الرفع

الرفع الى ما قبله بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم و
نقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا ففيها النقل حال
الرفع والقلب والنقل حال الجر وذكر الجندي رحمه الله في تعليل اعراب
هذه الاسماء وجها آخر وهو ان الواو دلت على التضعيف من المثنى والجمع
على التضعيف من المضاف وكذلك الحركات على التضعيف من هذه الحروف
لان الواو ضمة ومدة وصلة الضمير ضمة وكذلك الالف والياء فلما
جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركة كان اعراب المثنى والمضاف الزائدين
عليه بشرط بالحروف التي تزيد على الحركات بشرط واختصوا بهذه
الستة دون سائر المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر لانها
لاطراد ردها الى الاصل في التثنية يعني ابوان واخوان لا كيد يدان
الا في لغة في الواحد يدي ومن العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء
الستة مضافة بالحركة مثلها مفردة وهذا بالمضاف مذهب المعرب
فيقول ابه وابه وابه واعلم ان ذو وهنه لغتان مشهورتان وكذلك

وَحَمِهِ وفَمِهِ وفيه وفي الحديث مَن تعزّى بعزاء الجاهلية فاعضّوه بهن
ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم تبرين
فاني حماها وجارها وفي الحديث الا الحمو الموت وقولهم فيقبح فلان
وفي المحة فوه في فمي ما زرو هل ينطق فتى فيه ما زوا صل فيه فقوة فمه
الساير حذفا غير قياسي كاسم حذف ... تلتثلها في خصائصها التي جاز لم يكن في
كلامهم اسم معرب على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتناسبهما
فلما اضيف رُدّ الى اصله ومنهم من يجعل هذه
الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة رضي الله عنه
لا ولو رماه بابا قبيس وارد على انهم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى
ياء المتكلم لم تُعرب بحرف العلة اذ لو وردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي
وما لم يلزم ذلك في فم حلت لم يكن لا تقع ... ردت فقيل في وقد جاء لكنا بجعل
جار فيه واشاذ وفا فيها الا تيضاف الا الى الاشياء الظاهرة لانها ضعفت وصلحا لي

سائر الاسماء الا بعكس على ما عسى محيي ونحو اباه ذوى ازوجيهما و ذوها شاذ والثاني
التثنية والجمع الصحيح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد
والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل
للاصل وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء
لان الحروف ثلثة فانتقص واحد منها لذلك فاشتركا في واحد ضرورة ووجه انفصالهما
ان الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان جمع المستعمل اصل الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص الاخف
بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع
لان الواو وهي اخت الضمة فهي على الرفع ادل منها على غيره فجعل علامة
للرفع في الجمع والالف لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت عليها فان قلت هلا
جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وجعلوا الواو في الجمع
عليها قلت لما في ذلك من وقوع الشركة بين الرفع والجر ...
النسبة اذ المناسبة هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتركا فيهما في الكلمة

لان الالف والواو جعلا علامة للنصب
والياء للجر فلم يبق للرفع شيء فحمله على
الجر وهذا افضل لان النصب اشتراك بين النصب
والجر وليس الاشتراك بين الرفع والجر

اولى ولما جعلوا الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة
الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية
فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة
فيهما فحمل على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء
من الرفع لانه لا يدخل على الفعل بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لكونه
لازما في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء والثاني ان الجر اخف من
الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب
والجر من التآخي ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما
فضلة يتم الكلام بدونه بخلاف الرفع ولاشتراكهما في معنى المفعولية نحو
مررت بزيد وضربت زيدا وفي الكناية نحو ضربتك ومررت بك والرابع ان
النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان
النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم
اختلفوا في هذه الحروف انها ...

الاعراب فالالف في زيدان بمنزلة الدال المنصوب والمجرور من زيد واما
النون فيهما فهي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت
اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة ثمة
الى زيادة النون بدلا من الحركة قلنا ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال
المرفوع انه بمنزلة الدال المحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال
من زيد من غير نظر الى حاله ففي هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال
دون حال فثبت الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومع علمهم
ان الحركة تغاير الاعراب ولذا فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق
بينهما فان قلت التبست الصيغة فقد حصلت بتغاير صيغتهما قلنا ان
الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق ثمة
الا باختلاف حركة نونيهما نحو الاعلين والمصطفين وفتحها
اختصاص الكسر بنون التثنية والفتح بنون الجمع هو ان اصل هذه
النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين

والاصل في تحريك الساكن الكسرة لان حركة الساكن لا تكون الا حركة

بناء فاوثروها لانها ابعد الحركات من المعربات وهي الكسرة اذ قد

وجدناها لا تدخل على نوع من المعربات وهو الاسم غير المنصرف والفعل

المضارع بخلاف اختيها فلذلك حركت نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل

الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة وهذا لخروجها

التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة

واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها

فاستثقلت الكسرة فيها اما التوالي الاجناس واما الخروج من الضم الى

الكسرة ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب

المثنى لوجهين لفظا قول المتنبي وعوان كلا وان كان اسما مفردا والفه

منقلبة عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع احواله

على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالى وعلى لديه في الاضافة لزوما الى المضمر

حظ الالف الذي عليه في الرفع فيجعل كلاهما عليهما وتقول في النصب والجر كليهما

كالبهما وعليهما كما تفعل ذلك في الى وعلى لانهم لما اضافوا الى وعلى

الى ما يبنيها خالطه وقراوا الضمير المجرور وتحتاج الى ما يتصل به لا يمكن ان يكون

عمدة فلذلك دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كالاول في انها حروف تحتاجا

الى الثاني والثاني في رجوعه الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصار كاسم واحد

فان احد اللفظين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر

دون المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احتاجوا ان ينصبوا علامة

يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذا الياء لا توجد اصلا

في اخر الكلم وانما توجد كثيرا في اواسطها كبيد ومبيت وذيل وغيب ونحو ذلك

واذا لم يوجد الامتزاج في المظهر لم يقلب فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد

مع جميع الحروف الداخلة على المظهر قلنا نعم لكنه قد امكن ههنا نصب

العلامة فتعلق لان الياء لا يسقط بالتعويض والوجه الثاني وهو ما ذكره

الناظرون ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة

الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور نحو فتى
على الاعتبار بين صحتهما وانما لم تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمضمر
هو الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل
وهذا معنى **قوله** واذا اضيف الى مظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما ان
لفظ العصا لا تتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا احترز
عن خطا فان حكم كلا ليس كحكم العصا خطا لان العصا لا تكتب الا بالالف لان الفها
منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب بالالف
ومن جعلها من الياء كان الفكل ان يكتبها بالياء وقيل انها في حال الرفع يكتب
بالالف وفي حال النصب والجر يكتب بالياء لقربها بالتغير الى الياء في الحالتين
قوله ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع وقد سبق الاشارة الى
العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم واما
جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استوى فيه اطرادا للفرع وهو المؤنث على تبع
الاصل وهو المذكر وان لم تعم فيه العلة التي اوجبت الحكم هناك وله نظاير

٢٢

لا تحصى وانما الاينصرف فانما استوى فيه لانه لما منع الجر لشبه الفعل على ما
سنبين ذلك كان اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي
والتشاكل وانما التسوية في الضمير بينهما فيجيء من بعد **قوله** ومن قيام الحرف
مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض عن الحركة
في يفعل وانما عوض عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة ولم
يمكن ان يجعل الاعراب معتقب لان هذه الضماير بعدها اوجبت
كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها
في الحقيقة ليست من نفس الفعل بل زيادة حرف تنوب مناب الحركة
فهو اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم
يمكن زيادتها هنا لمكان الضماير فزادوا ما شبيها بها وهو النون
واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستغنى بها ثم حذفوها
في حال الجزم كحذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم ولان
في الفعل بمنزلة الجر في الاسم

في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت
من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها على قول
بعض النحويين والحركات مأخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين
فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فحذفت في
الجزم حذف الحركة فقيل لم يغزو ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع
لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو
ولن يرمي وتثبت الالف في النصب تشبيها في الرفع لامتناعها من الحركة وهذا
الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها
مذكور فلذا شرحناه **قوله** الاسماء على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا فيكون حركة لفظه او تقديرا كان المبني
هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا
ولا تقديرا فيكون حركة آخره وسكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني
عليه **قوله** ثم المعرب على ضربين منصرف انما جعل التنوين علامة الانصراف

لان اوطى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها بعينها
في الواحد لئلا يلتبس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزاد ما يناسبهما
وهو التنوين **قوله** وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين اعلم ان
احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين
علامة التمكن ولم يكن في الفعل فحذف وان يمنع اياه الموجب للشبه ولم
يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم
وقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على
ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع لشفاعة التنوين انهم لما امنوا لحاق
التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان الجر مقصودا بمنع الجر
على نفسه لما اتوا به حيث امنوا لحاق التنوين ولهذا اكثر ما وقع على الواو
حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع
على حدة وذلك لان الجر من خواص الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل

موضع الجر منونا هذا عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح لان الفتح من
القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا
والصواب ان استعمال الفتح ههنا تحقيق لان النصب ليس يدل على الحركة فقط
بل غلبتها مقترنة بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه
ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى
ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا يدل على ما يدل عليه
في رأيت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق عليه بل هي حركة قامت مقام
اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن لها دلالة على المعنى الذي
لاجله سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا
لم يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا
قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة انما منع الصرف بهذه
الاسباب لانه قد تشابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم في التاليف لانه
مشتق من المصدر على ما سياتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان

لانه فرع على الاصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لجنسيته في
الامر العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة وتبنيه اذا قصدت على
تذكيره وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا قبلت
فيها الحمل وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة الشيء
متأخرة عن ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة
العرب متقدمة عندهم على ما ياخذونه عن غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن
الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان
على الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبين عن قريب قوله
متى اجتمع في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها امتنع
الصرف انما امتنع الصرف لشبهه الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع
وهذا الاسم قد دخلته الفرعية من جهتين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف
الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متمايل بين الاصل والفرع فلم يترجح
السبب الواحد جانب الفرع بجذبه الاصل لاصالته لان الاصل ... الاسباب ... الفرع ...

جانب الفرع على جانب الاصالة فيمنع الصرف **قوله** وما وجد ذلك فيه احد عشر اسما
حالة التنكير انما منع الصرف معه لخفته حالة التنكير لاجتماع السببين فيهما
او واحد منهما مع التعريف اما فعلان صفة فللوصفية والالف والنون المضارعتين
لالفي التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون ممتازان عن تاء [illegible] كما ان
الالفين كذلك وان مؤنث ما فيه الالف والنون يخالف لمذكره نحو سكران
وسكرى كما ان مذكر ما فيه الف التانيث يخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان تاء
التانيث لا يجتمع مع الالف والنون كما لا يجتمع مع الالفين فلا يقال
سكرانة كما لا يقال حمراءة فمن ههنا اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان
وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من
الوجهين الاخيرين حيث كان مؤنثه من لفظه وبالتاء فان سمي به لم ينصرف
لانه قد عرض لها العلمية وحصل من المضارعة وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع من
الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول فنحو احاد وموحد وثناء ومثنى

لا يقال ان الوصفية غير معتبرة في العدل لانهما بدليل الصرف فيهم مررت بنسوة اربع ونحوه
حيث كانت عارضة فالجواب ان الاصل فيها العدم اقل افتراق الحال بين المعتبر
والعدول عنهما لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنهما نحو ثلثة رجال واربع
نسوة في التوصيف بها اشبه التوصيف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل والتشبيه
بهذه الوصفية حيث كانت عارضة فيما العدل قلنا فلا نستعمل الا اوصافا كانت
الوصفية لازمة لها فتحقق الاثنتان لانا لا نقول ثلاث رجال وانما نقول رجال
ثلث فان قلت ما عدل عنه ثلاث لا تستعمل الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال
وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم تعتبر الوصفية والا
لوجب ان يقال مررت بنسوة اربع اربع غير منصرفين للوصفية ووزن الفعل
قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرير فلا تلزم في كل واحد منهما وحده فلا يجب
ان ينصرف فاما المجموع فلا يجب ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو
الاسم المفرد او ما هو في حكمه الا الاثنان واما ثلاث فانه اسم مفرد قد لزمت

أنكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث وثلاثة ثلاثة في المعنى

وأما ما فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة فإنما منع الصرف اسما كان أو

صفة لأن ألف التأنيث فيه قامت مقام السببين إذ الألف علم التأنيث كالتاء في طلحة ثم

وبناء الكلمة عليه كأنك لم يكن في الكلام قبل ضم اليه الألف بل الكلمة موضوعة

جرى مجرى تأنيث ثان وهذا معنى قولهم إنه ينصرف للتأنيث ولزومه

فإن قلت أليست التاء في طلحة أيضا لازمة فما بالها

لم تتنزل منزلة سببين قلنا إنما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية

دون الجنسية واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعهما والألف فيهما كأحد

الحروف من الكلمة وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الألف

في الأصل كألف سكرى وعطشى إلا أنهم لما زادوا قبلها ألفا للبناء فالتقتا

همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة وإنما جعلت الهمزة منقلبة عن الألف

ولم تجعل أصلا لأنهم قالوا في جمع صحراء صحاري فجعلوا الهمزة ألفا حيث

قلبت الألف الأولى لاجل ماقبلها ياء ثم [illegible]

عن الهمزة كما كان ياء خطيئة لو لم يجب أن يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو حتى

صحائف على مثال فعائل كأن إظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير فإن قلت

إذا كان علامة التأنيث هي الثانية والأولى ليست في شيء من إفادة التأنيث

فما معنى قولهم الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث قلت إنما عبروا

عن هذين الألفين بألفي التأنيث ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس والقمر

والعمرين لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما وأما الجمع الأقصى فإنما منع الصرف

لكثرة الجمعية فيه قالوا إن الجمع سبب واحد على كل حال إلا أنه سبب لا يتصور أن

يقترن به سبب آخر من التي هي من الأسباب التسعة وإنما يقترن به معنى هو كالتكرار

أو كتكرره على الحقيقة لأنه جمع ليس على زنته واحد كأنه جمع آخر ثم قالوا إن الأصل في

هذا الباب أساورة وأناعيم وسائر الجموع التي ليس على زنتها واحد

مبني عليهما وإلى هذا أشار المصنف حيث قال كأساور وأناعيم وما كان على

مثالهما من الجموع وإنما قالوا ذلك لأنها [illegible]

قوله فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كعصيا قلنه
وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع واشبه الآحاد نحو كراهية
ورفاهية قوله فان كان ثاني الحرفين بعد الالف يا حذفتها في الرفع والجر ونونت
الاسم وانما نونت جوار في الرفع والجر لانهم قد حذفوا اليا في مثال فواعل
لانه جمع وبناء متغير لانهم كثيرا ما حذفوا اليا بالمفرد اجتزاء عنه بالكسرة
قبلها نحو يوم يدعو الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزم
في الجمع كما ان باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جلت
الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت اليا حذفا لازما
خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرفت واما
في المنصوب فلم تحذف لانك تقول سال الوادي ومررت بالوادي ولا تقول
قطعت الواد بل الوادي لان اليا تستحق الحركة في حال النصب فيجري
مجرى الباء في ضارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل
قوله ونسبة حالة التعريف انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير

لانه قد زالت العلمية واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا لكونها شرطه
بالعلمية في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما شرطت فيها العلمية
لان الاسم اذا لحقه التعريف في حال العلمية كان ذلك قرينة اذ لم يكن الاسم
متصرفا فيه وانما العجمة التنكيرية فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند
وان لم تعرب لانهم اجروا اسما الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا
اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا
ما فيه الف ونون مزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير
منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه
وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال
احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل
لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة
المختص به فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بيضرب في ان كلا احدهما

لكانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا للنكرة

وليس شيء في النكرة يسمى عمر وزفر في قوله يا ابي الظلامة منه النوفل الزفر

فانه صفة كنوافل وليس بمعدول فلو سميت بزفر هذا اصرفته وعمر اذهب

في هذا لانه لم يوجد الاخر للاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل

عن علم معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وعدة

فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان

لازما ولا يكون لازما بالتاء الا اذا كان منقولا عن الجنس الى العلمية لان

التسمية تمنع الحذف فوجب لزوم التاء ولا اعتبار بلزومه في الصفات المؤنثة

نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء

الكلمة عليها او ما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه غلط

وقد وجدت في بعض النسخ طلحة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا

وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف

نحو معدي كرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان كان ... لا ... الناظر ... كان مبنيا ...

نحو خمسة عشر ويجي بعد ويجوز في معدي كرب ان يضاف الاول الى الثاني

ايضا ويجوز في الثاني ان ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال

معدي كرب او كرب في الاحوال **قوله** وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف

في النكرة الا نحو احمر انما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر

عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة الاخفش

ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد

واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما

زال الوصف فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت

الوصفية زايلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل

وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله عن كيف صرف اربع

في نحو مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فقال كان في الاصل اسما

منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزم ... ثم بعد التنكير مثلا كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه ... لان التانيث فانه لا ينصرف ... كان ... سعي به كان

ابعد من الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المذكور
واما فعلان فعلى فالحرف فيه النعل بالنعل اما الجمع الاقصى اذا سمي به
لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي الموضع حيث لم يكن له في الاحاد نظير فان
نكر لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير
لان المشابهة بالاعجمي تمنع له سببين فاذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف
عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان حطنا
مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان ينصرف على مذهب
ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين كما مر في احمر واما عند سيبويه
فيجوز الصرف قوله والثلاثي الساكن الوسط يجوز فيه الصرف نحو
نحو هند ودعد فقد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ونحو نوح ولوط
قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة
فيهما قاومت احد السببين فصرفت لذلك ووقع تجويزهما
على القياس فلا يصرفونهما لوجود السببين واللغة الفصيحة التي

٤١

عليها التنزيل هي الاولى قال كذبت قوم نوح وقال ثم ارسلنا
لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين
فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم يجز فيه الا منع الصرف
لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان واما المؤنث المتحرك
الاوسط فهو يجري الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل الحركة
منزلة الحرف الرابع ويدل على انهم جعلوا الحركة تجري مجرى الحرف انهم قالوا في
النسبة الى جمزى جمزي وجمزوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا نحو حباري
الا الحذف كما في قبعثرى لان الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم
يجيزوا فيه الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى
كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجري نحو قدم مجرى عناق فلم يصرف
اسم امراة وان سميت به رجلا يصرف لان الحركة تنزلت منزلة الحرف
الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث

في التصغير قليلة وعُتَاق والحاصل ان هنا على ثلث مراتب الاولى
ما فيه التاء لانه يمنع الصرف ان كتب به رجلا او امرأة والثانية ما كان على ثلثة
احرف لان الحرف لا يمنع الصرف في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه
التانيث قبل تسميته المذكر به الا ترى ان كعابا اسم رجل منصرف حيث
في اسم مؤنث قبل تسميته والثالثة المتحرك الاوسط فانه انما يمنع
الصرف اذا كان اسم امرأة لنقصانه عن الثاء وبدية قوله
ونحو حذام فيه مذهبان لتعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاولى
التي بمعنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه
وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين
لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا
من اجتماع الساكنين وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع
من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال

41

والمبالغة كما ان قفا لي جيعني انزل ثلث مرات فجعل الياء التي هي ضمير
الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كنداء الاعلى فصب تكرير الفعل وهو
ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعوني قال
ان المعنى رب ارجعني ثلثا ونظيره النبا والمعنى الق الق قال الخليل
عن المازني استعمل في الكلام مؤنثا والثانية ما كان علما وهو اما
ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما قد عدلا عن حاذمة
وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد
للمحمدة وهي ايضا علم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص
وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة
لغتان احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى
الامر من حيث انه كتبها في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا
بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف

ولولا المزعجات من الليالي
لما ترك القطا طيب المنام

استعمال الفصحاء هي الاولى وعليه البيت الذي انشده اذا قالت حذام
فصدقوها فان القول ما قالت حذام البيت وهو للجيم بن صعب
في امرأته حذام وقيل انه لامرأة من العرب والثالثة افعال التي تختص بنداء المؤنث
نحو يا لكاع ويا خباث هي ايضا مبنية على الكسر لمشابهتها فعال التي بمعنى
الامر لانه تستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف
ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولا تجوز في السعة جاءتني لكاع الآن
بجعل لكاع علما للامرأة ثم يعدل عنه كما قال عبد الله وانما اختص
بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى نحو خبيثة وفاسقة ليس
بعلم وانما يتعرف بالنداء وامثال هذا الاسم فلهذا اختص بالنداء في حال السعة
قوله واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر اعلم ان انجرارهما لا ينصرف
عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع هنا
الباب هو التنوين ومنع الجر بتبعية التنوين انما هو لخروج الاسم

لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الصلوح لم
يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير محل واما على قول
من يقول الجر مقصود بالمنع فانجراره هاهنا لوجهين احدهما
ان يقال بان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا الكل فمنع الجر
في بعض الاحوال دون جميعها لئلا يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل
في تخصيص الجر في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا
دخلته الاضافة او لام التعريف خرج عن شبه الفعل لدخول ما
لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر اما
التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل
فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان للام والاضافة اشتراكا
تغييرا للاسم عن حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف
الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان

الفعل من جملة المعنى فبعيد اذ لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هي
من جملة الاسم واحد جزئيه **قوله** والمبني ضربان لازم وعارض اعلم
ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب
عليه وانما بني لمناسبة ما بينه وبين ما لا تمكن فيه اعني الحرف والفعل ثم ان
الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة اعراب او كان له ذلك والاول هو المبني
اللازم والثاني هو العارض وتعريف المصنف اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف
اي ما اشبهه ليس على ما ينبغي لفساده طردا وعكسا لان المنفي المفرد بلا
التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا الصادر من المركب
تشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء
لازما واسماء الافعال نحو هيهات وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن
معناه وهي من المبني اللازم **قوله** كأين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه
انما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت

وهكذا وكذا لكن متى لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام
بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان
تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام
لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة **قوله** او ما اشبهه
كالنفي والتي تشبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل
بها ولا تستقل بالفائدة وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء
السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتحة لخفتها **قوله**
والعارض خمسة اشياء انما بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان
الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا
في حال النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف
الاصل فيبنى على الكسر بناء على المدة والياء واما المنادى المفرد
المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني فبني لوقوعه

ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم يكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الاعرابية بحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولا على الكسر لالتباسه
بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنها الياء واجتزائها بالكسر نحو يا غلام
ولم يبنى المنادى النكرة لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد واحد
غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة يمنع
البناء لكون المضاف اليه عوضا له التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن
لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا النفي للجنس في لا رجل في الدار
فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قال لا من رجل في الدار وعلى
الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتكلف عمل لا وهو النصب واما المركب نحو
خمسة عشر فانما بني الاول لعدم تمام الكلمة منزلة الصدر من عجزها والثاني
لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوبة
على الخصوص هنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن
الثاني معنى الحرف وانما حذف المضاف اليه كجعل من قبل فانه بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه تضمن معنى...

لان معنى الاضافة مقدرة فيه والاضافة معنى من معاني الحروف واذا اظهرت
المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه
فلا يتضمن المضاف معناها وانما بني على الضم جبرا للحذف منه
باقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يبين له حال
الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ابقاء للمخالفة
بين الحركة الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي
والامر بغير اللام وقد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان
الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فانما يستحق الاعراب بسبب
المضارعة فما بني منها مبني بناء عارضا وذلك بلحوق نون جماعة النساء نحو يفعلن
وانما بني لتشبيهها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء
ايذانا بان الاصل في الفعل البناء كما صحح القود تنبيها على ان اصل باب
وانما بني عند لحوق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به التركيب ثم...

بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها

وهو واقع في الافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا

معمولا فيها وهو ايضا واقع في الحروف غير العاملة والاسماء الغير المتمكنة الا

القليل منها واما ان تكون عاملة ولا تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع

في الفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع نحو

واما ان لا تكون عاملة فيها وتكون معمولا فيها وهذا القسم مما اهمله المصنف

وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمولا فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول

فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في انه مضارع عامل واما الاسم المتمكن

وكل متمكن يصح اضافته فيعمل لا يقال انا فيه نحن نلح من الاعداد لا يصح

اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وثلاثون لانا نقول هب ذلك

لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح

اضافته البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل

للتنكير بعد من التاويل فيصح اضافته حينئذ فقد انتفى النبي [illegible] من اهل هذا القسم [illegible] من [illegible]

ما لا تستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب

التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا قوله والاسماء المتضمنة

يعني ان غير اي الاسماء المتضمنة معنى ان نحو تجزم الفعل المضارع وهي مبنيات

لتضمن معنى الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته الا اياه فانه لم يبن وان تضمن

معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاعراب كما بني يفعلن ايذانا بان

الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى هو جزء

وبعض او على ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه

على نظيره قوله والعامل ما به يتقوم المعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه

مخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت

ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب

المضارعة فاعلم هاهنا ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها

يوجب بالاسم المتمكن بسبب ثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها او المفعولية

[illegible] او الاضافة [illegible]

هي الرفع والنصب والجر الدالة عليها وكون تلك المعاني مقتضيات
للاعراب والاشياء التي تعلقتها بسبب حدوث هذه المعاني عوامل
وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره يستدعي اجراء
حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوا فيه حظا
من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى
وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن
معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف
وجوه اعراب الاسم فكانه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة
وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان
الجزم مفقودا في الاسم وكون مضارعته للاسم مقتضية لاعرابه
والمعنى الذي هو به اوفر حظا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم
عاملا فيه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم وشبهه اعني ان واخواته
عامل النصب والذي يمنعه عن تقديره الاسمية او شبهها اعني ان واخواتها عامل الجزم فاعرف هذا

٤٦

معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
فان العامل بسببه تحدث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص قوله
في العامل ضرب بان هذا اغنى عن الشرح قوله لما رأيت اثر الاول في الثاني وعرفت
علته اي علة تأثيره بيانه انك اذا رأيت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره
وعرفت ان علة هذا التأثير هي الاضافة امكنك تعديتها هذا الحكم الى كل ما
عرفت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت علته اي علة
الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني فلعل الاولى اصوب

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها لا اخفا ان المطرد يستحق التقديم على
غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ والنادر عن القياس
الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي
مقدم على الجزئي قوله لان الفعل منها وهو الاصل في العمل ولذا كان

يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية
والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل
والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فلم يكن [illegible]
عمله مقصورا على الرفع والنصب **قوله** اما الرفع فعام يريد ان عمل
الرفع يعم جميع الافعال لانها مشتركة الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل
هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب
وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت
معنى لشيء في زمان معين فالاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن
حين تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي
اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن
الى المسند اليه وذلك هو الفاعل فاذا وجب هذا المعنى في الذهن وجب في اللفظ
ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال برفع اسما واحدا وكل ان وصف

لا الافعال فلابد له ان تسند ضربني وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بناقض
لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عطف
عاطف نحو ضرب زيد وعمرو **قوله** فان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على
ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو والنسبة اليه
الا عند تعذر الاتصال ومتصل وهو اما بارز كضربت وضربوا وضربن واما مستتر ك
سواء كان لازما كالمنوي في يضرب وغير لازم كالمنوي في زيد ضرب **قوله** ثم
ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يتجاوز الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو
ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد
الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح [illegible]
الاول او لا يصح والثاني هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا ويجيء ذكرها والاول
نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار فيها على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا
تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو
فلان يعطي

لان وضعها على ان تعرف الشيء بصيغة فلا يجوز ان تثبت بها

عقدت عليه جلدتك واما المفعول الاول منها فقد جاز حذفه او حذفهما نحو من يسمع يخل

متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان ينقولان بالهمزة عن التعدي الى المفعولين وهما

اعلمت واريت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا واريت زيدا عمرا فاضلا وقد

اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت وقد تلحق اخبرت

وخبرت وحدثت وانبأت ونبأت بمعنى اعلمت فيتعدى تعديته قوله

وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول به ربما ينوب عن

الفاعل لنكتة فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا

منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم اوله ويكسر عين الفعل

في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه

والملحق بها نحو ضرب واستخرج فان اول المتحركات سواه لانها في حكم الوصل

ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب امثالها للفاعل فان يضم حرف المضارعة

[illegible]

٤٨

ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه وضعا معنى

مات زيد وطاب الخبر قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي الاسناد

الى احد المفعولين المتغايرين ايهما شئت نحو اعطي درهم زيدا واعطي

زيد درهما الا انهم قالوا ان الاسناد الى الاول اولى لانه فاعل في المعنى

لانه عاط اي آخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا

الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز ان تقول علم قائم

زيدا او نحوه لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة

فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد جاء ابن الانباري الاسناد حيث امن

اللبس فاجاز ظن قائم زيدا الذي لا يلتبس ان القيام هو المظنون ومنها

الترتيبية ولم يجز ظن اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله

ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به من المنصوبات المسلم

الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا وبلغت

البلد ولا تقول [illegible]

الآباء وجه فيه الابهام نحو طاب زيد نفساً فانه يحتمل طيب الاطوار والرائحة
والعيش وغيرهما وكذا تصبّب الفرس عرقاً والقين باب منزله عرقاً واصله
اذ الاصل في طاب زيد نفساً طابت نفسه وكذا تصبّب عرقه
ايذاناً بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل
وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الرأس شيباً اي شيب رأسي وقد نصّت عليه
الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الرأس
وايقاع شيباً تمييزاً ايذاناً بشمول اشتعال الرأس فرقاً بين اشتعل الرأس
شيب رأسي واشتعل الرأس شيباً وبين اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي ناراً
في الفرق ظاهر ولما فيه من سلوك الطريق الاجمال والتفصيل وغيره من لطائف
الاعتبار الحق كذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال
الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل اللفظية
وجعل كما هي قلنا انه جعل الخبر قسماً من معمول الفعل الناصب اللفظي فيلزم

وطاباً طيباً لا آفاق الفعل دلالة عليه فبالحري ان يعرف بنفسه ثم ان
للمصدر قد يكون مبهماً نحو ضربت ضرباً فاديتها من ضروب الضرب الذي تعلم
ثم اعلم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون ناصباً لمصدره او لغير مصدره
مما هو بمعناه فالاول ما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدراً او غير مصدر
والاول اما ان يكون من اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتاً فان نباتاً
وان لم يكن مصدراً لانبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق الكبير فيتحد معه
واما الثاني فكقولك ضربته سوطاً لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب
سُمّي به مجازاً وليس بمصدر بدليل قولهم ضربته سوطين او اسواطاً
ولو كان مصدراً لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدراً
بانه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه لان
العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس يجيء تطلع ضرباً الآن لقائل ان يقول
انا لا نعني ان نصب السوط مصدراً بضربت لعدم دلالته عليه فانه

من التشديد وفي وكذا يتناول المرة والمرتبة والبلاد وقد يكون محدوداً نحو ضربت ضربة وضربتين وبكيفية نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب

قوله والمنصوب فيه هو ظرف فعل فيه ... الزمان والمكان وانما سمي المنصوب فيه ظرفا

لان محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل فيها الاشياء وقد يسميه الكوفيون

محلا لحلول الافعال فيها ثم ان ظرف الزمان كله مبهمه ومحدوده وظرف المكان المبهم

كالجهات الست ونحوها واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المقدر او

... لان الزمان ... نحو سرت حينا ويوم الجمعة والمكان ... المحدود نحو المكان

كالسوق والدار فلا بد له من في ونحو ... الطريق الثعلب ... او

قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى

جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر

بتعديه الى جميع ضروب المصادر وكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان ولما كان

فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم فيه بمنزلته من زيد وعمرو

فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف واما جاز في المبهم ... بنفسه لانه اشبه الزمان

... مثلا فاذا قلت خلفك ... مشتملا على جميع

ان هذه الظروف لا تنتهي على حد واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين ...

كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان

الزمان من الوجهين ... في الانتصاب قوله وعند هو ... من الظروف

المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات عند ...

من الظروف لا يقال عند ... واسع لانه يصير مجرورا ...

وقول العامة ... ولا ... لانك تقول ...

من ذلك والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند

سواء من ظروف المكان ... ظروف الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا ...

الجهات الست ... المكان واليوم والوقت ونحو ... قوله وسط الدار بالسكون

قال جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون ووسط بالتحريك ان وسط بالسكون

يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما كما لو قلت ضربت وسط راسه اي ... الاعتماد وسط

راسه ولو قلت ضربت وسط راسه اي ... ان الوسط الجزم ...

وربما يشكل فليس بالوجه **قوله** واما دخلت الدار فتوسع وحكم لان الدار محدود

فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا

الفعل اليه تشبيها بنصب المفعول به وذهب [illegible] الى انه فعل متعد ينصب

الدار كقولك بلغت الدار ورد قوله بان مصدره يجي على فعول وهو من مصادر

الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا وان مقابله لازم نحو خرجت

قوله والمفعول له هو علة الاقدام على الفعل وانما عد من المنصوبات [illegible]

العامة لان الافعال انما تصدر [illegible] الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون

مصدرا او فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شي من ذلك

فاللام نحو جئتك للسمن ولاكرام الزائر وضربتك اليوم [illegible] امس لان

المفعول له انما انتصب لانه يتضمن [illegible] الفعل الذي قبله في المعنى على وجه

من الوجوه ولن يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت

خرج عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور

لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع [illegible] فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل

اياه **قوله** ووجب مخافة الشر ايراد هذا المثال [illegible] الفوائد وهو ان المفعول له

كما ينتصب بالمتعدي ينتصب بغير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا

للفعل المذكور كما زعم بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض

والا لما جاز ضربت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا وان المفعول له كما يجي نكرة

يجي معرفة خلافا لابن السراج **قوله** المفعول معه هو المنصوب بعد الواو التي بمعنى

مع وتعديده في المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب كله

عنده [illegible] وعنده ينبغي [illegible] السماع والعامل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو

فتعدى اليه كما تعدى بالهمزة [illegible] فالجر الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل

من حروف العطف وانها لا تعمل [illegible] الاخفش [illegible] انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع

نحو جئت [illegible] ان مع منصوب على الظرف والخشبة في قولهم استوى

الماء والخشبة ليس بظرف الا انه لما [illegible] انهم اقاموا الواو مقام مع وكان الواو

حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده [illegible]

الحال هي الهيئة التي عليها الشيء عند ملابسة الفعل له واقعا منه او عليه
نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا
قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب
الحال هو الفاعل او المفعول به ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك
عندما يكون العامل فعلا صريحا او شبهه من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك
عندما يكون العامل معنى فعل نحو شاتمك قائما فذو الحال هنا ليس [illegible]
فاعل معنى لان المعنى تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى
لفظا اذ المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما لما فيهما من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة
وانما قال وهي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فالحري ان يكون الحال
مقولا في جوابه **قوله** وحقها ان يكون نكرة كما ان حق ذي الحال ان يكون
معرفة وانما وجب ذلك لتتخالفا لانهما اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا التبسا بالصفة
[illegible] الى حد قربها من الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال
يجري مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل

المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا اجري مجرى الوصف للفعل والنعت لزم تنكيره
قوله فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة
بدون التقديم قبيح الا اذا كانت النكرة موصوفة او مختصة بغير الصفة او مصحوبة
بالاستفهام او النفي [illegible] في قولك ما اتى احد من بني تميم
فارسا وقوله تعالى [illegible] وقولك هل اتاك رجل راكبا
اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غير
جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القبح [illegible] مطلقا [illegible]
التقدم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لمية موحشا طلل قديم انما يصح على مذهب الكوفيين
والاخفش [illegible] مذهب سيبويه فلو كان موحشا حالا عن طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها
لما ان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده والصواب
ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحينئذ لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم
الحال عليه في شيء اذ الحال متاخر عن صاحبها او هو. واما عند الاخفش فلان ارتفاع
طلل [illegible]

جا بزا لها في جاءني راكب زيد وقد يكون ممتنعا وذلك إذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت

جالسة بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحاة إلا ابن كيسان لأن الحال بعد صفة في المعنى

والصفة من التوابع وأشبه حال التابع أي يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار

فكيف يتقدم عليه ما هو تابع له وجوّزه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما أرسلناك

إلا كافة للناس إذ المعنى وما أرسلناك إلا للناس كافة وذكر الزجاج أن كافة حال من الكاف

في أرسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما أرسلناك إلا لتكف الناس عن الشرك

وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف أن انتصاب كافة على المصدر أي إلا أرسلناك

إرسالة كافة للناس أي عامة شاملة لهم **قوله** اسم الفاعل كل اسم مشتق

لذات من فعل اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لأجل حدوث تلك الذات بل من حدوث

هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن الجامد المسند إليه الفعل واحترز بقوله لذات

من فعل عن اسم المفعول فإنه مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل احترز بقوله ويجري

على يفعل عن الصفة المشبهة فإنها وإن كانت مشتقة لذات من فعل إلا أنها لا تجري على يفعل

[illegible]

52

بل المراد أنه يجب أن يقع أن يسند إليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وإنما قيدت

الجريان بالموازنة لئلا ينتقض بالحركات والسكنات لأنهم [illegible] لو صفة جارية للواقعة

بعد شيء صفة أو خبرا أو حالا لأنه ما احتاج إلى تفسير الجريان ههنا ثم إن اسم الفاعل إنما يعمل

عمل فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال دون الماضي وذلك لأنه إنما يعمل [illegible]

في الإعراب الذي هو مستحق في الأصل للاسم على الفعل والفعل الذي هو له في

الأصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن أو غدا كما يقال يضرب والذي بمعنى الماضي فهو

مضاف إلى ما بعده أبدا نحو هذا ضارب زيد أمس ولا يقال ضارب عمرا أمس لأن الأفعال

دخلت على الأسماء في الإعراب والأسماء على الأفعال في العمل فلما لم يوجد الماضي إعراب من الاسم لم يعط

الاسم إذا كان بمعناه العمل وقد أجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط

ذراعيه بالوصيد وأصحابنا ذكروا أن باسطا وإن كان ماضيا في الظاهر لكن المعنى على

الحال بدليل أنك لو أوقعت المضارع موقعه نحو يبسط لصح وذلك لأن الحال الماضية تحكى

على صورة الحاضر نحو كان زيد يضرب عمرا أمس واعلم أنه يشترط عمله الاعتماد على أحد

[illegible] **قوله** اسم المفعول [illegible]

اسم ما اشتق لذات من وقع منه الفعل قياسا على الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول
عام كان اسم ما اشتق لذات من وقع عليه الفعل قياسا على الفعل المبني للمفعول وهو مثل
اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراطه الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه
فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب في التقدير جار على يضرب
لان اصله مضرب فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك لرفض بناء مفعل
في ابنيتهم الا في الاسماء واما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل لفظا تقول زيد مكرم امس ابوه ومعطى
غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطى **قوله** والصفة المشبهة وهي ما لا تجري على يفعل من فعل
اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي وصعب
وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من
حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر فلذلك شبهوها بها في العمل فقيل مررت برجل حسن
وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه وترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفع بالفعل وانما
قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ

اذ الان هو واقع فان قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه
اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز ان تزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا
ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل فانها في معنى الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه
فالحسن موجود في الحال كاسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل ذلك لا يمنع
في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في نحو كان زيد يعلم فتوى ظاهر العلم كان عليه قد وجد
من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه تريد الحال والقيام قد حصل مع ذلك
قبل ذلك بزمان ولو اريد انه عليه ليس بمعنى الماضي كما لو قلت زيد حسن ابوه امس فيرح
اليوم لم يجز حتى تدخل كان لبعدك عن الحال بحكمه ليست بحاضرة في الفعل واسم
الفاعل نحو كان زيد يقوم امس او قائما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات
ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل لانه لا تقول زيد حسن غدا لانه يبتغي او
حسنا قد انقطع **قوله** المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل فسمي المصدر
مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل
على ان المصدر اصل والفعل فرع [illegible]

على شيئين حدث وزمان والمصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل
الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد وهو الحدث والفعل له امثلة كما ان
الذهب نوع واحد ويتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر
والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل مع زيادة وامثاله كثيرة
الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما
فانه لا يدل على اصالته مطلقا لكون المصدر مشتقا منه وان دل فانما يدل على
اصالته في التعريف ولا كلام فيه كما لا كلام في ان الاصل في العمل للفعل والمصدر فرع فيه
عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا او كان الفعل
فكما يعمل الفعل رفع ونصب كان المصدر كذلك وانما قال لا تقول اعجبني ان ضرب زيد عمرا الان
الفعل المقدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومنه المثنى
اعجبني ان يخرج زيد وابتغوا ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج وان يخرج خير له فلما كان بمنزلة مصدر
في الاعراب وفي صحة المعنى كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل في امتناع تقديم
المعمولي المصدر عليه وان الفاعل والمضاف يعمل فيه نحو المجلي عليه فلا يعمل فيه

٥٥

المضاف على ضربين احدهما ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو
عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا مرفوع معنى والداخل المعطوف
او الصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار
الحاذق والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من
ان ضرب والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل
نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب وعلى هذا مسألة الكتاب عجبت من دفع الناس
بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه ههنا مرفوع نحو عجبت
من ضرب اللص الجلاد والقاسي ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل نحو قوله
تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير وللمضاف اليه في الوجهين
الاخيرين منصوب يعني لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما المصدر الا انهم
المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني خطاب عمرو فان ثلث
انه ايضا يجوز ان يضاف الى الطرفين لا يجدان اتسع فيه فاجري مجرى المفعول فالمصدر

والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو

المصنف للتلميذه وهو قوله ويجوز ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام

في يوم ذي مسغبة يتيماً الطعام مصدر منون و يتيماً منصوب به وفاعله محذوف

فحذف الفاعل به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس فالمشتق من اسماء الاجناس يجب

الضمير وبذلك علل حذفه لكن القول [illegible] هذا الامر [illegible] لا تقول ان [illegible]

وان جاز حذف الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل [illegible] وعلى صفة

جار مجرى الخبر في [illegible] فاذا قدر حذفه [illegible]

بخلاف المصدر فانه اسم من الاسماء وكلها لا يلزمها ان تكون مسندة الى شي

واما قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون [illegible] سيغلبون بالبناء

للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول الثاني [illegible] بعد ان غلبوا

سيغلبون ومن قرأ بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل [illegible]

المفعول [illegible] وعلى هذا فالوجه ان يقرأ [illegible] بالبناء للفاعل

قوله [illegible] المضاف اليه المصدر [illegible] الكلام في

[illegible]

واما العد للافعال والحروف فانا عدهما الان في الكلام بمعنى حرف الجر [illegible]

بذلك على العدد قوله والاضافة على ضربين [illegible] المضاف اليه اذا كان معرفة

في الاضافة المعنوية يعرف المضاف نحو غلام زيد [illegible] اذا قلت غلام كان شايعاً

في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف يعرف [illegible] بواحد بعينه ويكتسي [illegible] تعريفه

وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف منزلة التنوين

الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان يمتزج معنى [illegible] بالاول [illegible]

اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو [illegible] كتب

فرس لانك اذا قلت [illegible] كان شايعاً في اجناس [illegible] اذا قلت [illegible] كتب فرس

فتخصص بالاضافة [illegible] بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه

اذا لم يكن معرفة كيف يكتسي المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام

او بمعنى من او انما قال في الغالب [illegible] ثبت العذر [illegible] وقد قيل

ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في العذر [illegible] لكن الغالب ان يكون

بمعنى اللام نحو غلام زيد [illegible]

فاذا اضفنا ثبت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها الا ان المضاف اليه حتى

للمضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون في غلام

زيد ان المعنى غلام لزيد ليضاف لحمل الجر لا ان اللام مقدرة فيه كيف والمضاف اليه

يتنزل من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين المنون والتنوين

والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه

وايضا فلو كان اللام مقدرة هاهنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يعتبر التنوين

كالتنوين اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين لما اوردوا هاهنا سؤالا وهو ان المضاف

اليه قايم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف فهلا يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور

او في تعلقه للمعنى وان كان كذلك فلم لم يبن لتضمن معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن

معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون الواجب

الا ترى انهم اعربوا انّما مع تضمنه حرف الجر او ذكر الشيخ عبد القاهر ان في بناء الاسم هنا نقضا

للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعامل [illegible]

الحكم من العلم فلم [illegible] الان تجعلت الاسم [illegible]

ان ابدا احد هذين السببين المضاف او الى جنب المضاف اليه اذ التضمن لمعنى

الحرف هو للمضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر تنقضي بنيته فلو لا انه يتضمن

معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يخلو من موجب لعمله ولان الحكم

من التضمن ان يكون مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كان معناها مشتملا

على معنى حرف الجزاء او نبّئت ولتضمنها اياه عملت الجزم والتضمن على هذا التفسير

هاهنا هو للمضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون التضمن

لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون

عاملا في نفسه وذلك محال او يكون عاملا في ذلك قول الشيخ ولئن سلمنا ان هذا التضمن الذي يعطي

الاسم حكمه وهو علته في كونه علة تحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي

اعطيناه حكمه في كونه علة تحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن

للحرف هو ليس الا هو واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لانا

على ما ذكرنا ان قلت فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا بني قلنا ان

الاضافة تمنع البناء [illegible]

الا يرى انهم لم يبنوا المضاف في المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة
التي اوجبت بناءهما في مفردهما قائمة او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه
بالمضاف ومعاقبته التنوين نزل منزلة التنوين التي علامة التمكن والاسم
لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه **قوله** والفظية اعلم ان الاضافة
اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى
كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة
الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ويدل على ان هذه
الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه
حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا تكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت
برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت
ضميره الى صاحب الحال الى حسن حتى كان الحسن قد شاع جميع اجزاء الموصوف به
فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه فاحتيج الى تبيين موضع
الحسن فبينت [illegible] ويذكر على نوع التمييز [illegible]
قوله والاضافة [illegible]

تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع السالم يجمع بين التنوين والاضافة
لما ذكرنا ان المضاف اليه نزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمع بينهما كراهة
اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة **قوله** ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف
التعريف انما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد عنه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى
عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او للتخصيص لان تعريف المعرف
محال **قوله** وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن
الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة ليست بمحضة وان اردت وصف المعرفة
به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي هنا
الى تعريف المعرف لان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا
لان التخفيف في الواحد انما هو سقوط التنوين والتنوين لا يسقط مع اللام
فيفتقر سقوطه بالاضافة انا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان
مفقودا الا انه يحصل فيه من جهة اخرى الا يرى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن
الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيفت [illegible]

لابكاف الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا تلي الكناية
لثقلها وخفته **قوله** والضارب زيد وانما جاز هذا لان هنالك نونا تسقط وبقاء
المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك ضارب زيد وجاز الضارب
الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه تشبيه بالحسن الوجه من حيث ان الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس تحلى بلام التعريف كالوجه فاجري فيه الجر تشبيها
به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد لانه لا
تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع وللمضاف اليه ليس
باسم جنس فتشبه بذلك الحسن الوجه واما نحو الضاربك والضاربي والضاربه
فسائغ لما فيه من التجنب للضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك
واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف جدا واما لم يجز ان يكون الضمير في مثل
هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون
ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني والضاربي في الضاربوني

وقيل الامام عبد القاهر ان الضمير المنصوب بمنزلته في يضربني **قوله** الاسم التام
انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه ولنزع الابهام عنه
وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما يتطلب المفعول
من اسماء الفاعلين والمصدر الا يرى ان راقود في قولك راقود خلا اسم قد تم
اي امتنع عن الاضافة بما فيه من التنوين وهو مبهم يحتمل الاحكام المكيال فينصب
خلا وخلا لا تقتضيه اياه وشابه ضارب بالتنوين في انه يقتضي مفعولا
وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا
وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من احكام الموزونات والكيلات
فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم
بنون الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا المنوال
غلاما ومثله رجلا لان ذلك مبهم كعشرين ومنوان وقد تم بالاضافة فانتصب ما
بعده درهما لان اضافة المعطي الى الضمير تمنع من [illegible] درهم فهذا هو الاسم التام

واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة ولا يجوز الاضافة فيها اذ ليس لك ان تقول في
عشرين درهما عشرو درهم لان عشرون اسم موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على حقيقة
مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلاثون على ثلثة ثلث مرات كما يقع المسلمون
على ثلثة انفس فلما اختص ثلثون بثلث مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو
والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد
بدون النون المخصوص فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك تقول في ملؤه عسلا ملئ
عسل لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشي مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيل التام
بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان الاسم الذي قبل التنوين
هنا اعني كف لا ابهام فيه فيميز وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف في قوله
ما في السماء موضع كف سحابا اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف
الى الكف واضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملء في قولك ملؤه
عسلا فان قلت ان الموضع وحده لا يتم بالمعنى الذي كان التمييز لاجله حتى ينضاف اليه الكف
[illegible]

٦٠

ادى معنى في تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين
لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضاء التمييز لابهامه وذلك الاسم المقتضي للتمييز هنا هو الموضع
مضافا الى الكف اذ لا ابهام فيها بل كلامنا على ان هذا يتعلق بالكف فهو نائب عن مضاف
الى شيء لفظا وتقديرا فحمل الغلا ناكف مثلا لم يقتض التمييز البتة وايضا انهم مثلوا
موضع كف سحابا بضربا زيدا فوجب ان يكون العامل مضافا لانه المثبت لا المضاف
اليه وقال الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان سحابا انتصب هنا من جهتين احدهما ثبوت
التنوين والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه اذا اراد ان العامل في التمييز
هنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يوجب الى اعمال
عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول مما يعتقد الاخرون منهم على تخطئته الا يرى انهم
لو اختلف العاملان على معمول واحد فالعمل للاتفاق منهم لو وجد منهما لا غير الا انهم
اختلفوا في ان العمل للاخر على ان التنوين هنا الا ترى عاملا لا يبقى ان شرط اعمال الاسم
التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه فقد انتفى الشرط هنا ولعل كلام الشيخ هو الذي
[illegible]

على مقتضى واحد فالعامل لا يؤثر هو وجوده الآن ذكره فضبط بطن ظهر بادني تأمل فيما ذكرناه قوله

ونقل الثلثة الاول مقادير كان تمت كيف كان ونقل الثلثة الاول مقادير تدخل اربعة اشياء

وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه تمم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز

اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال

ونقل الثلثة الاول مقادير اي ما فيه نون التثنية ونون الجمع والتنوين والاخير

فمكيل اي المضاف فيما ذكره صح للثلث وانما كان مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا

فقلت فسر ما عندك من العسل علا وهذا الاناء وكذلك مثله رجلا وخلافي لي صنوان سمنا

فقد فسرت ما عندك من السمن بالمنونين ولم تثنه بشيء قوله والتمييز يرفع الابهام

عن المفرد كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم

المضاف والاسم المثنى والجمع من قبيل المفرد به وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف

وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والجمع والمراد به ههنا هو الاول لكونه مذكورا

في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز يرفع الابهام ثم ان الابهام اما ان

ليكون في الاسناد [illegible]

الطيب

٦١

الطيب اي ذهبت على الانفراد ولا في زيد على الانفراد فالتمييز للثاني يسمى تمييزا عن المفرد

ويقع بعد تمام الاسم بغير [illegible] نحو خلافا لابهام ههنا [illegible]

الباب الثاني في العوامل اللفظية السماعية

وهي ثلثة اصناف وانما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل

في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها الا الحرف بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم

الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال والحروف فهي فرع العمل

متاخر عنهما سواء كان بطريق الطفيل او غيره ثم قدم من الحروف العوامل [illegible] وهو

العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرته هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل [illegible]

ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل

عملا واحدا الجارة على الناصبة لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب

فانهم اختلفوا في ان الناصب ههنا الحرف ام الفعل وفي قوله عامل في الجملة نحو [illegible]

والمجرور [illegible] لان الجملة [illegible] لا يستطيع ان يكون [illegible]

[illegible]

وعلامتها ان تذكر في فائدة هذا المعنى الا ان ... يختلف ... في معناها ابتداء الغاية في المكان
نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ الخروج كان من البصرة وقد يكون للتبعيض في اخذت من الدراهم
اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان اول اخذك من الدراهم موضع اخذك كما ان
قولك خرجت من البصرة يوذن بان البصرة مبتدأ خروجك ... انتهائي للاول فائدة
التبعيض ايضا اذ لو ان ذلك ... لم ... من البصرة للا ... فارقتها
فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان يكون خارجا وغير خارج ويكون للبيان في
عشرين من الدراهم لان العشرين قد يكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم
تبين انه المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا
قريب من معنى الابتداء اذ جعل مبتدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون زائدة في
المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد ودخولها في حال الزيادة
على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية
ولذلك توصل الافعال الى الاسماء وتكون حال الزيادة ... الاصل ... الواو ... هنا
مع ... لم ... ثبوت معنى الابتداء ...

٦٢

ولعل الصواب ان يقال انها في ما جاءني من احد لزيادة محضة زيدت
لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد لافادتها حينئذ
معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن بحرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق
البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست
بزيادة محضة حيث افادة الاستغراق الا ترى انك لو قلت بغير من لم تفد
الاستغراق قطعا بل احتمالا وصحة قولهم ما جاءني رجل بل رجلان فلما دخلت من نقلت
الكلام الى الاستغراق وازال احتمال غيره كما ان لام التوكيد في صيغة المضارع
الى فائدة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف
على الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني من رجل ... ان زيادة من في النفي جائز ...
ولا يزاد في الاثبات عند سيبويه واجازه ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من
قوله
ذنوبكم والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة
وقد تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع
الى معنى الانتهاء ...

بما ينتهى به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الراس به ينتهى السمكة او عنده
نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح به ينتهى الليلة وهذا معنى قول ابن
ورضي اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه وذلك لان المعنى
بها الغرض غير ان تنقضي ما يتعلق بها شيئا فشيئا حتى يأتي عليه هكذا ذكره
الزمخشري ولا يجب ان يكون مجرورها الى كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها
ولم يجز حتى نصفها او ثلثها ان يجوز هنا اخذ في الكلام ففي مسئلة السمكة والبارحة
فقد اكل الراس ويتم الصباح ولا يجوز الا اكلها قد انقطع عند الزوال فلو جاز ذلك لجاز
دخولها على اليسير آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه ولم يجز على ما مر واتى الى عند الراس
تدخل على المضمر والمظهر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر
سمعا الا شاذا لا يعاد عناه وان حتى لا يلزم الجر فتكون عاطفة وجهة او ما بعدها
خلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيد وكذلك النصب والجر
عاطفة سائر الحروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها

الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء هنا اخذ في التزايد فاعلاه
غاية فهو غاية له واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف الشيء اما الابتدائية فنحو قولك خرجت
النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وقد جاز في مسئلة السمكة الوجوه
الثلثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها
ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها ماكول اكل فهي للظرف ويقال
للوعاء ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الاول
من الاعيان والثاني من المعاني فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به ونحو
مررت بزيد هو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب
من زيد ونحو اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الالصاق معنى القسم
بالاسم المقسم به وتكون ما يحذف الفعل معها للاختصار مع كثرة الاستعمال
ومن اللاختصاص وقع اللام الا لكلي اذ لو قلت قسمت بالله لجاز ان تكون
به تخبر لا معنى وقد وقعوا موقعه الواو بعد حذف الفعل لكثرتها نحو والله لافعلن

نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم نحو تجاه وتراث

وتخمة ثم ان الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اخواتها بجواز

اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو به لافعلن [illegible] خلفها

على الوجه على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني فهو استعطاف

للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا عليها لا تدخل الا على

المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل على المظهر الا على احد وهو الله

وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اي للمعنى اذهبته فان قلت اليست

للتعدية في اوجهها الاخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه قد افادت مع التعدية

معنى اخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف كونها للتعدية قسما

مفردا وتكون للاستعانة فيه نحو كتبت بالقلم وتسمى ايضا اداة ووصلة

للفعل ومكملة اياه وللمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي معها قالوا

والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها

وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة [illegible]

٦٤

في المرفوع نحو ما جاءني من [illegible] واما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر اللام ان

يكون للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون للاختصاص المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به

وكان ملابسا له وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى هذا نحو جاءني اخ له وابن له وقد

تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل قال سيبويه ان كم في الخبر نظير رب والقصد

ان رب للتقليل وكم للتكثير نحو رب رجل لقيته وانت تريد ان تقلل ذاك هذا اصلها

ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع المدح وغيره

الا ترى نحو قول الشاعر رب يوم لك صالح وانها تختص عن سائر حروف الجر باحكام منها انها

يصدر بها الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي

متواخيان والنفي لصدر الكلام الا انهم يقولون قل رجل يقول ذاك الا زيد بمعنى ما رجل

واما اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان تعرض للجملة فتغير

معناها فوجب ان تصرف العناية الى ذكرها اولا لكونها متصرفة في الكلام ومنها

اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على

الشياع [illegible]

فلهذا اختص بالنكرة كي يدري ولو كان معينا لكان في مثل رب رجل جاءني ان يقول رب زيد كما جاء
لي فتلك بحيث لا ومنها ان فعلها الذي يتسلط على الاسم يجب حذفه في الاكثر ولا
يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لان الحال يدل عليه لانك اذا قلت رب رجل يقيم كان
المعنى رب رجل يقيم ادركت ولقيت والحال يدل عليه فحذف كما حذف مع البا في بسم الله
ولا يظن ان يقيم هو الفعل المتسلط على رب او على الاسم لانه يسند الى ضمير الرجل فلو
جعلناه متسلطا عليه لزم تعلق الشيء بنفسه وهو ممتنع ومنها ان مجرورها
يلزم الصفة الجملية اذا كان ظاهرا كما مر واما مضمرا فنحو ربه رجلا جواد
وانما لزم الصفة ليكون عوضا من الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه ذهب في باب
التقليل الى تحقيق قليل ما افلى ... ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا
لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تقليل الا لما
تعلقه فيما بعد ... واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا فراجع الى معنى المضي
لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما بعد ... وتحقيقه بمنزلة الماضي

واو ركبت فعلا متعديا بنفسه فكيف يقال انه يتعدى برب وانه يوجد حرف جر اتصال
المتعدي الى وقد تكلم بزيادتها ولم يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل به احد و
الجواب انها حرف جر وقع في الكلام على ضربين اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رأيت
من رجل فانها مفيدة للاستغراق وان لم تكن فعلا وصلت فعلا الى الاسم الا ترى
ان الفعل الذي قبلها يتعدى الى الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير التعدية
وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا
لقصدك معنى آخر غير التعدية وهو التقليل وهذا نجده نواحي واما على فهي للاستعلاء
وتكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما الاول فنحو جلست على السرير فهي هاهنا حرف
جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا تدل على السطح لايصالها معنى الاستعلاء الى
اللفظ الى الاسم وقولهم عليه دين لا يخلو عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه
دين واما الثاني فنحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل
الجار واما عن فللبعد والمجاوزة وتكون ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو رميت السهم عن القوس

انما يتعلق الارسلت عن القوس على ان مبدا الرمي منها فكان بمنزلة الغاية ولم يوضع له بعد الا للغني

التعليل كان لخصوص معنى فلا يجوز ان تقول ذهبت الذي مر زيد بان هذا موضع التعدية

فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا للتعدي جاز ان يقع فيه الابهام نحو قوله

سقاه عن العيمة اي بعد عنها وجاوزها بحكمها الى الري وان شئت قلت عن على معنى لعاه

من جهة العيمة وهذا من علم تمشق وان كان موضع لا ينا سب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع

فيه عن فلا تقول زيد افضل عن عمرو ولا تكلم لا تشعر لا تجد معنى فيه انفصال عن صاحبه

وتعداه اليه واغا تريد انه فضل زيد بكرا من هذا الموضع واما كونهما اسما ففي

نحو جلست من عن يمينه من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه وتكون اسما في نحو كالذي

كزيد اخو كعمرو بدل على كونها حرفا وصلهم الذي بها ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ

الابتدا الذي مثل زيد فوكلاني الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت بالحرف كان متعلقا

بالفعل والفعل لا بد له من فاعله فتكون جملة ويكون المعنى الذي استقر كزيد قال الله تعالى ليس

كمثله شيء على زيادة الكاف ان لا تكون الكاف اذا ادخلت على اسم جار بمجرى مثل ان صح ذلك

قوله

يضحكان عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المذاب واما منذ ومذ للابتداء

الغاية في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة تريد ان مبدا انتفاء الرؤية يوم الجمعة

فهي حرف او صلت الفعل قبلها الى الاسم بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ

الليلة اي مستقر انت عندنا منذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرفع ما بعدهما

وتكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول

الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الحال في ان الغرض الدلالة

على الابتداء او الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة بعدهما لان النكرة لو قلت انت عندنا

مذ وقت مثلا لما افادت بالنكرة هنا الا اذا كنت الضرورة امر اذ كل احد يعلم ان ابتداء

الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت

امد ذلك اللقاء يومان واول وقته وافرغ يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب

العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة ولم يرد اول الوقت واخره جاز على المعنى الثاني

مذ انتنا عشرة ساعة او عشرة ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما كان المراد ... ١٧١

الذي يكون فالاحقاق البد مدون اخرهما كان الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة

ويدل عليه الكتابة فيه ثم ما ذكر كما في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من

حيث الحكم ان الكلام في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احدهما ما رأيته

والاخرى مذ يومان لان مذ مبتدأ و يومان خبره كأن المعنى اول ما رأيته وامد ذلك الجمعة

يومان كما تقول ما رأيته وايام البين طويلة وانما لم يمتنع تخلل العاطف بين الجملتين

نحو ما رأيته وهو مذ يومان كما ساغ ذلك مع وافتقرناه بومض حيث ان الجملة الثانية كأنها

جزء من الكلام الذي قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رأيته

ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي اذا قلت مذ يومان قيدت

العموم وخصصته فلما امتنع احدى الجملتين بالاخرى تحديدا وجرتا مجرى جملة واحدة

فلم يحسن دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المصنف ويجوز مذ يومين

لئلا يتوهم ان الجر انما يقتضي اول الوقت كما ذكرناه اذ لو كان كذلك فالمتوهم ان يتوهم

امتناع الجر في قولهم ما رأيته مذ يومان فدفع المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر هنا غير

ممتنع

الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تنعدد النفي بالمدة ولا تمد بها الا انك تريد كأن بعد

لم تبلغ غايته حررت ختلف ورأيته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في يومين اولهما

اول يومين من هذا الوقت ولم تنبه بعد بل هو باق متصل واما حاشا فهي للتنزيه وهي

حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم

ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاء القوم حاشى زيدا اي جانب بعضهم زيدا

واما خلا وعدا فهما للاستثناء مثل حاشا في الاول وهو حرف غير متصرف ويكونان فعلين

تارة وفعلين تارة وما بعدهما مجرور في الاول ومنصوب في الثاني على المفعولية والفاعل

مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني

القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم تنصرف هذه الافعال

لانها لما كانت للاستثناء وفي ذا اذا دخلت ما على عدا وخلا انتصبا البتة لتمحضهما فعلين

اذا كان ذلك كذلك لان الناقص الصادق في موادهما وفوائدها استعمالهما كذلك التي تنصب

بعدها لانها لا تخلو اما ان يكون موصولة او مصدرية مع ... فهي كانت

من بلية نهي تدخل الفعل ايضا ولا تتصل باول الحرف وانما تتصل باخرها
نحو انما وليتما واذا دخلت على الفعل فتلغى على الاول نحو انما اضرب وانما يضرب
قوله واما ما ينتصب لمفعول معه علم ذكره في الباب الواو بمعنى مع فكيف
ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان اغلبه الاكثرون ان العامل فيه هو
الفعل المتقدم بواسطة الواو وبعضهم ذكر انه لا يجي منصوبا الا وقد تقدم
فعل او معناه فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه ولا تنصب
قولهم كل رجل وضيعته ولما لم تنتصب علم ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان
يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو فلا يجعل الا عند وجودهما قلنا ان
الاصل في الواو ان لا يعمل والفعل قد جرى بجملة عاملا فان يجعل العمل للفعل الذي لم
تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا تاثير له اصلا فيه على ان المصنف
يجعل المفعول معه فيما تقدم من مفعول الفعل وهنا جعل الواو عاملا والعذر قوله
ثالثا ذكر في الماية لدفع هذا التناقض قوله وحروفها يا وايا وهيا واي والهمزة

٦٨

فيها وقد اهمل المصنف ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة تشبيه بالنداء اي
صورة وان لم يكن نداء حقيقة قوله وتنصب المنادي اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله
وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا عبد نادتك على انك تقصد منادى نحو جهة الخطاب
لا بد له لبعث الى تنبيه ان المخاطب يتبع لفظه الخطاب والنداء معنى هو قلت اريد او اعني عبد
الله فتنصب المنادي لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال وصار لازما
ونيابة ابدا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسده وتفاديا بذلك من الالتباس بالخبر وقال
صاحب الكتاب لو قلت يا عبد الله فكانك قلت يا ايها اعني او اتعالي بل ابد تعلق النداء اي
واياك لابد من على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه هنا تنزل منزلة
كاف الخطاب واعني لابد على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل
لله ملفوظ ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الا
خرون الى ان العامل هو حرف النداء والنيابة مناب الفعل سادة مسده وبعضهم

لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا ومنه الشيخ عبد القاهر الى هذا المذهب

قوله او مضافا الى المعنى بالضمير امثل زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف

اليه المضاف من ثلثة اوجه وهي كون الاول عاملا في الثاني لان من لا يخلو

من ان يجعل متصلة بزيد او بخير فان كان الاول كان مع الجار في

موضع المفعول مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني زيد

فما نحن بالاول ابحث ان المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول

كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد يتخصص بالثاني كما يتخصص المضاف

بالمضاف اليه والوجوه الثلاثة مختلفة في قولهم يا ضاربا زيدا ويا مضروبا

غلامه ويا حسنا وجهه الاخ والاخيران دون الاول في قولهم يا ثلاثة وثلثين

في اسم رجل لان قولهم ثلثة ليس بعامل في الثلثين ولكن يتخصص به قوله

او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فرجلا هنا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه

بل كل من هو بالحضرة قوله واما المفرد المعرفة فمضموم وسبقت

٦٩

والتنوين علم التمكن فلا يجتمعان فبني على ما هو ... لشغل التمكن واما النكرة فلم تبن

لافتقاده علة البناء فيه حيث لم تقع موقع كاف الخطاب وفي قوله يا زيد يا رجل اشارة

الى ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد

والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك

اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول الرجل

بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون

باقيا على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه تنكر وجعل معرفا فهو نحو

من النداء بين حالها يقال يا رجل لما لم يختص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا

بين التعريفين وهو ممتنع وبه علل امتناع قولهم يا الرجل وذهب الاخرون الى ان

العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامتين لفظيتين كحرف

النداء واللام وبعض هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة في نحو

يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح قوله

وبدا على كونه منصوب المحل جواز النصب في نحو يا تميم الجواد فلولا ان
محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهبت الى الداير الوصف من نوع
لوقوع صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسورا لفظا وعلى هذا يساير
المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا
الرفع في صفة المنادى حملا على اللفظ وان لم يجد ذهب اليه الاخفش وهو الاوجه
المرتضى لان الضم فيما اطرد في كل معرفة اشبه في الظاهر حركة الرفع بالفعل نحو
جاءني احمد فاجيز الحمل على اللفظ كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كما
كان اطرد فيما مثلا كاحمد ليطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا نعت
المنادى المعرف مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا كما منعوه في
الضماير لانها لا توصف بحال قلنا انه واقع موقع ما في الخطاب الا انه لم يجر
مجراه في كل حال يدل على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ
الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من قبيل الخطاب ...

التاكيد

الا في التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون
واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد الحارث والحارث وانما جاز ان يعطف
ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان نزلت
منزلة العامل فليس بمنزلته من كل وجه لكونه ملتبسا بالنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع
ان يجتمع مع الالف واللام وبدا على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيد
ثان تجاه ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا او لو قلت يا زيد وعمرو الا انه
لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى بعينه كذلك
قلت يا زيد لا يا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه
حكم المنادى بعينه نحو يا زيد بشر لكونه بتكرير العامل هذا اذا كانت التوابع
مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التوابع يتنزل منزلة الجزء من المتبوع
فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك يا زيد ذا الجمة
ويا خالد ... كلهم ... يا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا زيد صاحب عمرو

قوله

الجح بني التخصيص على يا زيد الظريف لبقاء ولام التعريف فلأنّ المنادي
هو الصفة وقال صاحب الكتاب تأصار وصفه لا يكون غير الرفع لانك لا تستطيع
ان تقول يا أي وتسكت لانه مبهم لم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا فيها
شبه بالنا لانقول انها حركة اعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل ولا حركة
البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام ولكنها حركة انها تشبه حركة الاعراب كيا زيد الظريف
قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف يعني المنادي المضموم فلهم يسمونه المبني المشتبه
بالمعرب ومن حقها ان تقتصر على هذه الحركة فما ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة
بين منزلتي البناء والاعراب الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتبع على ان
موصوفها المبني وما يعطي شبها من التوابع ان تمثلنا بمذهب بين الجميع حيث جعل العامل في الصفة
كونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة اعراب هكذا ذكره عبد القاهر اما ها فحرف التنبيه
[illegible] تعويضا لاي عما تستحقه من الاضافة قوله ولانه خطر دخوله على ما فيه الالف
واللام لم يسبق الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع الاحرف النداء على ما فيه الالف واللام

71

عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عن معنى التعريف رأسا فلو حصلوا الهمزة وانا
في النداء فقد تمحضت للتعويض محضا لا عنها معنى التعريف لان التعريف الذي اغنى
تعويضها جرت مجرى الهمزة الاصلية قوله وان وصفت المضموم بابن العلم اي الابن
الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح
لانهما صارا كالشيء واحد كحضرموت وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك عن كونه ابنا
فكان صفة الابن مثل ما الصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادى
حركة الابن ولم يعكس لان الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهي النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية للحركة الاعرابية اولى
لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتح في نون ابن
في قولنا يا زيد ابن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة اتباع لا لابن صاحب
الكتاب [illegible] فلا شك ان حركة الهمزة في امرئ وحركة الاعراب كذلك يكون حركة ابن
حركة العلمية لم توجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا

فان كان منفرد اسم فاعل وحركة الدال تابع لحركة الراء
في الاحوال الثلثة كما في امرا وابنم والدال انه كلمة

وعلى الابن اي اي تثبت المنادي حال مقارنته بالابن وانما لم تجئ الا تباع فيما لم
يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد لان الكلمتين لا يجوز الاتباع
في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو [illegible] الا انهم جازوا الاتباع هيهنا لتنزل الابن
منزلة الجزء من الموصوف لا [illegible] اذا كان صفة فهي كالجزء من الموصوف وكذلك لان في الصفات
ما حواشيها [illegible] واتصالا بالموصوف وكذلك اذا كانت انه اختصاصا [illegible]
الاتصال والامتزاج تتنزل منزلة الجزء من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم و[illegible]
العلم لما فيه من الاختصاص بموصوفه لا يكون لغيره فلذلك [illegible] بين علمين لان الرجل
اذا اراد بنسبته الى ابيه [illegible] ما يكون هذا النسب ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم صفة
ولكنك اذا لم يقع بين علمين الا [illegible] يجوز ان يكون [illegible] وابن اخ لاجله [illegible] على
شدة اتصال الابن واقع بين علمين موصوف انه يحذف التنوين من الموصوف في غير النداء
نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر ولكنك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا
قوله واذا لم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر [illegible]

٧٢

مع اللام نحو يا لزيد وكسرت مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان النفخة بالمنادى اولى
منهما بالمدعو اليه لتنزل المنادى على [illegible] بمنزلة كاف الخطاب واللام الجارة
يفتح مع الكاف نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على حرف
واحد ان يبنى على الفتح التي هي اخت السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وكذا
كسر مع اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت لقيل ان [illegible] لم
يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هنا واللام للابتداء او بانه يختص به هنا واللام [illegible]
ثم ان هذا الالتباس [illegible] مع المضمر لاختلاف صيغتي المجرور والمرفوع في
نحو لك وانك [illegible] زيد [illegible] الى الحركة التي استحقها الاصل
وعلى الاصل التعجب يفتح مع المنادى ايضا لما [illegible] نحو يا للماء [illegible]
ويقول تعالى [illegible] قوله [illegible]
هذا جواب عن سوال مقدر [illegible] على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب
يقولوا يا للبهيمة بكسر اللام [illegible] بان المنادى متروك [illegible] قولهم يا بؤس للحرب والعيش [illegible]

ان الترخيم حذف في اواخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان يموت الرجل صحيحا من
غير علة وهذا ايضا حذف في اخر الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او نحوهما
ساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهي التي يكون كلامها فاترا لا
المفضول فيكون موافقا لانه الحذف يسمى ترخيما وقيل انها التي يكون لينة الكلام خفيفة
الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فسمي هذا الحذف ترخيما
لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير
والتغيير يونس بالتغيير ولان النداء انما يكون لاجل مهم فالمنادى يؤمر
بالترخيم لان ذلك الامر يفيد التوقف لتمام الكلام وله شرائط احدها ان يكون الاسم
علما لشهرته لئلا يلتبس والثانية ان يكون زائدا على ثلثة احرف ليبقى
بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون يجوزون ان كان على ثلاثة احرف اذا كان
اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق يا عن كما جاء في الاسماء ما يثبت كما نحو دم
ويد وقال اصحابنا ان هذه الاسماء ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن التخفيف

رخمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما تكون بعد عد
المناقب والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا
وذلك لان المستغيث لا يأتي من نوع تعلل في استغاثة بالالتباس وعدم التفهم
وذلك اما حقيقي منه او بطريق التجاهل بعلم الحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف
لذكر الشرائط الثلاث الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين
احدهما ان يحذف اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون
والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم براسه لم يحذف منه شيء فيحكم بما يحكم على
سائر الاسماء وذلك نحو يا حار ويا هرق في حارث وهرقل وان شئت تقول
يا حار ويا هرق بالضم كما ان يبقى الذهاب بلفظ بما اخذ الكاف احد اخر الكلمة
مضموما لكن التقدير يختلف وكذلك نحو يا ثمو في المسمى بثمود فيه ان المرخم لا يخلو
اما ان يكون في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة بانهما قد زيدتا معا او لم يكن كذلك
والثاني اما ان يكون قبل اخره مدة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حار

الا ان الحركة مقدرة في الباء رحلي من نعتوا ابانه بالضم وغيره حملة على اللغة الاخرى وانبغي
حذف الشدة ايضا اعني بانخص بالفتح منصوب على الاختصاص وان كان في اخره زيادتان في حكم
زيادة واحدة نحو ... بالضم والفتح نحو مروان **قوله** الا ما كان نحو اضح
تا كتانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة والعلمية انما لم يشترط عند الشا...
لان العلمية انما اشترطت لا لها بتانيث في الحذف وان كان الحذف في تا التانيث
لم يفتقر الى هذا الشرط لان تا التانيث في حكم كلمة ثانية تحذف ... وكذا لم يشترط
الزيادة على الثالثة وكذا كان ... لم يلزم الاجحاف في الكلمة لم يبق قبله
اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة **قوله** يا ابت اقبلي
ويا ابت اقبلا على اختلاف المعنيين ثبت اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثبت
اقبل واحد الشرطين مفقود وهي الزيادة على الثالثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب
ان يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين مفقودا وجاز فيه الفتح والضم **قوله** والاعراب الاستثناء
والاستثناء ... عن الافراد ... استثناء لان المستثنى ...

شفع بالنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى وهو اخراج الشيء من حكم دخل
فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من حكم المجيء الداخل
فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء
لان الحمار في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم داخل
فيه غيره فان قلت فانه لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه
والتصريح به والنص عليه **قوله** والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم
ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب وغير موجب اعني بالموجب ما لم
يصحبه احد الاشياء الثلثة التي هي النهي والنفي والاستفهام وبغير الموجب ما يصحبه احدها
وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان ... الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي
ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فاذا كان الكلام موجبا فلا بد ان يكون
المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا نحو جاءني القوم الا زيدا وانما ينتصب ...
النصب لكونه فضلة في الكلام يجيء بعد تمام الكلام ... لان العامل فيها ...

والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما
على المستثنى منه او لا يكون فان كان فالمستثنى منصوب اذ لا مساغ للبدل فيه نحو ما جاءني
الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا
يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية
اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه
جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني من احد الا زيدا والا زيد وما مررت
باحد الا زيدا والا زيد وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل
والاستثناء والمختار هو البدل لان الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء كان الفعل
قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء تحقق
تمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا في منزلة المفرغ لما
بعدها لان المبدل منه في حكم الساقط فكانك قلت ما جاءني الا زيد فيخلص لزيد ما جاءني الا
زيد واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وخيرا من جهة النصب

ترفعه به وقد تقدمت منه وهذا انما كان لان القصد ان تجعل زيدا بدلا مخبرا عن جملة القوم
مائيا عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كيف تنسب سقوط القوم وانبته وهذا عكس
الغرض وان كان الكلام غير تام لم يكن الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد
وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا
بمنزلة سائر الحروف التي تعين المعاني دون الالفاظ نحو هل وغيره ولا يجوز هذا الا في
النفي لا لفوات الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت بقوله لم يخل من ان تريد اثبات
المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة
الساقط مع ذلك لا يجوز لان الا للاثبات وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة
ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا با
الفعل المنفي لا لمجرد نفي الفعل المنفي بما فيه الحكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها
لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها
فيما لم توضع له قوله وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غير موضوع في

اللهم الا اذا اضيف الى ما يضيف فحينئذ يجوز بناؤه واحدة فيبنى في اذ ذكر نحو عليك بالحركة غير منه
السكون ونحو فيه صرفه الثالث نحو نحو مررت برجل غير كريم بيان انه ضرب كريم
قد وقع على المخاطب بعد ما اخبر او انكار اطبه بالمخاطب بانه اخبر او انكر هو برجل مخالف
المخاطب بالذي اتصف بالشمائل وهو في هذا الوجه خلاف ما قبله مخالفه في الوجهين الاولين
اذ المراد بمغايرة المخالف في الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير هو بالتي اصله
ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة تأدية كل واحد منهما على صاحبه
اعني انهم استعاروا غير بمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث
كان الكلام ممكنا واستعاروا الا للوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا
فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد بالرفع وما جاءني احد غير حمار
وما جاءني احد غير زيد بعد غير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم اعربت به الفعل غير
المتعدي بغير واسطة حرف فلم يعمل الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غير لتوغله
في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات الست وما يجري مجراها فانعمل
فيه غير المتعدي كما يعمل فيها غير المتعدي واما الثاني اعني حصول الا على غير

في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله
ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا
فالمفهوم منه بالمفهوم ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى
عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد قوله ويقع سوى اعلم
ان سوى هي بمعنى غير الا انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف المكان في
الاصل وصفة اي لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل او ناصب ولا يجوز ان يتبع
عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وفيه ان يقال مررت
بسواك لانه في معنى مكانك وهو بدل على ظرفيته ووقوعه صلة الموصول نحو جاءني
الذي سواك بخلاف غير ولكن الكوفيون اجازوا استعماله اسما غير ظرف فيجوز وقوعه في السعة
مرفوعا ومجرورا نحو جاءني سواك والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منها
قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة تسمى مشبهة بالفعل انما سميت مشبهة بالفعل
لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال

فقيل إن زيداً أخوك كما قيل ضرب زيداً أخوك إلا أن تقديم المنصوب على المرفوع ههنا لازم
وثمة جائز وإنما التزم فيها ذلك لأنه ليس بفرع في العمل إنما هو محمول على الفعل وفرع عليه
فالقياس أن يلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان كيلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب
زيد عمراً أو ضرب عمراً زيد وإنما كان تقديم المنصوب أولى ليكون أبعد من مشابهة الفعل
إذ الأصل فيه أن يلي الفاعل فعله فأخر المرفوع ههنا لتخالف هذه الحروف الفعل وينحط عنها حصل فيه
نوع تنبيه فإن قلت فالخبر إذا كان ظرفاً فالذي سوّغ تقديمه على الاسم نحو إن في الدار
زيداً قلنا إنما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزل من الأشياء منزلة أنفسها فاتخذوا
فيها ما لا يجوز في غيرها ألا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف إليه في الشعر وهو
نحو فعلاً حا أنواع الحرب من لا أخا له ولا يجوز أن يتقدم الظرف على إنّ لا تقول في الدار إن
زيداً لأنه لم يبلغ من قوة الحرف أن يعمل فيما قبله ولم يبلغ أيضاً من ضعف الظرف أن
يعمل فيه الحرف متقدماً عليه واعلم بأن الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في
الأصل وقد عمل الحرف فيهما معاً عند أصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية

عند البصريين أن يعطف على المحل لأنه يكون إذ ذاك مرفوعاً بالابتداء وينتقل الخبر
وذاهباً إلى خبره ولا يجتمع أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين أحدهما اللفظي والآخر معنوي
ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لأن إعمال الحرف عندهم في الخبر فلا يفضي
إلى إعمال عاملين فيه قوله إنّ وأنّ للتحقيق إذ ثبت إن زيداً قائم فإن تحقيق
مضمون الجملة وتثبيت تدفع إنها الصدق وكذلك إذا قلت بلغني أن زيداً قائم
بالفتح إلا أنها تقلب معنى الجملة إلى معنى المفرد حتى يحتاج وإنّ المكسورة في هذا تسوّي
توكيد مضمون الجملة وكونها للابتداء لتجامع لامه إلا بها كما نحو إن زيداً لقائم وإن في
الدار لزيداً ولا يقال إن زيداً لفي الدار حالاً وكان القياس أن يدخل عليه وأما نحو لأن زيداً لقائم
كرهوا توالي حرفين بمعنى واحد فنقلوها على الخبر والاسم أيضاً إذا بينهما بالظرف وعلى
متعلق الخبر أيضاً إذا تقدم فلا يجوز أن زيداً قائم لفي الدار لأن اللام لا يتأخر عن
الاسم والخبر وإلا وقع في صلة أن وكونها معاً على أن فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز
في المعطوف الرفع حملاً على المحل نحو إن زيداً قائم وعمرو وإنما جاز الحمل على المحل بعد مضي

ما مضى الخبر ... والانا ... وانتم بغاة ما بقينا في شقاق كأنه

قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم في الآية هي الايذان بان الصابئين

الذين كانوا ابعد ... من بين سائر الشرك ... الكفر ... يتوب ... صابئين

الا انهم ... عن الاديان ... بالايمان ... مع ... فضلا عن غيرهم

فقدم ... بهذه النكتة ... في الشعر فهي الاشعار بان ... الخاطئين

او غلوهم في البغي فجاء ... حيث كانوا اشد بغيا ... والصابئين بالنصب

... ان يحتمل التقديم والتاخير ... لا ان التقديم والتاخير ... دون

القافية هكذا ذكره صاحب الكشاف **قوله** وكان للتشبيه ... التشبيه

وان اذا الاصل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت ...

... ان يكون ... على المفرد لفظا والمعنى ... السكوت عليه ...

وانما عدل الكلام عن ... الاول ليكون الكلام مبنيا من اول الامر على التشبيه ...

... كان عمرو الاسد فقد ... على التشبيه خلاف ... لكن ...

... **قوله** ولكن ... [illegible]

والاثبات بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وجاءني زيد لكن عمرو لم

يجيء فتنزل التغاير المعنوي منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا

حاضر وجاءني زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها ...

... الا ان معناها الاستدراك ومعنى ان الابتداء وفي جواز دخول ... على خبرها ايضا عند

... الكوفيين دون اصحابنا **قوله** ليت للتمني ولعل للترجي وذلك نحو قوله تعالى

يا ليتنا نرد وقوله تعالى لعل الساعة قريب والترجي للمستقبل والفرق بينهما ان ليت

... فيما يمكن وفيما لا يمكن نحو ليت لي مالا انفق منه وليت الشباب يعود

يوما ولعل لا تستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذ لا يقال لعل الشباب يعود **قوله** والفرق بين

ان وان ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام ... ذكرنا ان المفتوحة

... المكسورة في العمل والفائدة ومعنى التوكيد ...

في حكم المفرد فتكون معها في تاويل المصدر فلا تعتد حتى يضم اليها اسم او فعل الا ترى

انك تقول بلغني ان زيدا منطلق بمعنى الانطلاق واما المكسورة فجملة معها ...

... الكلام ... [illegible]

وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان مثله لتغاير بين الواقع قبله المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول
والمضاف اليه والمبتدأ ونحو بلغني ان زيدا منطلق بمعنى المخبر فانه عجبت من طول انك بكرا ولقد
وحق ان زيدا منطلق لانها لا تقع مبتدأ بها في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل انما هو احق وذكر
تقديم الخبر وذلك لانه لا يقع ابتداء والكلام انه لمكان عرضة لان يقول ان عليه نحو ان زيدا
قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد قوله ويتفتح بعد لو ولولا وبعد
علمت واخواتها انما يفتح بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لانها بعد لو اذا كان مختصا
بالفعل اقتضى ذلك فعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فتقديره لو وقع انك جئتني اي
مجيئك الان عند علمائنا ترك استعماله لطول الكلام بان وصلتها ولطلبها الفعل وجب ان
الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك خلافا هكذا
ذكره جار العلامة وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام وقد
اجاب عنه الشيخ بانه انما جاز من حيث ان قوله والبحر يمده التبس بالعطف بقوله
ما في الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي تمت كالخبر للجملة المعطوفة بقوله

وهو اجنبي عن صفة ان وخبرها وان زيد لما التبس عطفا صار بعمرو لاتصاله بتركيب
زيد فهي في الضمير المتصل بالماضي زيد متصل بعمرو وانما تفتح بعد لولا لان ما بعدها
مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق
لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق
والجملة لا تكون مبتدأ لو مبتدأ كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها
وانما تفتح بعد علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا
الا انه ترك ذكر المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلتها ولا تحذف مع المصدر لانه
مختصر اللفظ قد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها
والحديث ذكر الحدث بعد فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يتغلط فيه من ينظر
الى ظاهر تفسيرهم انهم جعلوا ان في حكم المفعول وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث
والحدث متى اذا جرى ذكره في صلتها ذلك كلي ان المقصود الاخبار بعلم
زيد منطلق واذا كان كذلك علم ان الا علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى ذكره واذا

لأن زيدا منطلق على ما سبق بيانه فاذا ادخلت حسبان علقت معلقا وما بعده مقام الجملة
فتكسر **قوله** وتدخل ما الكافة على جميعها فتلغيها على الافصح اي ما تدخل على هذه الحروف
الستة فتعزلها عن العمل وتهيئها للدخول على الفعلين نحو انما زيد قائم وانما
قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء
او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما
يقوم زيد تريد ان القيام مقصور عليه ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى
وقوله تعالى انما الهكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب ولتعلم
ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما خلا
ليت ولعل بالتخفيف وتهيئتها للدخول على الفعليتين الا ان المكسورة اذا خففت
لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل فتدخل على
على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر مثل كان وكاد وحسبت ولغو لها المفتوحة
اذا خففت يعوض حرف ذهب منها عند دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة
السين وسوف وقد وحرف النفي ...

٨١

نحو ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وعلمت ان زيد منطلق وعلمت ان
لن يخرج وعلمت ان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر
وكأن تدل ... **قوله** ما ولا الاثنتان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب ومعناهما
ما ولا المشبهتان بليس هما الحرفان على ليس فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة
اهل الحجاز لمشابهتهما اياها في ... بين النفي والدخول على المبتدأ والخبر ثم ان ما ادخل
في الشبه بها وذلك لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال
فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك
وامتنع لا زيد منطلقا لانحطاطها لضعفها في الشبه وانما اختصت بالنكرة دون المعرفة
لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وكذلك لا تختص
الا بالنكرة فرعوا عنه ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون
ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل على الاول قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال
ما هن امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفي بالا ...

لضعفها وفي عينها الا انها لما اشبهت الافعال غير منصرفة ومشبها ضعيفا في جهة المعنى
فلم يقووا على العمل عند حذف الهاء من شكلها الاصلي فان قلت فبابال التي هو التكليم
المنصوب على المرفوع في باب ان اظهار الفرعية وهو لا تقديم للمرفوع على
المنصوب لذلك قلنا ان واخواتها لما اشبهت الفعل لفظا ومعنى والله تعالى الا
اعتبر ايقاع المخالفة بينهن وبين الافعال الثلاثة تشبيههن بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها
تلك المشابهة القوية فاوجبت فيهما الا شبهة بالاصل قوله [illegible] ولا [illegible] في التكلم
ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس كله بطريق البدل [illegible]
الاستغراق نحو لا رجل في الدار فيشتمل النفي على كل رجل [illegible] لا يجوز لا رجل في الدار
بل رجلان [illegible] معنى قولهم لا [illegible] النفي الجنس [illegible] نفي الجنس نوع من التجوز
لان نفي حكم الرجل هو كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل
ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون
الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل تحقيقا

ويعلمها تغير معمولها في المضاف والمضارع له لان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف
وكذلك ما يضارعه فلا نعيد هنا ما الذي يفصل كما النصب الصحيح من البناء في هذا
الباب الذي نحو لا مسلمات في الدار [illegible] لان الحركة ليست حركة اعراب لحذفها
بانها التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون رحمهم الله قالوا ان الفتحة ليست
للاسم وحده لكنها للاسم مع لا ونحو البناء صدق ذلك في لا واخوات [illegible] المضاف
معربة فحركته اعرابية واتفاق الخلاف ان الاسم مضاف الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف حينئذ ولا مساغ لدخول لا هذه على المعرفة المبهم
الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا في الدار ولما [illegible] لا هذه في نحو
لا غلام رجل ظريف عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم
على انه بالموقف كالفراء والبعض على انه بالخبرية بما هو قبل دخول لا والعمل [illegible] فيه
وحجة الاولى ان لا لحذف [illegible] ان نحو [illegible] مرفوع [illegible] وايضا معنى النفي فيها
يقتضي مضمون الجملة فوجب ان يكون عاملة في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على

وجواز لا رجل وامرأة بالنصب بناء عندنا وبالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على

ان الاجماع في الخبر الا بعد تمام العاملين في معمول واحد على ما سبق بيانه واعلم

ان اثبات الخبر في هذا الباب هي لغة اهل الحجاز وبنو تميم لا يثبتونه في الخبر في الكلام

بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم لا ولا بد لك كذا وجوز حذفه ايضا عند الحجازيين

ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله فان كرر لا

مع المفرد جاز فيه الرفع نحو لا حول ولا قوة الا بالله الا انما جاز الرفع مع

التكرير في نحو لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السؤال نحو ان

يقال أرجل في الدار أم امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا الا بتمامه هنا

وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه الاول [illegible] لا حول ولا قوة

بفتح الاسمين فيجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا قوة

بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة

مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على

لفظ المنفي لانه مفتوح شبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة

فالكلام على جملة واحدة

بفتح

٨٢

بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة

برفع الاسمين كما ذكرنا في الخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس

وفتح الثاني والسادس عكس هذا وهو الوجه الخامس بعينه سوى ان الاولى

ليس بمعنى ليس لكن كما الان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا العاطف

لبس فارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة عليها

قوله والمعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعا اعلم ان لا موضوعة للنكرة

اذ اصلها النفي الشامل وذلك لا يتأتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا

لا زيد عندك كما قالوا لا رجل عندك فان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر

في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على السؤال نحو ان

يقال أزيد عندك أم عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والغرض لا يتعلق الا بالكلام

فاذا قيل زيد عندك كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا

حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله من الحروف العاملة

[illegible]

في قولك رحبت أن تقوم أي قيامك كما تقول بلغني أن زيدا يقوم غدا وبلغني
قيامه ولما [illegible] أنهما [illegible] عليهما في العمل لأنهما للاستقبال الآن أي [illegible] للاستقبال
وحكي عن الخليل أن الحروف الناصبة هي أن [illegible] فلا ينصب الفعل إلا بأن
مضمرة والأكثرون على خلافه **قوله** ولن لتأكيد النفي في المستقبل تقول لا أفعل
فإذا أردت التأكيد قلت لن أفعل غدا ولا يجوز لن أفعل الآن وعند الخليل
أصلها لا أن خففت الهمزة وسقطت الألف لالتقاء الساكنين مع النون الساكنة وصاحب
الكتاب [illegible] فإنه [illegible] قول الخليل بجواز أما زيدا فلن أضرب إذ لو كان
أصله لا أن لما تقدم [illegible] ما في حيزه وهذا لا يلزم لأن الحرف يتغير أحكامها ومعانيها
عند التركيب ألا ترى أن لو إذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث التخصيص
نحو لولا [illegible] وعلى هذا أكثر الحروف المركبة نحو هلا وعند الفراء أصلها لا أبدلت
النون من الألف وقول من قال إن لن لتأكيد التأبيد ليس بشيء لأنها جاءت لتحديد
الفعل بعده نحو لن أفعل إلى وقت كذا وقد جاء بعد ليلة قوله تعالى فلن أبرح الأرض
قوله [illegible] اعلم أن [illegible] ويكون [illegible] ناصبا [illegible] الفعل [illegible]

٦٢

أن الجار لا يعمل النصب وإنما حكم بكونها حرفا [illegible] على خلاف قول من
قال الأصل كي أن [illegible] على أن يكون كي داخلا على أن إلا أنها نابية وقد حذف الألف كما حذف
[illegible] حروف الجر [illegible] وإن كان [illegible] نصب الفعل بما [illegible] أن
وإنما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها كما في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف
جر لما دخل الجار **قوله** [illegible] اعلم أن إذن في جواب وجزاء كقولك لمن قال [illegible] إذن أكرمك
لمن قال أنا آتيك فقد صيرت بهذا الكلام وصيرت إكرامك جزاء لإتيانه وإنما لا تعمل إذن إلا أن
يكون الفعل الذي بعدها [illegible] غير معتمد على شيء قبلها فإن اعتمد بطل عملها نحو قولك
أنا إذن أكرمك فالفعل معتمد على المبتدأ الواقع قبلها يعني أنه [illegible] خبر عنه
فيبطل عمل إذن لأن خبر المبتدأ اسم [illegible] الاسم إذا وقع موقعه الفعل لا [illegible] وليس إذن
قد [illegible] على الفعل حتى لا يجوز إلغاؤها البتة كأن [illegible] قد يقع حيث لا يكون [illegible]
كقولك أنا إذن [illegible] كذا وإذا [illegible] قد وقع قبل المبتدأ لأن المبتدأ [illegible] الفعل الواقع
[illegible] النصب [illegible] الجزم لأن الشرط [illegible] يقتضي الجواب [illegible]
[illegible]

انما تلغى اذن ايضا اذا الفعل بعدها معتمدا على اليمين واعمالها يبطل حكم
اليمين كما يبطل حكم الشرط **قوله** وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان يعمل النصب لكن
اذن فكذا باب النصب في حال الظن وان كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد
على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان لن وكي لا تعمل في الحال
والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال
موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل
المعنى ويفسد الغرض على تقدير **قوله** وان من بينها ما تدخل على الماضي ونظيره
[illegible] اعلم ان تصرف ان الكثير الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل النواصب
عليها [illegible] دخلت على الماضي والمضارع وتعاقب الاظهار والاضمار [illegible]
الدخول على الماضي [illegible] ابضا [illegible] على الماضي
كما في قوله اذن لقام بنصري معشر [illegible] قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي
[illegible] بين الشرط المقدر [illegible] وجوابه [illegible] وقع بعده اذن

قيل لو كنت من [illegible] لقام بنصري اذن وجوابنا ان وهو انما جعل الدخول على الماضي
من خواص ان بل مجموع الوصفين من خواصها يعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان
مجموع الوصفين من خواص ان ولم يكن احدهما على الانفراد من خواصه **قوله** وهي بمعنى الى
[illegible] حتى حرف جر بمعنى الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذا
كانت [illegible] حتى ادخلها [illegible] حتى ادخلها ليكون الفعل بتاويل المصدر
مجرورا بالجار حتى [illegible] العهد هنا لان المضمر دون حتى في قول الشاعر
[illegible] التصغير [illegible] فالتصغير مجرور بحتى ويتعلق [illegible]
عليه ومعلوم ان النصب فيه لا [illegible] باضمار ان [illegible] حتى التصغير [illegible]
الغدوان ولو كان حتى في قوله [illegible] حتى ادخلها [illegible] الوجه [illegible]
بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد جار وناصب والعطف [illegible] يكون
على اعراب المعطوف عليه [illegible] منصوب [illegible] مجرور [illegible]
ان حتى فيما نحن فيه حرف جر [illegible] وان النصب باضمار ان [illegible] عبد القاهر [illegible]

الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها فاما
لسبب اعني السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم ينقض وهو مترقب بعد او في حكم
المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا
الا ان السبب في حكم المستقبل الآن وقت وجود السبب اي مترقبا وانت تحكي الآن بلفظ
وان اردت كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها على
حكاية الحال الماضية فلا يسوغ اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام كي اذا قلت
جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تدخل على الفعل
كما ذكر فاذا جيء بلا يمتنع الظهار ان معها نحو جئتك لئلا تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل
للعطف اعني حتى والواو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك
فاسد بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا لبس بالظهار الكلم
بعدها واذا دخلت اللام على الفعل الداخل عليه لا يجب اظهار ان نحو لئلا تعطيني كيلا يتوالى
اللامان فان اللفظ لم يحتج [illegible] قوله ولام الجحد هي اللام المؤكدة لتاكيد النفي نحو لم
يكن [illegible] [illegible] لتاكيد النفي [illegible] الجحد [illegible] الاصل [illegible]

اضمار

٦٥

اضمار ان معها ايضا لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات واتفقوا على انه لم يجز
مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ اللام وفيه بحث يطلب
في المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا كانت لالزمنك او تعطيني حقي فان المعنى لالزمنك
الى ان تعطيني حقي والى ان تعطيني والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة معترض
عليها لان او لا يصلح بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في قولنا او تعطيني الى ان
تعطيني فلهذا اختلف النحاة والمصنف ذكر هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان
النصب بان ههنا ولم يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة
في الفعل فان قلت انها ليست هنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا ولكن يشتق
من هذه الحروف الفرق بينها ليس بعامل في الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها قوله
واو الصرف هي الواو في نحو قوله لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت
بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل باعتبار الاصل فيها
او بمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب الا [illegible]
[illegible] النصب [illegible] الفعل [illegible]

مع الكثير اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كالجزم فكانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن

فلك ان تاكل السمك على حدته وتشرب اللبن على حدته وليس لك ان تجمع بينهما فى وقت

واحد وان اردت ان تكون نهيا عن كل منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اى لا تشرب

اللبن والفعل بعد ها ايضا منصوب بالعطف على ان مفعول معه [illegible] قوله [illegible]

واياك قوله هو الفاء فى جواب الاشياء الستة اذا قلت زرنى فاكرمك فالفعل منصوب

باضمار ان وذلك لانهم لما قالوا زرنى ولم يمكنهم عطف النهى عليه اذ كان يجب

دخول [illegible] فلم [illegible] الاكرام [illegible] الى الضمير [illegible] ان

بحمل الزيارة سببا للاكرام فبين [illegible] الصدر ووجب اضمار ان بعد الفاء

ليكون عطف اسم على اسم فتقدير زرنى فاكرمك [illegible] زيارة [illegible]

ووجب اضمار ان بعد الفاء ليكون [illegible] فاكرمك [illegible] ان

ان الاول سببا للثانى كقوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى فان [illegible]

لا يكن منكم طغيان فحلول غضب منى وليت النفى [illegible] ما تاتينا فتحدثنا [illegible] ان

[illegible]

الاثبات

الاثبات والحدث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من [illegible] وهو المعنى الاول او بانتفاء

احد الجزئين وهو المعنى الثانى وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاثبات ولا يمكن

عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى

ان يكون [illegible] تعريف بيتك فزيارة منى واما التمنى [illegible] نحو ليت

لى مالا فانفقه اى ليت لى مالا فانفاقا واما العرض فانه [illegible] نحو الا تنزل فتصيب خيرا

كانه قيل الا يكون [illegible] منك [illegible] فاصابة خير منى [illegible] التمنى [illegible] عليه النزول

فقد [illegible] عليه ولا تحمله على [illegible] وليس هذا باستفهام [illegible]

الا تنزل ان تستفهم [illegible] النزول [illegible] ان تذكر له وتعرض عليه [illegible] منصوب

بعد الفاء فى هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل منصوب بعد الفاء مع ان المعطوف لم يعرب

ولا يخلو من الرفع والنصب [illegible] ثلثة اقسام قسم جاز فيه الرفع فقط نحو [illegible]

اتيان [illegible] فتحدث [illegible] لكن [illegible] اتيان [illegible]

جاز فيه النصب [illegible] المعنى [illegible] النصب

[illegible]

أي إن أتيتنا أحسنت إلينا وهذا معنى قولهم إن فعلت لا أي يكون حكمًا باتحاد شرط قوله
والجازم لم ولما النفي الماضي إنما عملت لم لاختصاصها بالفعل وإنما وجب أن تعمل الجزم
لأنها أشبهت بأن من حيث إنها تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي كما أن إن تدخل
على الفعل فتنقله إلى معنى المستقبل سواء كان ماضيا أو مضارعا فلما أشبهتها عملت عملها
ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقالوا إنما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي
لأنها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الذي هو على المضارع ولم يجوزوا
دخولها في الماضي كما أجازوا دخول إن الشرطية لأن الأصل في حروف الشرط أن تدخل على الفعل
المستقبل والمستقبل المعارض للماضي فحمل من الأثقل إلى الأخف وأما لم فالأصل فيها أن تدخل
على الماضي فوجب سقوط الأصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها
على المضارع الذي هو الأثقل قوله وفي لما توقع قبل أن لم تنفي فعل ولما تنفي قد فعل فلما في النفي
بمنزلة قد في الإثبات وفي قد معنى التوقع فكذا في لما فلا يقال فيه كتب الأمير لقوم ينتظرون كتابه وكذا
ما ركب [illegible] على [illegible] إليها ما [illegible] ومعناها أن [illegible] التوقع واستعمال [illegible]

كما أن تنفذ النفي من كونه مجزوما بدل الكونه مسكونا فيه وأما كسرة اللام ومن بقي الحروف الواردة
على حجر أو لئلا أن تنفتح على ما سبق قد تقاربنها او بين لام التأكيد التي تدخل على المضارع
نحو إن زيدا ليضرب ولأنها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل أشبهت الأم الجارة التي تعمل
عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت اللام وسكن عند واو العطف وفائه نحو قوله فليستجيبوا لي
وليؤمنوا بي لأنهم شبهوا في فليستجيبوا بالفخذ وكبد ونحوهما مما عليه سكون [illegible]
اللام [illegible] كانوا قد سكنوا العين منهما نحو فخذ وكبد ونظير إسكان أول [illegible]
الواو والفاء نحو [illegible] فهي [illegible] بعضد حيث قالوا عضد قوله واللام إنما عملت
هذه الجزم لما ذكرنا في لام الأمر ولم النهي قد يكون للفاعل الغائب أو حاضر أو متكلم كما أن
الأمر كذلك نحو لا يضرب ولا تضرب ولا أضرب ولا نضرب قوله وإن في الشرط والجزاء
إن وضعت للشرط وهو تقتضي جملتين تجعل إحداهما شرطا والأخرى جزاء وإنما وجب أن تعمل
الجزم لأنها لما كانت مقتضية للجانبين وهي إنما تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول [illegible]
وتخفيف [illegible] معنى أن المستقبل كما أن لو للماضي وإنما تعمل الجزم [illegible] لأنها

قلنا انه وان كان ماضيا لفظا لكن المعنى على الاستقبال كما في الحديث ان يكن [illegible] على [illegible]
ان يقع [illegible] ليس لك ان تقول ذلك مجوزا الا انه لا يكون فصيحا وجه الكلام على حاله قوله
واما المجزوم فان كانا مضارعين علم ان فعلي الشرط والجزاء لا يخلو من ان يكون مضارعين
او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس فذلك الاول نحو ان تسألني اعطك
فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناه يقتضي الجزاء وهو عامل فوجب ان يكون
عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيه الاعراب
نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستحقة للاعراب لا يتغير عن حالها وان كان الفعل
يلحقهما الا انهما في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق
الاعراب لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب ملاحظا
حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا
والجزاء مضارعا فذلك لان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان
اتيتني اكرمك واكرمك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حين كان ماضيا جعل
[illegible] فلما امتنع ههنا ان يكون الجزاء مجزوما [illegible] ولما [illegible] الكلام [illegible]

٨٩

بجزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده وان اتاه خليل يوم
مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم ففي يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير وروي
يوم مسغبة ويوم مسألة والشعر حرم وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل الفقير والحرم
المنع اي يقول ليس مالي ممنوع عنك وفي بعض النسخ يقال على الجزم اذ لا ان لا يعطى فيه
نسخة قوله وجب الجزاء بالفاء لو لان جملة اسمية او ماضيا او نهيا او دعاء او ماضيا
[illegible] اعلم ان الجزم في [illegible] في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر
على الجزم تدخل الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام فلذا قلت
ان تأتني فانت مكرم علم ان هي كالجزم جواب للشرط وليس بكلام منقطع ولا يخفى
بعد الفاء [illegible] الا على اضمار [illegible] الجزم نحو قوله [illegible] فلا مخالف
التقدير فهو لا يخاف فلذلك قيل يمتنع ان يقدر الجزم فيه اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم واما
ان الفاء قد حذف بحيث لا تقدر فيه على الجزم فغالبا كان ما بعده [illegible] فقطاء [illegible]
لان الجزم لا [illegible] وانما [illegible] الامر [illegible] والساكن لا تقدر على الكلام [illegible]
[illegible]

لما تعذر فيها الجزم ذكر انها الفاء لما ذكرنا فمن ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم

كما جاء في نحو قوله ان تأتني فما اكرمك في التفرقة بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي بالفاء

[illegible] وفيه بين الذي في الفاء وان لا جزم هناك لعدم تغير الماضي المجرد من الفاء [illegible] النعت [illegible]

في المضارع [illegible] دخل الفاء في موضع الجملة المجموع بها الا ان تعذر الجزم في لفظ الجملة الاسمية

والامر والنهي [illegible] فلا تبالي [illegible] لكم تجزم

[illegible] تعذر الجزم [illegible] الكلام على معنى [illegible] يظهر فيه نحو ان تلقه

[illegible] ان تأتني اليوم [illegible] ان تفعل [illegible]

[illegible] واما قولك ان ضربت ضربت فلا حاجة لك الى [illegible] الفعل

قوله

على فعل [illegible] الفرق والحاصل ان [illegible] الجزاء اذا كان فعلا يمكن [illegible] وتقدير الجزم فيه

ولا ان يستعمل [illegible] الفاء والا فلا بد من الفاء وان كان ليس من [illegible] الاعراب

الفعل [illegible] تنبيه وهذا الذي ذكره [illegible] يكون الجزم [illegible] الا على معنى فيكون

حقيقة ولم يكن [illegible] الا انه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مقتضيا [illegible] لم يكن

بالحرف [illegible] لما بين [illegible] اعرابه [illegible] الاسم

79

بدا على معنى مفرد ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو التوقف بين الفاعلية والمفعولية

فليس [illegible] زيد [illegible] عمرو ومعنى ضرب زيد عمرو التعليم [illegible] بمعنى ضرب والمعنى [illegible] عمرو كما ان الجزم

[illegible] ان [illegible] الجزم للعلم بان الحرف معناه المجاوزة [illegible] ان معنى [illegible] ولكنه لان الفعل

[illegible] اقتضائه [illegible] ان يقتصر [illegible] قوله ونحو [illegible] بان [illegible]

اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء الشرط [illegible] اذ المعنى [illegible] ان تأتني اكرمك

لما [illegible] بالاتيان ثم [illegible] بعده بالكرم [illegible] علم انه جزاء [illegible] الا [illegible]

نحو اين بيتك ازرك والمعنى [illegible] بيتك [illegible] عرفتني ازرك [illegible] ثم [illegible]

بعده بالفعل [illegible] الجواب [illegible] الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا

تفعل [illegible] عن الفعل [illegible] بعده [illegible] بالفعل [illegible] المعنى ان لم تفعل [illegible]

[illegible] يكن خيرا لك [illegible] فان لا تدن من الاسد [illegible] بالجزم كان [illegible] الا ان [illegible]

ولا بد [illegible] الا على [illegible] بعد النفي [illegible] قلت

ما تأتينا تحدثنا كان معناه ان لم تأتنا تحدثنا [illegible] ان تقدر فعلا

لم تفعل قد [illegible] ان يجوز [illegible] النفي [illegible]

نحو ان تأتنا تحدثنا [illegible]

ابو الحكم مطلق فالاولى ان يقتصر بين هذا التعليل صفحة الى غيبة ثابتا علته استفتاح الافهام عن النفي
اتمام لان النفي ههنا مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو المشكوك على خطر
ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها انسب بالشرط لكونها غير ثابتة الوجود
وعلى هذا القصد يحمل ليت الا انفقت لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والغرض نحو الا تنزل
تصب خيرا لما عرضت عليه النزول ثم كتبت بالجواب الجازم لما بني على النزول فان قلت اليس نحو الكسر ليس
تجد اعني يعني ان لم تنزل كيف جوزته قلنا انه لا بد للعلم بذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام نفي العرض
لا يكون نفيا ثم من الوجوب ان نعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع انما يجزم اذا قصد به الجزاء
فان لم يقصد كان مرفوعا اما صفة او حالا او استئنافا نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني
او حالا عنه نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او استئنافا او قطعا والاستئناف اي ان تطرح تغلب عليه
اي انت تغلب عليه قوله ومن السكاكية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اعلم ان هذه
الكلم وضعت موضع ان لتقصر بمعنى الايجاز والاختصار وبيانه انك اذا قلت من تضرب
اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب

٩٠

المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اي انسان تضرب اضرب واذا قلت من
يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم الخبر
هو الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا تجوز ان يكون خبرا لكونها في حكم من
وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك قلت الانسان ما ان يكرمني وهي تعني من
يختص باولي العلم وعلى هذا ما نحو ما تصنع اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع اصنع لان ما
يقع على كل شيء فلما قصد التشبيه اتى به وجعل لها مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب
بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يقصد قول من قال
ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى
المبتداء وفي خلا الجزاء ههنا على غير الشرط ضمير يعود اليه وكذلك اي تقول ايهم ياتني اكرمه والمعنى
ما ان ياتني اكرمه وهو ههنا مرفوع المحل بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على
المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت
متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب كان الاستغراق الامكنة

وعلى هذا اصلهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيهما وجهان احدهما انه كيف الاصل ماما على ان يكون
ما الثانية زائدة مثلها في اينما فابدل الالف الاولى هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون
مه والمعنى قبل الشرطية بمعنى كف ثم جعلتا كلمة واحدة وعلى هذا حينئذ وانما اختلفوا فيهما لانهما ليست
حتى الان بينهما الاختيار الاصح ما ذكرناه لانهما قد لزمتا الاضافة وهي تنافي معنى المجازاة
لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا كففتا عنها صلحتا بمعنى المجازاة تقول اي حين
من اثنين وضع اي ليس ليكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة فلم يضف الا الى اثنين
فصاعدا او تكون النكرة شائعة اضيف اليها واحدة كانت او على اثنين او جماعة تقول وبكل
بالاخره وقد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم
والاخبار مختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو عن من تمر امر وبالاضافة نحو ايهم وبدخول التنوين
نحو اياما تدعوا وهذه العلامات لم تجتمع في هذه الكلمات بل تحقق بعضها الا انه اذا دخل
ما شئ في ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها على افادة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية
فمتعين زيادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا تعرى عن الاعراب تحقق
الا ان لا يكون معربا ... فصل ... ومنها اسماء العدد ... اعلم ان ... اذا قلت عندي ثلثة ... فتعلم

91

نوع تقصد فيه بيان تام هيئة وتزيل الابهام ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب
فالاضافة في العشرة وما دونها لانها يجب ان يضاف الى امثلة اقل العدد التي هي افعلة وافعال
وفعلة ومنها الجمع الصحيح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة و
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة
نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع والاشسع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة في
ثلث مئات او مئين لان الثلث تميز بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع
في ضرورة الشعر وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان اللفظ بالمثنى بعده كان لو قلت اثنان
يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد
مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما يجب من الاعداد نحو قوله
بعضهم ثلثة اثوابا الا انهم لما تركوا ... الاضافة كان موضع كف ... تنصب
النون نحو عشرون وثلثون وقد ذكره وفيما تركب من الاعداد نحو احد عشر درهما لما
لا تقبل تقدير التنوين اذ الاصل احد وعشر على ما يجيء في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا
لان الوضع للدلالة على الجنس والكثرة المفردة تكفي ذلك الا انها ... واما مائة فيه اتفاق الى ما يبين بها كما يضاف باب عشرة الا ان الجمع ...

نحو مائة درهم وذلك لان مائة [illegible] لان احد عشر [illegible] لانهما عشرة وعشرون
مع التعيين من حيث انها مع كثرة [illegible] ولا تمام لها بمجرد [illegible] الكوفيين عشرة والجمع
ليكون كتمييز على الاعتبارين [illegible] قالوا مائة درهم فاضافوا مثناها الى المفرد
اذ لم يمتنع الاضافة الى المفرد وعلى هذا فكلم الفرق ان عدد الاعداد المركبة من العدد المجرد
المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز نحو في هذه الاسماء احد عشر الى تسعة عشر
نحو وعدد معلوم عند النحاة في التمييز فانها لم [illegible] لانه يعني ما ذكر تمييز وعددها
في الكناية [illegible] الاسم التام مطلقا من جملة العوامل الكنائية لان كل اسم تم [illegible] من الاضافة
فهو ينصب ما بعده على التمييز [illegible] من جملة الكنائية [illegible] احد انواع الاسم التام المبهم
بنحو في عدد مخصوص [illegible] ان الشبهة قائمة بعدد [illegible] للسلب
ان الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم لا تمتنع من الاضافة [illegible] ان تعدد من الكنائية
كالذي [illegible] الجمع **قوله** والثاني كم في الاستفهام عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن العدد
ويجي للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام و[الخبر] اما الاستفهام نحو كم رجلا عندك
[illegible] اذ المعنى [illegible] ان [illegible]

نحو

نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على التشكيل للمعدود
كثير [illegible] دره وامام الى الجمع فلانها لما بنيت بالاضافة اشبهت [illegible]
التبيين بالنكرة المنصوبة لا لاستفهام و الاضافة بالخبر وفيما بينهما والجمع الاولى
من النصب [illegible] انها نقيضة رب [illegible] ما بعدها حملا على رب [illegible] على نقيضه في عمل الجر
[illegible] وقد يجيء النصب في الخبرية [illegible] الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها
نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان الخبر بعدها بالخفض من [illegible] التقديم [illegible]
لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية [illegible] الحرف [illegible] وعلى السكون لان الاصل في البناء السكون
ثم انها تقع في وجهيها مبتدأة ومفعوله ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا [illegible]
او [illegible] من الرجال عندك وكم رجل او رجلا [illegible] كم رجل [illegible]
ولا تقع [illegible] لانه يقتضي صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية
في هذا المعنى [illegible] مجرى [illegible] ولانها [illegible] كانت تقابل رب [illegible] صدر الكلام
[illegible] ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز [illegible] الى اللفظ [illegible]
[illegible] **قوله** والثالث كأي [illegible]
[illegible] نحو كم [illegible]

لغات كأي وكائي وكأي بوزن قالع وكئي بوزن كيع وكأ بوزن كع واكثر ما تستعمل مع من واما كم

الخبرية والرابع كذا كناية عن العدد وهي كلمة مركبة من كاف التشبيه وذا التي هي في قولك هذا

الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع عنها معنى التشبيه كما في كأين وذا ايضا تغير حكمها

استوى فيها المذكر والانثى لا يقال كذه كما يقال هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة

اسم مضاف فنصبت ما بعدها نحو عندي كذا درهما فكأنه قيل عندي عدد درهما وانما فصله

ان تبتني تكون عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كأنك قلت عندي عدد درهما

قوله ومن السماعية العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال وهي تسعة الى آخره اعلم

ان هذه الاسماء قد يؤتى بها لضرب من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال

بما اضمرها ولنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي فاذا قلت

[illegible] مقام اسمه ويستوي فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع

ثم ان مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالامر قد يكون متعديا

زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد الامام هذا النوع من [illegible]

وهو [illegible] الكتاب فاقتصر على [illegible] ونحن هذه الاسماء الاخبار نحو هيهات [illegible] واما الاسماء [illegible] ذكر العوامل [illegible] لا يعمل الا في اسم ظاهر

٩٢

مصدر ارود في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بحذف الزوائد وكتب

الفعل وجعل هذه الصيغة للتصغير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية ولو كان بجعل الامر

مبنيا لا يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينهما وبين الفعل ولانه في الاصل مصدر

والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد تستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا

او على الحال نحو ساروا رويدا اي متمهلين واذا لحقته الكاف وهو اسم فعل لم تكن الكاف

للخطاب ولا محل لها من الاعراب مثلها في ذلك النجاء نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا كانت

اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهي اسم دع نحو بله زيدا اي دعه وبمعنى

زيدا ثم [illegible] ومنها دونك وهو اسم خذ وعليك وهو اسم الزم [illegible]

من الظروف المضافة في الاصل فقد صارت اسماء للفعل لان الظروف [illegible]

عنا فجعلت هنا اسما لها وعلى هذا [illegible] ومنها هيهات وهو اسم بعد نحو هيهات [illegible]

اي بعد وقيل [illegible] فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها [illegible]

وقيل [illegible] ومنها شتان وهو اسم افترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا [illegible]

نحو شتان ما [illegible]

بعضهم عن الفعلين لكونهما اصلا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع
في الثلاثي على غير القياس فذا فاعله سرعان وانتصاب اهالة على التمييز كقولك سرع اهالة وكرم زيد
رجلا وقبل اصله ان رجلا اشترى شاة عجفا وتخيل شحمها فرغ امها يسيل من انفها
فقيل ودكا فقال لانه قد يخبث الشاة فقال انه ذلك فصار مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء
قبل وقته **قوله** وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مسميات هيهات وشتان وسرعان
لانا وان نفسرها ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المفهوم
ان يعلم المخاطب ان ذلك الشيء يظهر اعتقاده واستبعاده او يتعجب منه فليس بمنزلة
بعد جدا وفيما بعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان **قوله** ومن السماعية ابلغه انواع
منها الافعال الناقصة اعلم ان من عوامل الداخلة على المبتدا والخبر كلفظ وافعال الابتداء نحو
كان زيدا قائما تسقط كان فيكون ما بقى مبتدا او خبرا نحو بدا وكذا لا ينتقض معنا فيقرب زيدا
قائما الا ان المنصوب هنا ليس بلازم بل لو سكت على مادونه كان كلاما مبتدا ولو سكت
كانه لم يكن كلاما تاما اذ الثلث المبتدا وحده وانما ذهبت هذه الافعال المبتدا وخبره نصب الخبر

عوض

٩٤

عوض من الخبر لتكون مع خبرها في قوة الفعل الدال على الحدث فلم يسكت على مرفوعها **قوله** والفرق
كان اعلم ان صح فصار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قولهم
على وجود معنى الخبر في زمان ثاني مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه
على الزمان الماضي من غير تعرض له والى زواله وقد تستعمل صار بمعنى ذهب والتقل نحو صار
زيد الى عمرو في هذه الجماعة **قوله** وكان تجى تامة العالم الذي بين قسميها من علايته او فقد
ما ذكرنا وناقصة بمعنى وتدبروقع نحو كان الامر فلا تفتقر الى المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى
ليكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد فقيبا وصبيا منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا يتعجب
من كان في المهد صبيا التي فيها ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان انت خير من زيد فكان هي
التامة بعينها الا ان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم فردوها بالذكر وعدة هاقسما
وعده في التفهيم والتقريب الرابع ان يكون زائدة نحو ما كلمني ما كان احسن زيدا اي ما احسن زيدا
قوله وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى على ثلثة اقسام الاول ان يقترن مضمون الجملة
بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما

التي تحويها الاوقات المعينة ويكون فيها اسم وخبر كما كان العبارة نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا [illegible]

معنى [illegible] ان مضمون الجملة بالوقت الذي [illegible] او كينونتها بمعنى صار والا يكون تاما [illegible]

[illegible] الخبر او بقوله وكذا اصبح واخواته هو ليس [illegible] دون [illegible] كان ينبغي ان [illegible]

وانما هو واخواته الا انه تسامح في العبارة **قوله** وما زال واخواته نافية اعلم ان ما في اوائل هذه

الافعال بمعنى [illegible] استمرار الفعل بفاعله في زمانه وما في ما دام ما فيه خلط [illegible] معنى النفي

اعني زال واخواته تجري مجرى الايجاب [illegible] فلهذا امتنع [illegible] الا مقيما

لا يجوز ما كان زيد الا مقيما لان [illegible] الا انما يؤتى بها لقصد تمام الكلام في النفي دون الايجاب

[illegible] ومعناه ايضا ما [illegible] الا انه لا يستعمل الا مع حرف النفي وقد يحذف

للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر [illegible] مخالف [illegible]

[illegible] المصدر [illegible] الزمان كما في اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى دوام جلوسه [illegible] وبهذا كان الواجب [illegible]

[illegible] **قوله** وليس [illegible] اعلم انه نفي [illegible] مطلقا [illegible]

فينفي انطلاق زيد في الحال [illegible]

ولكنها لم يتصرف التزم فيه صيغة الماضي ليكون دليلا على [illegible] وكونه غير متصرف [illegible]

نحو ليت ولو كان متصرفا [illegible] كما [illegible] ثم ان هذه الافعال تجوز

تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم [illegible]

عليه وقد جوز [illegible] الكوفيون انه يلحق بها [illegible] ما وهو اختيار اكثر المتاخرين [illegible]

مطلقا ليس زيد [illegible] ايضا [illegible] الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فبالحري

[illegible] **قوله** والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم ان عسى

فعل ماض غير متصرف [illegible] لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة به [illegible] سلب

التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين

احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب

لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم التزموا ان مع الفعل لكونها للتقريب [illegible] على سبيل

[illegible] والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاها [illegible] للغرض المقصود منها لان [illegible] لا يكون الا الاستقبال

والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون [illegible]

كما الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج زيد فلا يحتاج الى ... ويجوز اسقاطه في الوجه الاول
تشبيها بكاد في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب لكونه في هذا التركيب ان
الفاعل لا يكون الا اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان مع صلتها في الوجه الاول في محل
النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس هلكه هلك واحد مجيء النصب صريحا في
قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ترفع الاسم ايضا وخبرها الفعل المضارع وكاد ايضا من افعال
المقاربة وهي ترفع الاسم وخبرها فعل مضارع بغير ان متصلا او اسم نحو كاد زيد يخرج اي قارب
تركوا ... لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع ليكون
ادل على مقتضاه وقد تدخل الاسم المرفوع ... قال قالت الى فهم ما كدت آتيا وانما ... ان
مع عسى لان كاد لبلوغ تقريب الشيء من الحال ... ان المعنى قريب بعدها ...
في الدلالة على الاستقبال الا ترى نحو عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد القرب من
الحال فلما كان الامر على هذا ... على الاستقبال مع كاد ... مع عسى ... وقد كاد من قال
طول البلى ان يمصحا ... وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال بسبب الايجاب والحصول

٩٦

لا تزيد في قرب من الاجابة فلا يحصل ... انبا المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما ...
حتى كان هذا كلامه قوله وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان ما سوى عسى وكاد وقد يجري كرب
نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبها
نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء قوله والنوع الثالث
افعال المدح والذم اي المدح والذم اعلم ان نعم وبئس فعلان ماضيان وافقهم الكسائي وذهب الفراء
الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب الاول اتصال الضمير والتاء الساكنة بهما ...
... الحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام والاستمرار عليهما في نفس الممدوح والمذموم
بحيث لا يوجد انتقالهما وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى
فيهما اللفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع مشترك فيه الحال والاستقبال
على ترقب الزوال والانتقال فلا يصلح ان يدل على الثبوت والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا
فهو لمعنى الاستمرار يصلح ودليل على معنى الثبوت اذا عرفنا فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع هو
فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا ... ان يكون اسما معرفا بلام الجنس

ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف مقامه نحو نعم زيد انت او نعم زيد هو او هذا وكل لا يقولون

وكذا لا يقولون نعم غلام زيد فانه بمنزلة لام الجنس الا ترى انه [illegible] غلام [illegible] كما في نعم الرجل [illegible]

اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو ونعمت [illegible] ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد الجنس

لا تكرار [illegible] ان يكون [illegible] اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام لاستغراق الجنس

مجموعهما وكذا الجمع في قولك نعم الرجال [illegible] فالجواز [illegible] ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا

لانهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فاذخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بانه في المدوح والمذموم

شامل الجميع الجنس من المناقب والمثالب [illegible] الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم

[illegible] ان يكون مبتدا مقدما [illegible] نعم الرجل زيد مبتدا ونعم الرجل جملة

من الفعل والفاعل في موضع الخبر وقد [illegible] لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل على المبتدا واستغنى عن العائد

العائد اليه ونظير ذلك قول ابن عمرو اما القتال فلا قتال لديكم الا ان القتال في [illegible] اما القتال مبتدا ولا قتال

لديكم [illegible] خبر اليه ولا [illegible] اشتمال القتال الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه

[illegible] العائد اليه والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدا محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل فانه قد تم هذا الذي

[illegible] [illegible] اي هو زيد [illegible]

نفسه [illegible] للاستعداد للتنبيه والبيان الذي يأتيه فان ذلك [illegible] للتفخيم ولا شك ان هذا [illegible]

واللفظ [illegible] ان يبتدأ بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل [illegible] الاول لان النكرة المنصوبة [illegible]

ورجلا [illegible] التمييز كما في عشرون رجلا والتمييز لا يكون الا نكرة وانما انتصب [illegible]

التفخيم وكذلك الضمير الذي هو منه وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم فعلا وتلحق [illegible]

كلمة مركبة من فعل وفاعل [illegible] صار مجموعا جملة واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة

التركيب يجري مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة هند ويستوي فيها المذكر والمؤنث والاثنان والجمع

لانهم [illegible] الامثال والامثال لا تتغير عن حالها بل تلزم [illegible] واحدة وقد يختلف فيها [illegible]

[illegible] فعل وقد ذهب اكثرهم الى ان الغالب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل [illegible]

الغالب هو الاقوى وذهب الاكثر الى ان الغالب عليها الفعلية [illegible] وذهب الى [illegible]

عليها الاسمية ولا الفعلية [illegible] نقول حبذا الرجل زيد فحبذا فعل وفاعل [illegible] والرجل [illegible]

هو المخصوص بالمدح ونقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا [illegible] الاشارة الذي [illegible] الابهام [illegible]

في نعم رجلا [illegible] ولا تقول [illegible] زيد [illegible] الظاهر [illegible] وقد ذكر [illegible]

[illegible]

محذوف كأنه قيل لما قيل حبذا أمر المحبوب فتبين بقوله زيد الرابع أن يكون زيد مبتدأ وحبذا خبره مقدما عليه وقد
يتغير اسم الإشارة عن حال التفخيم [illegible] فلا اشكال [illegible]
التفخيم والثاني أن يرتفع زيد بناء عليه حبذا وهذا لا يكون إلا فيمن يغلب عليهما الفعلية قوله وساء يجري مجرى
بئس كما يجري حبذا مجرى نعم [illegible] نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء
جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم ومثلا تمييز والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف
تقديره ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز إجراء الكلام على الظاهر لأن التمييز يجب أن يكون هو المخصوص
قوله النوع الرابع أفعال القلوب سميت بأفعال القلوب لأنها للشك
واليقين والعلم [illegible] من أفعال القلوب قوله إذا كانت [illegible] بمعنى معرفة الشيء [illegible] بمعنى معرفة المبتدأ
مخبرا عنه بشيء وذلك نحو [illegible] وهذه الأفعال تدخل على الجملة من المبتدأ
والخبر [illegible] إذ تقصد بها الشك أو اليقين كظننت زيدا عالما وعلمت [illegible] عن الأفعال
الخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدأ مفعولا أولا والذي كان خبرا
ثانيا [illegible] الكلام بأن يسقط الفعل فإن [illegible] استفهام [illegible] الكلام [illegible]

على التهمة فلم ينتصب المفعول الثاني نحو ظننت أي اتهمته وأما زعمت فإن كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول
[illegible] فلا يتعدى بنفسه إلى الثاني كقوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات
المفعول الثاني نحو علمت زيدا أي عرفته وكذلك رأيت قد يكون بمعنى رؤية البصر ووجد بمعنى الإصابة فلا يقتضيان الثاني
ووجدت الضالة قوله [illegible] امتناع الاقتصار على أحد المفعولين في هذا الباب كالاقتصار فيهما
على المبتدأ والخبر فكما لا يستغنى المبتدأ عن الخبر والخبر عن المبتدأ كذلك لا يستغنى أحد المفعولين عن الآخر بخلاف
باب أعطيت فإنك تقول فيه أعطيت زيدا ولا تذكر المعطى أو أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وأما
[illegible] فلك أن تسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع
متوسطة ومتأخرة واعلم أن هذه الأفعال ثلث مراتب الأولى التي لا يجوز فيها إلا الإعمال ولا يجوز الإلغاء وهي المبتدأة
[illegible] لأن التقديم من علامات العناية والإلغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية التي يجوز فيها
والإعمال إذا كانت عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق وزيد منطلقا ظننت [illegible] والإلغاء
تقدم والفعل الواقع بينهما [illegible] من جهة الثالثة التي يكون الإلغاء فيها أحسن
وذكر أن الفعل لا يلغى [illegible] التقديم [illegible]

والتعليق بالاستفهام واللام انما علقت عند الاستفهام لانه يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيجعلان الفعل
فاذا قلت علمت ا زيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجملتان في موضع النصب لان العلم واقع عليهما
الا ان الابتداء حال قطع عمل اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال ولا تقول احسبت لزيد منطلق [illegible]
المعنى ويفسد الكلام وانما جاز تعليقها لان هذه الافعال انما كانت واقعة على الجمل في الحقيقة فانت
هذه الجملة [illegible] فكانت معمولة من جهة وغير معمولة من جهة فشبهت بالمادة المعلقة التي
لا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية

قد مضى الكلام في العوامل اللفظية القياسية والسماعية
وبقي القسم المعنوي وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاخفش قوله الاول الابتداء وهو تعرية الاسم
من العوامل اللفظية وقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى
يعرف بالقلب وعامل المبتدا والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية لا بل
الاسناد وانما تقيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم لو عري من العوامل فلم يسند اليه كالعدد اذا خلا
لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الصوت الذي حقه ان ينطق به غير معرب لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب
واما وجه ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسم اذا تجرد كان عن العوامل لاجل الاسناد الثاني الى الاول [illegible]

وعن

99

في قولهم فهذا المعنى الذي يخص المبتدأ [illegible] لمشابهة فوجب ان يكون عاملا [illegible] المعنى المبتداء
[illegible] الفريقين مذكورة في الاصل وهذا المعنى عامل فيهما [illegible] المذهب لسيبويه وهو قول [illegible] المعنى
الخبر عاملا فيه [illegible] لما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدا والمبتدا هو العامل في الخبر وما ذهب
من انهما جميعا المعنى المعنوي والمبتدأ جميعا عاملا في الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان يكون
والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان يخبر بما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفائدة
هذا هو القياس ثم انهم [illegible] وباب النكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما جاز ذلك
لجعلها قريبة من المعرفة كشهادة تاويل الاية [illegible] هذا الجنس من العبيد خير من ذلك الجنس [illegible]
موضع بمبتداء فيه بالنكرة انما يصح لضرب من التاويل كما في الاستفهام والنفي وما يجري مجريهما نحو احد
لان المنفي [illegible] التحق بالمعرفة [illegible] في الدار امرأة لانه متناول [illegible] في الدار رجل وقد حسن الا انهم
[illegible] قوله وقد يكونان معرفتين انما جاز تعريفهما [illegible] يكون
المخاطب [illegible] ولم يعرف النسبة بينهما فافدته تلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف
زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق

اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز لان فيه جعل تعريفه نحو ان ذكر كان المنطلق مبتدأ او وزيد خبره
لا يقال ان زيدا لا بد ان كان الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ قدم او اخر والمنطلق يدل على معنى المعنى
فتعين تجريده معتقدا فان لو سنا فانا لا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص الذي تعلق وللجعل نسبة خبرا
الا على تاويل المسمى بهذا الاسم وكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدأ او خبرا فاذا يتقدم يكون هو للمبتدأ كما ذكرنا
هذا هو مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فاذا قلت زيد اخوك ومولاك ان تخبر عن
يعرفه المخاطب باخوته بان يحي بزيد هذا اخوك مبتدأ او زيد خبره وانه قد قدمه وانما ثم الاختلاف فيما هو في موضع الالتباس
اعني اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ او خبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق
نحو قولهم بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء
بانهم بمنزلة الابناء لا عن ابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء **قوله** والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع الكوفيين
على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريه عن العوامل الناصبة والجازمة ومذهب الكسائي انه يرفع بما عهده به
اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فيه نحو زيد
يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت زيد كاتب كان الكلام صحيحا فعامله اذن معنوي
بكتب بكتب يكتب زيد او قرينهما في معناه الاسم كونه في معناه نحو وقوعه موقع نقل الى تسمى المحمولات ثم من العوامل اللفظية الحركات وهي الرفع بالاسم عن القوي والد من ان تنة الاسم وقع في القوي لان الفعل بنية ومقام وقد اعتبر ان يعل الرفع وهو المعنى الذي ذكرناه

وقوعه موقع مختص بالاسم لانه يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال انك تقدر ان تنفي زيد ضارب
زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ اخرى وهو اسم مختص
ومما يدل على الحال وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون والقيام زيد والابقاع
وقوع اسم الفاعل هنا نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع لوقوعه هنا مبتدأ
والابتداء من مظان محو وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان لا يرتفع في قولهم كاد زيد يقوم لان الفعل ملتزم في خبر
كاد ولا يقع الاسم لانا نقول بان الاصل ان يقال كاد زيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة فان قلت يعلى هذا لوجب
ان يرفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح فيه وقوع الاسم قلنا هذا منافيه مخصصه لان العامل انما
يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فلا يعمل فيه العامل الا ترى تقول مررت بابن هنت تفيق
ابن وان كان قد دخل الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب **قوله** والمعنى الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل
العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيهما معنويا فاذا قلت مررت بالرجل اخيه يتم وكلي
الرجل الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى
يعرف بالقلب ولا يلبس لسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري المبتدأ من العوامل اللفظية
كذلك قلنا وفيما كنت الا ان العامل فاما لا ثاني والقائم يكون هو عاملا فيهما الا ان يكون اذا عليها في اللفظ والعامل يشمل في الموصوف قد تنزل منزلة الجزء ابو علي بخلاف مذهب سيبويه ان الصفة للاسناد كذلك وكان

يعمل في الموصوف بلا واسطة ويعمل في الصفة بواسطة الموصوف فعلم وبهذا يحتج بلا دليل لقولهم بامتناع الجواد استدل ابو
من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو كم رجلا رأيت ... بعيد الجواد فيه مضموم
[illegible] انما ... العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم يختلف اعرابهما فكان احدهما ...
هذا مبني على ان ... ولكن فيما ... لما اختلف حكمهما ومن ... بامتناع الجواد ... ان ... هو الذي ...
... ابن سعدي ... الجواد ... اذ لا امتناع للاخفش في النصب ... ان يقال ...
محل المنادى النصب ... كان مبنيا وقد ... وصف النصب لفظا ... كان معربا فيكون العامل فيهما ...
كالاوجه ... العايد

الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول

قوله في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في
التنكير والتعريف طار عليه ... في باب لا ينصرف والنكرة لا يختص بواحد من جنسه فيكون شايعا في امته
نحو رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر قالوا ان عبارة
يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق
المعرفة والنكرة في ان لا يكون واحد منهما ... فيكون معرفة ... لا يكون في هذا
الا للتقييد وكذا ... ان ... بقول اول ... الكلام ... عرفت بعض التعريف ... عرفت ...

لان ضمير معرفة لمساواته ان زيد في نحو كريم ... من حيث اذ لا يكون الغير في هذا الكلام
قالوا اعرف انواع المعارف هو المضمر لانها ... موضع ... التي ... بمعرفة ... اعرف
انواع المضمر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو ... قوله والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو
وفي المواقف تعريف العلم انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وقولنا فيه بالعلمية
الخاص احترازا عما كثر من الاعلام نحو كمن ... بغيره ونحو ... فان لفظ العلم يطلق
على امثاله باعتبار ... غلبة العلم في العلم كما كان ... ويكون للاجناس نحو اسامة
وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه الام التعريف للجنس الاسم ونحوها ... التعريف
والهمزة للوصل المجلوبة للابتداء ... الاتراها لا تثبت في الدرج وعند الخليل انه حرف
التعريف كهل في بل وانما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل
عليه اللام اما ان يكون المراد الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها ... افرادها
والا فالاول ... التعريف ... الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان ... الثاني فان لتعريف
ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف العهد ... الحكم على الحقيقة قد يكون ... الاستغراق دون العهد
... كل افراده ...

قوله والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة الى حاضر ليعلم المتكلم والمخاطب
من دون شرط ان يكون نسبا بناء الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون صحيحا يستغنى عن تصريح او لا يكون والاول
اسماء الاشارة والثاني الموصولة وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها
وافتقارها الى الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها معنى شئ ولا يعينه كما
المضمرات فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حالة
الرفع وهذين في النصب كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان واللذين قلنا عن هذا جوابان
احدهما ان هذا نوع من تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذكر صيغة موضوعة
لتثنية كما ان الهما لفظ موضوع للتثنية هما انقلاب الالف ياء في حال النصب والجر كما انهم صاغوا
الضماير في الاصول الثلث فوضعوا المرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا والثاني
ان اختلاف الصفة ولا يكون على انه معرب لان علامة هذا لان ليس بتثنية هذا حذف الالف من هذا
انما الالف في التثنية لا يحذف بل ينقلب تاء او واوا وياء نحو عصوان ورحيان والحبلى
الثالث ان الاسم اذا ثنى فالتثنية تنزل منزلة [illegible] وثبت [illegible] في الاسمية لاختصاصها بالاسماء
فيعود مع [illegible] هذا النوع
بدل من الحركة والتنوين لانهما [illegible] بالتثنية
استحق الحركة والتنوين وان
كان الواحد لا يستحق ذلك
قوله والموصولات نحو
الذي وما ومن والموصول
ما لا بد له في تمامه [illegible]
من صلة [illegible] نحو
الذي ابوه قائم [illegible]

وانما تعرفت بصلتها لا باللام التعريف ولهذا قيل ان اللام في الذي زائدة واصلها الذي [illegible]
[illegible] والثاني [illegible] للتحسين اللفظ حتى ان تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ او لو قلت مررت
بالرجل الذي فعل كذا لم تجد لذلك الانتظام وبعد ذلك يحلي [illegible] الاسم هذا الا ان [illegible] لمن يتنزل [illegible] ليس
فيها الف ولام نحو [illegible] من [illegible] يكون بمنزلة الذي عرفت قوله فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى الجمل
الاربع وقد ذكر نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي خرج اخوه عمرو والذي في الدار واما [illegible] فالذي
والذي ان تكرمه يكرمك [illegible] والجملة التي تقع صلة يجب ان يكون من الجمل التي تقع صفات لانها من الجمل
التي يتطرق عليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني
وامثالها صلة فلا يقال الذي اضرب [illegible] عمرو افلم [illegible] لان المعنى الذي [illegible] يكون [illegible] اذا قلت
الذي ضربته وكذلك لو قلت جاءني الذي هل ضربته لان الاستفهام [illegible] معلوم [illegible] تبيينا للمبهم
كالخبر [illegible] التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب [illegible] عن البيان
انما الاثر [illegible] عنها [illegible] بعد فان [illegible] الفواصل مع هذه الاشياء جاز لانه [illegible] خبرا
نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز [illegible] لكن الجملة [illegible] لا بد في الجملة الواقعة صلة من
[illegible]

نحو لا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني نحو قوله تع واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم
ان الذي وضع صلة الى موصوف المعارف بالجمل لان الجمل نكرات فلا يجوز ان توصف المعارف
بها الا ان المعرفة لا توصف بالنكرة وما كان كذلك فهو مستلزم للعادة لجاز ان يضيف المعارف بالجمل
توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا بأي الى الوصف باسماء الاجناس بذو لما لم يمكنهم ان يقولوا مررت
برجل فرس مثلا فقالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن يعلم انسانا قدم من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فاذا قلت
له ذلك فلو لم يعلم المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم من الحضرة كان خطأ ثم ان الفرق بين الذي
وبين ما ومن ان الذي يقع صفة وهما لا يقعان صفتين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما
لغيرهم وغيرهم قوله والمضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية نحو غلامك
او غلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا او غلام الذي او غلام من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل
نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت
في الابهام بعرق فانها نكرات وان اضيفت الى المعارف نحو غير وشبه ومثل وقد سبقت اليه الاشارة

قوله فصل الثاني في المذكر والمؤنث

المذكر ما ليس فيه تاء التأنيث [illegible] الموقوف عليها هاء واحترز به عن التاء [illegible] عن الواو [illegible] تختص [illegible] انها بدل الالف [illegible] وليست مختصة التأنيث والوقف عليها بعينه [illegible] اختصاص [illegible] وانت بالتاء نحو بنت وانت وبعضهم [illegible]

بنت [illegible] تاء التأنيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء
كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف كما تجيء للتأنيث تجيء لغير التأنيث
كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منها كتمر وتمرة وضرب وضربة وللمبالغة نحو علامة ونسابة
ولتاكيد معنى الجمع نحو حجارة وللدلالة على النسب او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول
تفصيله وتشبيهها بالتاء لكونها فروعا للاصول فرجعت التأنيث للتذكير قوله والالف
تجيء للتأنيث مقصورة وممدودة نحو حبلى وحمراء والابنية التي تكون فيها الالف المقصورة قد يكون
مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعالى بضم الفاء وفتح العين وقد يكون
مشتركة كفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان الفها قد يكون للتأنيث
كسلمى وجعزى وحضونى وقد يكون للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها لامتناع الصيغة
من الحاق التاء وورودها غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة فكثيرة ايضا نحو حمراء
عشواء [illegible] وهو على ضربين قوله اعلم ان التأنيث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة والناقة
وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما

ثم ان الحقيقي للاصالة اقوى من غيره فرعه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند وعلم [illegible] جملة الامر فروعه الشعر وامثلة غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس [illegible] وانما الاصل [illegible] فان وقع بين الفعل [illegible]

وبين فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امراة لان الفاعل اذا
بعد عن الفعل ولم يتصل به ضعف لذلك التوقي فيستغني الحاق العلامة لا محالة وانحسن في ذكر في غير الحقيقي
نحو قوله تع فمن جاءه موعظة ولو لم ينبههم خصاصة لانه اذا كان جايزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل
يحسن ثم ان تانيث البهايم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الاولين لان البهايم لا يتميز لعبا ثما
بل يجمعهما صورة متحدة ولا يتصف تانيثهما او تذكيرها ذكر العصفور فاشبه التانيث الغير الحقيقي
فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله والتفطن على ثلثة اضرب التانيث غير الحقيقي قد يكون
فيه علامة التانيث لفظا لا الظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم ان كان واحدا لفظا فقد يقدر فيه
التاء نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة وانما قدرت التاء دون غيرها من علامات التانيث
لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا يسمى مونثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا قياس عليه ثم ان
الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا وان لم يظهر ذلك الا بالاسناد الى الضمير نحو الشمس طلعت
وبالتصغير اما التاء فيظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء
كان الجميع اصولا ولم يكن نحو عقرب وعناق فانه لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب
والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزل تاء التانيث لفظا ما فسبق بابها ما الا بالحرف وقلنا قدمت فيه وريد غير عربي وجمع يبعه نحو اصطبلة والرابع وعكره جعلوا الجمع الذي كان يكونا بالواو والنون مونثا لوجهين احدهما ان الجمع فيه عن

المو صبر لكان التانيث فرع على التذكير والثاني ان جمع التكسير فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان
فلما كان تانيثه لاجل الشابهة كان تانيثا غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو
فعل الرجل وفعلت الرجال لا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المونث نحو قوله تع اذا جاءك
المومنات وقطعنا وقال نسوة وقال الزمخشري نسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي
كتانيث اللامة وهي اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل قالت
على معنى الجماعة فتانيث الجماعة ليس بحقيقي وقيل ان جمع المذكر بالواو والنون مونث لانه لم يتاب
التانيث الا من قبل واحد خلاف التكسير فانه مونث ولانه مخصوص بالمذكر ولانه لم يتغير صيغة عما
عليه بل الحرف بناء الواحد ولو فرض خلاف جمع التكسير فانه قد استوى فيه صيغة قوله
هذا اذا كان المسند الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المونث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد
الفعل الى الظاهر الاسم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ الا الحاق العلامة
نحو الشمس طلعت فيهنا ان لم يلحق العلامة لم يعرف اسند الى ضمير ما لم الى اسم آخر يجيء
بعده نحو طلع غلامها او فرسها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لا امتناع فوك الشمس
طالع وهو الامتناع كان الخبر المفرد حكم حكم الخبر عنه ما تذكيرا وتانيثا وتثنية وجمعا فكان الخبر عنه مؤنثا لانه حكم هكذا وهذا نوع من نوع تذكير المسند الى الضمير الجمع المكسر لحاق العلامة وتركه لا يجوز الا ان الرجال جاءت

والسلمات فعلت هذا اذا اسند الى ضمير المستكن ولكن ان تسنده الى ضمير البارز نحو الرجال باوا والملائك
فعلن قال ابو عثمان والوجه نحو الجذوع انكسرت الاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وفي خمس عشرة
خلت وما ذكر يعرفه الاديب **قوله** الناس والانام والرهط مذكورة كلها اسم جمع ليس بجمع الانسان
من لفظ الانسان لا يجمع هكذا واصل اناس قال الجوهري فحذفت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام
عوضا عن الهمزة ولا لم تجتمعا مع العوض في قول الشاعر ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا وقال غيره الالف
واللام فيه بدل منها فلهذا لا يجتمع اجتماعهما في ذلك بدليل قوله تعالى الله ان تكون كظبية تم الناس اسم
مذكور لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا
الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع
للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الابيات التي سنوردها المصنف الا ان تانيثه ليس بجمع
الجمع بل التاء مقدرة فيه لانه لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر كذلك قال الجوهري القوم الرجال
والنساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى
لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قال الجوهري والقوم يذكر
وما ذكرنا ما ذكره الجوهري
لان التانيث لازم له
الادميين مثل الغنم والابل
ويدخل الهاء فيما يكون لغير
وانما يلحق تاء التانيث فعله
وان صغرت لم تدخل فيها الهاء
مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث
من لفظها اذا كانت للادميين
لان الجموع التي لا واحد لها

المصنف

١١٥

المصنف يخالفه حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق **قوله** ونحو النخل والتمر مما بينه
وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحدة منه
بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فبحكم اللفظ ولان اللفظ واحد
معناه الجمع الا انه ليس بجمع صريح وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع والمراد
واحد فاشبه سائر الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية ومن النخل من طلعها قنوان الا ان يكون له مذكر من لفظه
... الا انكار فانه شذ وارتشا الواحد المذكر فيذا التبس بالجمع لان الجمع ... ايضا قال يونس ... المراد
ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر **قوله** وتانيث العدد من الثلاثة الى العشرة عكس تانيث جمع الاشياء
وانما انعكس قضية التانيث والتذكير في الثلاثة الى العشرة نحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة لان رجالا فردت
في الاعتبار على النوع نظرا الى الافراد وقد انث التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النوع
واستهجر الفرق ومنع عن زيادة لانه لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء
هذا في الثلاثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما السبيل القياسي فقالوا للمذكر واحد
واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر اثنا عشر يؤنث الاسم
الاول دون الثاني لان الاسمين
بمنزلة اسم واحد وكره
كما انه لا يمتنع اجتماع علامتي التانيث فيهما
لامتناع اجتماعهما في اسم واحد
فتقول احد عشر رجلا واحدى
عشرة امراة يؤنث العجز ولم
تسقط التاء التي تعوضها
علامة التانيث من ثلاث

بل لا يجتمع علامتا تأنيث لغوا في اثبات الالف في احدى وسقوط التاء من ثنتي وفي المذكر تسقط التاء
من عشرة كيلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا وثنتا عشرة امرأة واثنتا
عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول للمذكر
وتسقطها من الاسم الثاني وفي المؤنث بالعكس وسكون الشين من العشرة لغة اهل الحجاز ويكسرها
بنو تميم واما ما الحق بآخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلثون فللمذكر والمؤنث سواء
نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة قوله والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنى عشر فانه معرب اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر
ورأيت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم جعلوا الشطر الثاني عشرة بمنزلة النون من التثنية
وعوضا عنه بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فلما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا يقول اثناك
كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما يقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون
مبنيا

الفصل الثالث في التوابع

وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة قوله ما التأكيد يختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وفايدة التأكيد التقرير
والتحقيق وازالة التجوز او السهو لانه لو لا كلهم لجاز المجاز ...
نحو ... الذي يعتبر عن زيد وفعل ...
فائدة الملائكة لم يباشره الا جبريل عليه السلام فلولا ذلك لجاز
مررت بزيد نفسه ازالت التجوز ... وفي قوله تعالى

فسجد الملائكة كلهم اجمعون لازالة التجوز الذي في فاعل الملائكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه
والجموع في النكرة لا تتعلق بهما لان زيد نفسه عند اصحابنا البصريين لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شايعة غير ثابت
لها عين معلوم فلا تتعين ... لا تأكيد لان تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التأكيد يدل على التخصيص
والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا اذا كان فيها المحدود
نحو قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل كلها صح المعنى الذي
وضع التأكيد لاجله وهو ان الفعل تجزي وانشد وافد صرت الكرم يوما اجمعا وهو شاذ عند
البصريين ثم التأكيد يجري في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه
المصنف بالتكرير مطلقا فانه جار في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد وتكرير
غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه بغير التكرير فانه وان كان تكريرا لمعنى الا انه ليس
بلفظه ثم ان لفظ النفس ومثله العين يذكر بالواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند
الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا ابو كونه للمثنى باستوفى صدر
الكتاب ان يعني المعنى وكلا ابو كونه الاجمع او شيء ذو اجزاء مفصولة نحو قرأت الكتاب كله
بالفساد المجوز ... غير الجمع وروي
وكذلك يصعون بالفعل ... تبعون
لكن التعون لم تجزه ... للجمعي التوكيد
بمعنى الاعطاء ... معناه وهو ايضا
البتة وكذا يصعون ... ولا يسند الى الفعل
الانادر وكذلك تبعون ولا يسند الى الفعل

الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان تبعا بايهن شئت من هذه الثلاثة بعد حالي بعد
اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف والتابع بين كلا واجمعين في قوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذكر الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم
الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون كان لا يدري اسجدوا في وقت واحد ام في اوقات
مختلفة فقرن به اجمعون لتنبيه الاجتماع ويدل عليه انهم سجدوا معا في وهلة واحدة
هكذا ذكره ابو العباس قوله الصفة وهي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة
هي ما يذكر بعد الشيء ليدل من الدال على بعض احواله تخصيصا في النكرات نحو جاءني رجل عالم
ونفي جنسي في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وفايدة التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل
طويل ورجل قصير وفيه فصل بين شخصين مشتركين في اسم رجل وقد يجي لمجرد الثناء والتعظيم كالالفاظ
وصفات الجارية على القديم سبحانه وتعالى او الذم بضد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم
وطلب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول
نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما حال
العدو وهو من سببه والغرض بالسبب ان يتصل ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيخ
يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان
فعل الموصوف او لشيء من سببه
نحو مررت برجل قائم والمرأة
[illegible] تعمل
[illegible] في الوصف
هذا يجيء عند [illegible]
الموصوف وكذلك مررت
برجل قائم ابوه فيرفع
الاب باسم الفاعل
وهو صفة للاول في
لان الفاعل من

117

سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت قائم غلام لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل
فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان خلقة من الموصوف او شيء من سببه نحو برجل طويل او
طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم والكريم والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين
هو ان الصفة قد تكون علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطول
والقصر والحمرة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب
كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا هو المعني بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع
النسب نحو هاشمي وبصري والاسم المحض اذا نسب الى شيء صار وصفا نحو هاشم وبصرة فلا يصح
الوصف بهما فاذا نسبتهما قلت هاشمي [illegible] في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي ومررت بامرأة تميمية
وتقول رجل هذلي غلامه فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى سائر الصفات في الحاق
علامة التانيث والتثنية والجمع فتقول هذلية وهذليان وهذليون وتشديده في مشابهة اسم الفاعل والخامس وصف
بالاجناس نحو [illegible] مررت برجل [illegible] فانهم [illegible] ولم ان يصفوا بالاجناس
[illegible] ثم بان لهم ان يقولوا
رجل مال والمرأة سواء
فاستثقلوا هذه الكلمة
[illegible] وصلوا بها الا
الوصف باسماء
الاجناس فقالوا
[illegible] رجل [illegible] مال
والمرأة ذات [illegible]
[illegible] المعنى
[illegible] والفظ [illegible]
[illegible] صاحب مال
[illegible] سواء

الا ان صاحب لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك ونحوه وموضوع لان يضاف الى
اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس
ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو مال يكون صفة له وكذلك امراة ذات سوار بان تتصف
الجنس فهي تتصف به متى كان قبيل امراة متحلية او متزينة واما الذوات باعيانها فلا يتصور
ان يتصف بها الشي الا ترى انه لا يكون صفة في الشي كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالمال
كما يوصف بالسوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرفة باللام نحو
مررت بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فلم يمنع اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف ليس
بمراد والجنسية موجودة فيه بخلاف العمرو والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير
كاعراب ابوه من الرفع على ما فصلنا في صدر الكتاب واما في المؤنث فانها تلحق به التاء ويكون الاعراب فيه
نحو مررت بامراة ذات مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال ومررت بذوات مال ورايت ذوات
مال وكذلك حالة النصب والجر كسرة واما في التثنية والجمع فكمسلمان ومسلمون قوله ونحو حسنة
تتبع موصوفها الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتثنية والتذكير وتغييرها لان الصفة كانت هي الموصوفة في المعنى نحو زيد الظريف وبهذا ان خالفها بفعل الموصوف من التذكير والتثنية والافراد والجمع له التي لواحد لا يكون واحدا ... ومونث ...

١١٨

حال الواحدة وكذلك حكم التعريف والتنكير لان الشي كما لا يجوز ان يكون واحدا ومتعددا فلا يكون شايعا
ومخصوصا فلا يجوز ان تقول جاءني الرجل ظريف لان الظريف اذا كان يدل على واحد مخصوص من ظريف
على الشيوع والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظريف هكذا ذكره ابو علي
وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوفة وجب ان ينصب بحسب العامل عليهما جميعا
فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف واما اذا كانت فعلا لسببه فانها
توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواهما فلذلك انه يقول مررت برجل حسنة جاريته وبا
مراة قائم غلامها وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التي هي فعل
لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا يطابقه تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون
المؤنث مذكرا ابوه او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة بعد عود
الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل منزلة صفة هي من فعل الموصوف الرجل كما يوصف
بكرم نفسه نوصفه بكرم ابيه فاذا قيل جاءني كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فتكون فعلا له بمنزلة كرم الاب
بدليل انه اضيف في نحو قولهم في امراة في الكريمة الاب بدل ... فكذلك واذا تنزل الصفة بمعنى سبب
الشي منزلة الصفة التي تكون في الشي وجاز ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير نحو الاعراب لما ذكرنا
قوله والبدل اعطا ابوه بدل المقصود من الجملة التبيين والايضاح ورفع الالباس وهو المقصود من الكلام الاول

كالبساط لفلان وهو في حكم تكرير العامل معنى فاذا قلت مررت بنو كلب بقتلتهم لان تقديرهم مجرور بحرف جر فتى

كانك قلت مررت ببني كلب بقتلتهم بدليل تجرد كلمة تجاه قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم فعاد

الجار في لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل تقتضى النية

البدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا

انه في حكم تنحية الاول والمقصود بالنسبة في حكم تنحية الاول الغاء عن نهم الاستقلال بنفسه ومفارقة

بدل بدل

التاكيد والصفة في كونهما متممين لما يتبعانه لان البدل ... الا الحراف الاكثر نحو زيد ضربت

غلامه رجلا صالحا فلو ... تهدر الاول ... ليس كلاما ... الا يجوزان يقول زيد ... رجلا

صالحا اذ لا ... ثم ان البدل يجيء على اربعة انواع احدها بدل الكل من الكل

نحو ... قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني بدل

البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه ... لا بد فيه من ضمير يرجع الى المبدل منه والثالث

بدل الاشتمال نحو سلبت زيدا ثوبه ... لانه لا تصال ... عليه ... ما هو

جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى

رجل ... انما لا يكون او لا يكون والثاني يكون عين البدل ان البدل لا يخلو من ان ما ذكر بعض المتاخرين هو الاربع ووجه الحصر فيها ... النوع البدل ... والاصل ان يستعمل فيه بلا ... بعد الكلام ... المقصود ولا ... بان

بعض او لم يكن والثالث ان يكون له بالمبدل تلبس ما او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل والثاني

بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما

خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لانه من بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه

مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ والجمع ولهذا لم يشترط ان

يطابق البدل المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل يجوز ان تبدل اي النوعين شئت من الاخر نحو قوله

تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من

المعرفة الا ان تكون موصوفة لتخصص تبيينا وايضاحا قال وعطف البيان هو اسم غير صفة

اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد

الله زيد فنعلم انك لما ... تريد من جملة من كنى بابي عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد لو نقول جاءني زيد ابو

عبد الله اذا كان الكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك تريد من كنى بزيد هو الذي يكنى بابي عبد الله والفرق

بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة او تتضمن معنى لوجوده في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان

عطف البيان بدل الغلط المقصود ... عن متبوعه والصفة لا تفعل ... الموصوف في

ذلك ... بدل ... ولم ... شي على ... الطويل ... وان العطف ... المعطوف فلم ... اسم ... ولا ... بحمل ... عند السامع ... كان ... واما الصفة ... الاخر

واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى واحد لما فيه من خصوص الفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود
بالكلام وورود الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المقصود بالحديث هو الاول وورود
الثاني لاجل انه توضيح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول الشاعر انا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف البيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا لانه لو كان التارك
واقعا عليه في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كما لا يجوز الضارب زيد وقد ذكر في باب الاضافة **قوله** العطف
بالحروف وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى حروف العطف يشترك في جميع
المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق على الاصل في
الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك معنى اذ تكون هي اصلا والدليل على انها للجمع المطلق من
غير ترتيب ولا تعقيب كثرة استعمالها بهذا المعنى وما عزي الى الشافعي رحمه الله من ان الواو للترتيب
فهذا افتراء عليه فانه ارفع شانا ولعله كغيره في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم
فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ وثم توجبه مع التراخي ومن ثم لم يجز ضربت
زيدا يوم الجمعة فعمرا بعده بشهر وجاز ثم عمرا بعده بشهر وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا
وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب
وامن وعمل صالحا ثم اهتدى
كنتم ولقد اهلكناكم
بان الباس قد جاءها بياتا
الاهتداء ودوامه والساحق في
موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر
في حروف الجر ولهذا لم يذكر المصنف
قوله حتى
والادعاء التعليل والاستثناء
او يعني بها ثم بعد ذكرها
الفصل نحو ضربت زيدا ثم عمرا

اردت ان تخبر بانه يكون زيدا فاعلا من غير شك لخبرت له ان يكون ضربت عمرا او اتيت باو وافرته اكرم ضربت
ويجوز استعمالها في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فتدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني
التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فتدل على امرك بضرب احدهما لا بعينه ولا يجوز ان يضربهما فلو جمع في ذلك شكل وانما
هو غير لانه لم يكن هناك شيء مع الجمع كما يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق
بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال
لا يكون الا بالاقتصار على احدهما واما بمنزلة او في المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدا واما عمرا وجالس
اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي يابى ذلك منها لوقوعها
قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واقتداء المصنف حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة.
قوله وام للاستفهام متصلة اعلم ان لها في ذلك موضعين احدهما ان يكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك فيطلب بها التعيين وكذلك اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت
بين مفردين فهي متصلة واذا كانت متصلة يجب ان يتلو الهمزة والاتصال لانه يكون معادلة لهمزة الاستفهام
وقرينتها لها حتى تكون جميعا بمعنى اي والمنفصلة بخلافها وبين او وام صح ام انك تعلم وجود احدهما عنده فتطلب
بالتعيين وصح او لانك لا تعلم وجود
احدهما عنده ولهذا كان الجواب
مع ام بذكر احدهما نحو زيد ان كان
عنده زيد او عمرو ان كان
عنده عمرو والجواب مع او لا او نعم
والثاني ان يكون منقطعة ويقع في
الاستفهام والخبر اما الاول
فنحو قولك ازيد عندك ام عمرو
فكانك استفهمت عن

وجود زيد عنده ثم بدا له عن هذا السؤال فاضرب عنه واستانفت سؤالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو واما المنقطعة بمعنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينهما وبين المتصلة ولذلك انك تقول انها لابل ام شاء كانك رايت شيئا من بعيد فظننته ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك فحولت الى ان يكون شاء اخر فاضربت عن الاخبار الاول والسؤال عن كونه شاء فقلت ام شاء اي بل هي شاء **قوله**

ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فقد علم ان الجائي من زيد لا من عمرو ولا يقع الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشي بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضرب زيد بل عمرا كنت قاصدا الاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو قالوا بل نقيضة لا لان لا تنفي الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد النفي كما تقع للوجوب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجي عن زيد واثبته ان الذي لم يجي عمرو دون زيد ونقل عن المبرد ان هذا يحتمل وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو ولكنك قصدت انه يثبت نفي المجي لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل عمرو ويكون نفي المجي ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون للاستدراك في الغلط وحده دون القول واما لكن فهي حرف النفي متى الاستدراك بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو والفرق بين لا وبل ان لا لنفي الثاني بعد ايجاب الاول وبل للاضراب عن الاول وجعل الحكم للثاني نحو جاءني زيد بل عمرو واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وهي في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فيجوز ان تقع بعد النفي والايجاب معا نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجي

الاستدراك والاضراب مذكورة في **الفصل الرابع** في الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام موارد على ثلثة معان ان اجعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى الحركات الثقيلة ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو ما بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لانه من وسط الحنك فشكلوا لطابق التوافق والتشاكل وبنا ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ابدا بخلاف المفعول وانه لا يمتنع الى السعة فاختص الاول بالاثقل والاكثر بالاخف ليحصل التوازن والتعادل **قوله** والملحق بالفاعل نحو جمهور النحويين على ان الفاعل اصل المبتدأ فرع عليه خلافا لابن السراج ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد فيكون الجملة الفعلية مقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتدأ وايضا الفاعل اصل في الخالص ولانه لا يحتاج الا الى شي واحد وهو الفعل والمبتدأ ابدا يحتاج الى الخبر والى العامل المعنوي وهو الابتداء والفعل لفظي وما سبق اقوى مما تقدم المعنى فلذا تقدم ذكرنا

قوله والمفعول اي شي من المصادر المفعول المطلق

الاطلاق لا بواكل اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت احدثت ضربا واحدثته فيكون مفعولا مطلقا لا مفعولا على
الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك ليست بفاعل زيد على الاطلاق والقاف وقع به فعلا
وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول لجيئهن فضلة في
الكلام مثله والحال شبيه فاحش بالظرف لكونها مفعولا فيها والمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه
بتوسط حرف **قوله** والجر الاصلي للمضاف اليه بالاضافة المعنوية لما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة غير اصلي لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا
ايديكم على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق
قوله والمراد بالفاعل ما هو على حقيقته اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية فقد ذكرنا فيما سبق ان
في الاعراب للاسم للاصل لان وضع الاعراب ليدل على تبيين المعاني المختلفة ومحل تواردها هو الاسم
دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير وان الفعل
فاعرابه غير اصلي وانما هو بسبب المشابهة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب **قوله** وقد يقال الاعراب هو تغير
وغيرهم في العلم انما اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الاخر باختلاف العوامل كما اذا قلت هو
عن منصوب او مجرور
عن مرفوع حماله بكماية
الحاجة فيها الى تمييز ما لحكاية
الاسما اللاحقة وحيث
كانت هو من الاسماء تنوبه ماية
لحكاية تعني اسم منصوب او لا
ضربت فالتنوين الكاف بمعنى الانه
ضمير مرفوع وكذا اذا قلت يا بكر
كناية تعني اسم مرفوع فلهذا
فحركة الفاظ هو بمعنى الانه

ولم يكن اعرابها لعلة او ثبت بناؤها صيغ بكل واحد من هذه الاحوال صيغة لتكون دالة بطلبوا
بناؤها ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة
على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب لا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر لاختلاف العوامل لم يحكم
باعرابها صرفا فقيل انه اعراب غير صريح **قوله** وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله
بنحو فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل
المصطلح عليه بالاتصال العرفي اللغوي وهذا غيره لك فلا يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل
اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما يلفظ به نحو ضربت
وضربنا وضربوا او مستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون
لازما اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي افعل ونفعل وافعل وتفعل اذا كان
للمخاطب المذكر دون الغائب المؤنث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما استكن فيهن من انا ونحن وانت
او غير لازم وهو ما اسند الفعل الاتيه والى غيره اخرى وذلك المنوي في فعل الواحد الغائب الواحدة
الغائبة نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى الظاهر والبارز من الضماير نحو ضرب زيد
وضربت هند وما ضرب الا هو ومنه المكن في
الصفات نحو زيد ضارب غلامه
لا يكاد تستند الا الى الظاهر والى البارز
زيد ضارب غلامه ولا البارز
اذا جرى على غير من هو له نحو هند
زيد ضاربته هي فالضمير بارز
لكنه بلكم انه الضمير الا برجل من
في الصفات فكلبرز في غيرها وذلك لازم
هند زيد ضاربه خلاف الفعل نحو
ترتيب ما عنه ه

الصفات من رتبة الافعال والماضيين المنصوب والمجرور فلا يكون الا بارزين لان الاستتار من خواص

المرفوع لانه يفهم من الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يفهمان بل

يحذفان لجعلهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فانه جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ

به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت ولا يجوز له البتة اذ لا يمكن

انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا يرى انه يجوز في كل واحد منهما ان ينفصل

بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا انت وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل وزيدا

اكرمت بخلاف المجرور قوله والفاظ المتصل والمنفصل سبعة وارجون لفظا انا موضوع

ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف ثابتة بالهاء لغة يجوز له وقد يلحق الالف حالة الدرج

اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني وانا نحن فهو جمع انا على غير

لفظ الواحد كما قالوا الالة والنساء والخليفة سوى الساكن حركتها قبيل التثنية نحن وانا لم يثن ولم يجمع

على لفظه لان المتكلم لا ينضم اليه متكلم اخر ولا ينضم اليه الغائب او المخاطب الا يرى انك اذا فصلت في

نحو قولك نحن فعلنا انت انا وزيد فعلنا وانت وانا فعلت ولا يمكن ان نقول انا وانا فعلنا فلهذا استوى نحن
ليث وانث
سكنا ان وقالوا
حركوا التا ليكون الجمع
بخلاف ضربت وانا
ولا العمل لمعنى الاعراب
فهم انه والتاء للخطاب
الخطاب والاسم بحقائق
وقلبه والعلامة مجيء
عن معنيين مخوي ومتقرقا
كانوا قديما العلم لا ينبغي
تثنية لفظ بدل على الاثنين

ولم يقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا لاوامير بالحاضر وهو المتكلم وكونه النون اشبهها الحيها

اذ لو سكنت لكانت خفية في الخيشوم وادنى خفتت واثره الفتحة لفتحتها في الياء والتاء التي للمخاطب فقالوا

انت ولو فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو يبلي الفساد وانما اختص الفتحة

بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقويا لجانب المذكر على جانب المؤنث في الفتح فضرب من الكسر الخفة ثم قالوا في التثنية

انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب هما وهم وكان القياس انتو لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو

الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس لو وقف فيمن نقول انتا ولانهم لو قالوا انتا

انتو اللزمهم ان يقولوا هو وهوا وهو والو كان يقتضي الجواب اجتماع المعتلين في اخر غير المتمكن فلم

يفعلوا بل لما كانوا ابدلوا من الواو في هو الميم لان الميم من مخرج الواو ويجي لبعد حظه الحركة التي هو الميم

في نحو الباء و قالوا في الجمع انتم والاصل انتموا ابدلوا بلدا صرابعته في الغرية والاختيار وجوبه مثال

بكوها نحو عوض وانما حذف الواو تخفيفا حيث امن الالتباس ولم يحذف الف التثنية لا التبكل التثنية

بالجمع والعكس لان الجمع اسمع من التثنية والتخفيف به اولى لما ضم ما قبل الميم فيه واستوى في المذكر والمؤنث

لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف
بين الفرع والاصل في
وانت والنتاج مخالفة
ولم يجمعوا بالالف
في الموضعين وانثى
فكسوا الالف وقالوا
لم يبنى كما في الجمع وبابه
بين المذكر والمؤنث في التثنية
الميم الشفوية من جنسها والحكوا
فجعلوا هنا كما قبل
مضطربا فيه نحوا وان
التثنية من بينا والضم

المظهر والمضمر فحصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا ونضرب وشددت لان الاصل هن وانتمن فقلبت الميم
نونًا وادغم واما المنفصل المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق للدلالة
على احوال المرجوع اليه ولا محل لها للواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت فعند الخليل انها مجرورة
المحل باضافة ايا اليها لانه سمع بعضهم يخفض اسمه بالاضافة واستدل على ذلك بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل الستين
فاياه واما النواصب حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضماير المتصلة فما كان للمرفوع منها هو التاء
في ضربت وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب المذكر ومكسورة للمخاطبة المونث لما ذكرنا في المنفصل قالوا
ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم
وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب الى هو وهند ضربت الى هي ولم يبرز لان
الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع فيقولون ضربا وضربوا وضربنا وضربن ولم يزيدوا الميم فرقا بين المستكن
والبارز اذ فوكر ضربا بالتثنية للمستكن في زيد ضرب وضربتا البارز في ضربت ولم يفرقوا بين المذكر والمونث
اذ المكتهم الفرق بالحاق التاء نحو ضربنا ولم يمكنهم هنا الا لانه قد دلت هنا لك التاء المخاطب فزادته مرة ثانية
يفضي الى اجتماع التاءين وهو مستبشع جدًا وقالوا في الجمع ضربن بنون واحد خلاف ضربتن لان ابدي النونين
وتميز هذه الاحوال
وانا فعلنا ونحن نفعل
الواحد والجمع نحو انت تفعل
الخاطب الواحد والمتكلم
هند تضرب وكذا ضمير
وكذا ضمير الغايب نحو
المتكن نحو زيد يضرب
فضمير الواحد الغايب
بالمضارع واما اللاحق
فهذا حكم الضماير اللاحقة
والميم هنا فتبدل منهما
عن كل بدل من البقع الواحد

بالنون واليا التي اعقبت بضمير ونقول في الغايبين والغايبين يضربان ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا
في الفعل المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون ونقول في التثنية انتما تضربان ولم يلحقوا
في اخره التا ولان التا في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن ونقول في تثنية
المخاطب جمع تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارزة والمستكن ونقول في مونث
المخاطب تضربين فتلحق اليا باخره علامة للضمير المونث لان التاء في اوله علامة للخطاب فيمتنع من
زيادة اخرى فجاوا باليا لانها علم للمونث ايضا في هذي ونقول في تثنية تضربان نحو لم يفرق بينهما
وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضربتما ونقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغايب سوا وفي المتكلم لا يبرز
الضمير لان حرف المضارعة تدل عليه او لا تغني عن ابرازه ويومن الالتباس وحكم الامر حكم المخاطب المضارع الا في
انتفاء نون الاعراب لانه مبني ومجزوم وهذه النون تسقط في الجزم واما المتصل المنصوب فهو الكاف
في اكرمك واليا في اكرمني والها في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا انها المتكلم
اذا كان ضميرا منصوبا يعمد بنون قبلها نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من اخر الحاق الكسر
فلا يكون نحو ضربنا ككا لا يكون في اعرابه جر فجعل على الفعل الله واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها وجازوا
السكون عند
لان بينهما
وفي قوله لانها انما
من الكلام الاخر من ولي
وفي الحرف المشبهة نحو
نحو لي ولي الا ان الاسم
للبعد نحو عليك
كذا كان نحو
لانه ضرورة النون
والجار والمجرور
نحو اني واني وكاني
الاشتغال على البيت
من فقدان الصفة مع كثرة

اليا معها ابقاء على سكونها وشذ بابين ان تزيد الكسرة **قوله** وياء المتكلم اذا كان معه منى تركيب فاجل
ساكنا او المرفوع انما كان اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التخوف من توالي اربع
حركات فيما هو بحكم كلمة واحدة نحو ضربنا على هذا دعونا ورمينا فلم تنقلب الواو والياء الفا لسكونها
ولم يفعل ذلك مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورماكا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل
بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا **خاتمة الكتاب** وقد يضمر المجرور بضمر الجار على انه
اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار مع المجرور بمنزلة الجزء من الكلمة
فنها اضمار رب بعد الواو وقائم الاعماق خاوي المخترق اي رب مهمه مسود الجوانب خالي الطريق و
الكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة اضمرت بعدها
لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع الى وضعها مشكل وسياق الكلام يدل
على ذلك ومرضع صفة ذات رضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيت اشغلتها وقوله عن ذي تمائم اي عن صبي ذي
تمائم وهي جمع تميمة وهي العوذة ويجوز الجر التي عليه الحول بعد بل نحو بل بلدة ذي صعد واصباب اي بل رب بلدة
وهو ههنا بمعنى العقبة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعود **قوله** ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان

اي بلا واسطة الخبر بعد فان ان خيرا فخير وان شرا فشر على انه ان كان الخير ان والا والثاني الغرة يسمى خبر ان يجوز الشرط عليهما حرف الجزاء وان شرا فشر نصبها على وجه الا الفعل لهما الشي الثاني على ان كان بعد ما اعلم من الاول النصب في الخبر بتقدير كان والرفع بتقدير فهو الجزاء هي ان القول ان الشرط فيه الثاني الاصل فيه بمجرور الشرط نحو مررت برجل صالح الا صالحا فطالح اي الا اكن مررت بصالح فقد مررت بطالح.

فيجب بعد الحذف والتقدير ان كان في عمله خيرا او خير وهذا الوجه دون الاول لحذف كان والفاء وان تنصبهما
جميعا نحو ان خيرا فخيرا على الاول وعلى ما ذكرنا في الوجه والثاني على انه مفعول والتقدير ان كان عمله خيرا فانه يجزى خيرا
وفي هذا نوع من الاول وعلى ما ذكرنا في الوجه الثاني وتنصب الثاني على ما ذكر في الوجه الثالث **قوله** وهذه المسائل لا تجري
الا مع تحقق العامل السماعي في اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما قوي في اضمار من الفاء التي لا يليها
عليه الا الفعل في اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب بعد حرف وفي اضمار ان بعد حرف الشرط وقد تكلم على قوله
مثلك الا تمثيلها باشتقه وفي ذلك لا شيء في اللفظ يدل عليه **قوله** والكتابة لا تقتضي التأبيد لبيان الحال العلم الا المفعول يضمر بتركه
نحو اعادة ذكر بنية يكون عليه دليل من الحال والمقال فالاول نحو قولك ... لمن يتهيا السفر مكة يريد مكة
فانه دل الحال على ذكره وكذا ان الصف مستقبلين نحو كبروا فقلت للهلال اي ابصروا او نحو فعله للمنتهي المسهلين
لان المنتهي من شغف لان يكون التقرب الى الطلب لسبقه لان اللفظ يريد ابصروا الى الغيبة دون تريد والبصر ثم **قوله**
والثاني نحو قولك قال بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه
وقولهم كونوا هودا لانك لما اضربت عن قولهم كونوا هودا ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد نتبع
نحو قولك في جواب من يقول من فعل فقلت زيدا باضمار فعل اي فعل زيد والرفع بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وكذا لان
جواب من ضرب يقال زيدا لان زيدا فعل لمطابقة الجواب السؤال لان جواب من ضربت زيدا الا زيدا بالرفع

اي بالمعنى ... من قبيل المجاز ... الا ... لان المطابقة ... عليه من الاول ... ما يكون الدليل ... التمام الثاني وهو ... التقدير من قبل ... بمعنى ملة ابراهيم حنيفا ... وهو ... قوله كونوا هودا ... يعني على تقديره

التفسير من قبيل ما فيه عنده فهذا معنى قولنا الا انه يعقبه رفع الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون
مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر ويكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج
فان التقدير هل خرج زيد خرج الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه
وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وحكمه حكم الاسم
الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك لما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب
فنحو ذلك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره المعنى ضربت عبد الله لان
انتصابه بالفعل الموصوف عنه يكون مشغولا عنه بضميره فلا بد من اضمار الفعل قبله ثم
ان الفعل اما ان يكون بعين اللفظ نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اي جزت ولا يصح
اضماره بعينه لانه لا ينصب المفعول او فعلا ما هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه فان اهانته
الولي من لوازم ضرب الغلام وهذا باب للاطناب فيه مجال لكن يفضي الى الملال فنقتصر
على هذا القدر فليس المراد من الشافي تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه

حرره عبد الضعيف الفقير الحقير
الراجي الى رحمة ربه اللطيف صوفي بن
جنيد بن يكمش غفر الله لهم ولمن قرأه
ونظر فيه والله اعلم سنة عشر بن احدى
وثمانمائة